



The image shows a page from a handwritten manuscript. On the left side, there is a vertical index with letters A through Y. The main body of the page contains a large, complex diagram with various handwritten numbers and symbols. A red rectangular stamp is visible in the upper right corner, containing Persian text. Below the stamp, there is a signature and some additional handwritten notes.

Index (Left Margin):

- A
- B
- C
- D
- E
- F
- G
- H
- I
- J
- K
- L
- M
- N
- O
- P
- Q
- R
- S
- T
- U
- V
- W
- X
- Y

Diagram Content:

- Top left: 15.9×4
- Below it: 31.9
- Below that: 1199
- Center: $21/4000 +$
- Below center: 3149
- Below center: 9.10000
- Bottom: $1.0.0.2.14$

Stamp (Top Right):

استاد شریف
تاریخ:

Signature (Below Stamp):

Handwritten signature in Persian script.

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: *عقیده*

مؤلف: *۳۸۸/۴/۲۵*

موضوع: *ایمان*

شماره اختصاصی: *(۱۰۳)* از کتب اهدایی: مغزی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب: *۱۱۱۱۱*

[illegible][illegible]

215.9
 21.9
 11.9
 $6/10$
 $2/10$
 $1 \cdot 2 \cdot 3 \cdot 4$

A diagram showing a large rectangle divided into several smaller regions. The top right region contains the text $21/4 \dots +$. The middle right region contains 21.9 . The bottom right region contains $9.1 \dots$. The bottom left region contains $1 \cdot 2 \cdot 3 \cdot 4$.

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: ۲۷

مؤلف: ۳۸۸/۴/۲۵

موضوع: ۱۱۱۱۱

شماره اختصاصی (۱۰۳) از کتب اهدایی: مغزی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

Handwritten notes and calculations on aged paper, including:

- Top left: "مباشر" (Mabashir) and "مباشر" (Mabashir).
- Top center: "مباشر" (Mabashir) and "مباشر" (Mabashir).
- Top right: "مباشر" (Mabashir) and "مباشر" (Mabashir).
- Bottom left: "مباشر" (Mabashir) and "مباشر" (Mabashir).
- Bottom center: "مباشر" (Mabashir) and "مباشر" (Mabashir).
- Bottom right: "مباشر" (Mabashir) and "مباشر" (Mabashir).

[illegible]

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and includes several lines of prose. There are also some smaller, possibly marginal, notes or corrections. The paper appears aged and slightly discolored.

[illegible][illegible]

24.4
11117

[illegible]

$\frac{9}{8} \sqrt{\Delta}$

$V \cdot D \cdot T \cdot IV$

$E = 100 K L$

$\frac{D}{V}$

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب

مؤلف

موضوع

شماره ثبت کتاب

شماره اختصاصی (۱۰۳۳) از کتب اهدایی: معزی

۲۷

۳۸۸/۴/۲۵

ایوب کن شد

۱۱۲۱۶

Handwritten Arabic text and calculations on aged paper. The text includes:

- Top right: 17
- Top center: $\frac{15}{27}$
- Top left: $\frac{1}{2}$
- Center: $\frac{1}{2}$
- Bottom right: $\frac{1}{2}$
- Bottom center: $\frac{1}{2}$
- Bottom left: $\frac{1}{2}$

The calculations are written in Arabic script, with some numbers and fractions being crossed out or corrected. The text is written in a cursive style, typical of historical Arabic manuscripts.

[illegible][illegible][illegible]

Handwritten text in Persian script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

قبضه - اقواله - خطه - ورسنه
اصوات - والافاض
من العبد - الزبير بن العبد
شريح - الاول
- وفيه اوردته

كتبه
آغا محمد علي
البحراني

Handwritten notes in Arabic script.

[illegible]

وفا روز منتهی
والله اعلم
بما یخفی

در وقت خورشید زدن
سعدا از درخت بزم آید
مویه در جوار باد می آید
نیمه اول و نیمه دوم

اگر چه حکم است که
فراستد

۱۲۰۸ هجری قمری

والابن ابني ابن ابني

[illegible]

۲۱۲۱۲۶

الكتاب الثاني

هذا كتاب شرح

[illegible][illegible]

وبين اثنين
 اللهم وفّقني للإتمام
 بحمد وآل جمعين

هذا كتاب في شرح التكميل

الحمد لله الذي بدع نظام الوجود واخرج ما هيات لا يشاء بمقتضى الجود انشا بقدرته
 الجواهر العفائية وافاض برحمته حركات الملكة والصلوة على ذوات الانفس القدسية
 المشتهرة والكدر ذات الانسية خصوصا على محمد صاحب البينات والمعجزات وعلى آله التائبين
 الحجج والبيّنات **وبعد** فلما كان بانفا قاهر العقل والطباع ذوي الفضل ان العلوم
 سبها البتة اعطى المطالب واهي المناقبات صانها الشرف الاشخاص البشرية ونفسه
 اسرع اتصلا بالاعتقالات الملكية والاطلاع على دقائقها والاخطا بكنه حقايقها
 لا يمكن الا بالعلم الموسوم بالمنطق اذ به يعرف صحيحها وسقيمها وغتها من عينيها فاشا
 الى من سعد بطق الحق وامثا زينايب من بين كافة الخلق وما لا الى جنابه العادات
 والقاصي وافلح بمنا بعتة المطيع والغاصي المول الصدق الاضاحيل المعظم العالم القائل
 المقبل المقبول المنعم المحسن الحبيب النسيب ذل المناقب المعاني خرم من الدولة والدنيا
 والدين بسم الله الرحمن الرحيم ان ايمى در تنظيم بينان البيان وان ازمز نشر
 فاردان الاذمان حمد بدع انطق الموجودات بايات وجوب وجوده وشكر منعمه
 اغرق الخلوقات في بحار افضاله وجوده تلا لانه ظلم اللبالي اوار حكمة الباهرة واستاد

في صفات

على صفات الايام اثار سلطنة القاهرة فحمد عليا اولافا من الاله انصرفت رعاها
 وشكره عانا اعطانا من نعماء وترعت جياضها ونشله ان يفيض علينا من زلالها
 ويرفعنا للعروج الى معارج عنايته وان يخصص رسول محمد الشرفا لبريات بافضل الصلوات
 والاه المتجيبين على كل التحيات **وبعد** فقد طال صرح الحاج المستغلبين على المفردين
 الى ان اشج الرسالة الشمسية وابتن في القواعد المنطوية على امنهم بانهم سالوا عرفا
 باهرا واستقطر اسما باها امرا ولم يزل دافع قوما منهم بعد قومه واسوق بغاية الامر
 الى يوم اعلم بان العلم في هذا العصر خست ناره وولت نصاره الاشغال بالي قدسوا
 على سلطانه واخذوا الى حال قد تبين لدى بمانته انه لم يزل اذوت مطال ودفعا
 اوداد واجتبا ونشوت فقام احد بدان سعا فيهم بها افترجوا وبعصا لهم الى غاية ^{القبول} غايته
 فيجبت ركبنا النظر الى مقاصد مسائلها وسحب مطارق البيان في سالك دلائلها و
 شها كشف الاصداف عن وجود فوايدها وانا طالا على مقاعد قواعدها وضممت
 اليها الابحاث الشريفة والنكات العظيمة ما خلعت عنه ولا بد وسميت ^{بخر} بخر القواعد المنطوية
 من شرح الشمسية بجبارات الالهية فشايق معانيها الاذقان ونشر برات شايقة تجيب
 استماعها الاقان وخدمت به خالي حضرت من حصه الله نعم بامن النفس القدسية والنا

قار

۱۰۰

التقريب إلى المقصود بيان سبيل إيراد العلم في منطق الكلام بأن إيراد التصور بهر فالعلم
 أقول لو لم يكن العلم تصورا بهر بل لم يطلب العلم والمطلق وإنما يلزم ذلك أوله يمكن تصور ما يوجد
 من الوجوه وهو ثم فلا علم إن في لابد من تصور العلم بهر ليكن الشائع فيه على بصيرة في طلبه
 فانه إذا تصور العلم بهر وقف على جميع مسائلها الإجمالية على مسئلة تدوير علم الفاعل
 من ذلك العلم كما أن من أراد التوليد لم يقبل بهر لكن عرف ما إذا تدويره على بصيرة في سلوكه
 وأما على بيان الحاجة إليه فلا تلزم له يعلم غاية العلم والغرض من ذلك طلبه عبثا وأما على
 فالتنبيه على العلوم بحسب اعتبار الموضوعات فإن علم الفقه مثلا إنما استازع عن علم أصول
 الفقه لأن عالم الفقه يبحث فيه عن أفعال المكلفين من حيث أفعالها وقوم وقصود

[illegible]

وعلم اصول الفقه بالبحث عن الأدلة المتعينة من حيث هنا فنسبذبط عنها الأحكام الشرعية
فلما كان لهذا الموضوع ولذا كان موضوع آخرنا وأعلن من متبرين من غيرنا كل منهما عن الآخر
فلو لم يعرفنا الشارع في العلم أن موضوعه شيء هو لم يتغير العلم المطعنه ولم يكن له
في طلبه بصيرة ولما كان بيان الحاجة إلى المنطق ينساق إلى معرفته من سائر دواعي البحث
والله اعلم بالصواب فان بيان ما هو من غيرنا ليس من سائر دواعي البحث بل هو من دواعي البحث
فأحد وصلد البحث بنفس العلم إلى التصور والتصديق لتوقف بيان الحاجة عليه **قال**
العلم انما تصور فقط وهو حصول صور الشيء في العقل وتصور مع حكم وهو سائر
إلى الخراجا أو سلبا وبقال للجمهور قصد بقاء **أقول** فالعلم انما تصور فقط ^{عقل} وتصوير
لحكم معه وبقال له التصور الشافعي كصورنا الإنسان من غير حكم عليه نفى أو إثبات وإنما
تصور مع حكم وبقال للجمهور قصد بقاء أو انقضاء صورنا الإنسان وحكمنا عليه بأنه كائن أو
ليس بكائنا التصور فهو حصول صورة الشيء في العقل فليس معنى تصور الإنسان ان
ان يتصور صورة منه في العقل بها اعتمادا ولا ان الشارع غيره عند العقل كما ثبت صورة الشيء
المرة إلا ان المراد لا يثبت فيها الاستل المحسوس والنفس مرآة شطع وبها مثل العقول
والمحسوسات فتعوله وهو حصول صور الشيء في العقل الشارة إلى تعريف مطلق التصور ودد
التصور فقط لأنه لما ذكر المصطلح التصور فقط فقد ذكر ابننا أحدهما التصور المطلق لأن القيد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لأن كان مذكوراً كان المطلق مذكوراً بالضرورة وثانيهما التصور فقط أي الذي هو تصور
 الشاخص فذلك الضمير إما أن يعود إلى مطلق التصور وإلى تصور فقط لا جاز أن يعود ^{إلى}
 التصور فقط المطلق حصول الشيء في العقل على التصور الذي معه حكم ما لو كان
 تعريفاً للتصور فقط لكن ما عدا الدخول غيره فيه فمقتضى أن يعود الضمير إلى مطلق
 التصور فيكون حصول صورته الشيء في العقل تعريفاً له وإنما عرفت مطلق تصور دون
 التصور فقط قديماً على أن التصور كما يطلق فيها ما هو المشهور على ما يقابل التصديق في
 التصور الشاخص كذلك يطلق على ما يراه في العلم ويقع التصديق وهو مطلق التصور وإما
 الحكم فقولنا إذا مر إلى إثباتها أو سلبها أو إيجابها ويقع النسبة والتسوية والنزاع النسبة
 فإذا قلنا الإنسان كاتب وليس بكاتب فقد أسندنا الكتابة إلى الإنسان وأوقعنا نسبة
 ثبوتها لكتابة عليه وهو الإيجاب ورفضنا نسبة ثبوتها لكتابة عنه وهو السلب فلا بد
 ههنا من أن يذكر أن الإنسان ثم مفعول الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة إلى الإنسان
 ثم وقوع تلك النسبة ولا وقوعها فإذا كان الإنسان هو تصور المحكوم عليه والإنسان
 المتصور محكوم عليه وإذا كان الكاتب تصور المحكوم به والكاتب المتصور محكوم به وإذا كان ^و
 وقوع النسبة ولا وقوعها بمعنى أن النسبة واقعته وليس بواقعته هو الحكم

فهي ثبوت الكاتب لقصور
الكتابة

حصول العلم المطبق توقف على ذلك التقدير على استحضار ما لا خلاف فيه انه يتوقف على استحضار
الامور الغير المتشابهة دفعة واحدة فلو كان الاكتمال بطريق التسلسل يلزم توقف
المطلوب على حصول امور غير متشابهة دفعة واحدة فان الامور الغير المتشابهة صفات حصول
المطوق والمعدات ليس من لوازمها ان يجمع في الوجود مع المطلوب وان غلبت عليه يتوقف على
استحضارها في الوجود في الغير المتشابهة نعم لكن لا نسلم ان استحضار الامور الغير المتشابهة
في الانفة الغير المتشابهة هو مما يستحيل ذلك ان لو كانت النفس حادثة فاقا اذا كانت
قد مرت تكون موجودة في زمن غير متشابهة في زمان يحصل لها علوم غير متشابهة في
الانفة الغير المتشابهة فيقول هذا الدليل مبني على حدوث النفس وقد مر عليه
في الحكمة **قال** بل البعض من كل منها مبروح والبعض نظري يحصل منه والفكر وهو ترتيب
امور معلومة لتسار الى مجهول وذلك الترتيب ليس حصولا دائما للمتشابهة بعض احكامه
بعضا في مضموني افكارهم بل الاثنان الوجود بانها نفس في وقتين تحت الحاجة الى
قانون يقيد علمه في طرق اكتساب النظريات من الترددات والاطلاع بالصح والفساد
من الفكر الواقع فيها وهو المنطوق ومنه هو مائة الترددات في نفسهم فاما هذا الذهن عن الخطا
في الفكر **قوله** لا يخفى اما ان يكون جميع التصورات والتصفيفات بدعيها او يكون جميع

التصورات والتصدقات نظرياً أو يكون بعض التصورات والتصدقات بدعيتها
والبعض الآخر منها نظرياً أو لا تمام منحصرة فيها وإنما بطلان القسمين الآخرين لا يثبت
وهو أن يكون البعض من كل منهما بدعيتها أو البعض الآخر نظرياً أو لا تمام يمكن تحصيله
من الضروري بطريق الفكر فإن من علم لزوم أمر آخر ثم علم وجود المعلوم حصل له من
العلمين ^{السايق} العلم بالمألوفة والعلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يكن تحصيل النظرى
بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين ^{لأن} لا تحصيل بطريق الفكر والفكر
هو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول كما إذا حاط بلسان تحصيل معرفة الإنسان وعرفنا
الحيوان والشاطى ونبينا فما بان قدمنا على الحيوان وأخرنا الشاطى حتى يتأدى إلى
منه إلى تصور الإنسان وكما إذا أردنا التصديق بما العالم يحدثه وسطنا المتغيرين ^{طريقه}
المعلوم وحكمنا إيان العالم متغير وكل متغير حادث فحصل لنا التصديق بعد ذلك العلم
والترتيب اللغوي يجعل كل شئ في ترتيبه ومحلها في الاصطلاح جعل الأشياء المتعددة
بحسب إطلاق عليها اسم واحد ويكون لبعضها نسبة إلى البعض بالتقديم والتأخير والمرد
بالأول منها ما فوق الأول الواحد وكذا كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن وإنما
اعتبرنا الأول لأن الترتيب لا يمكن إلا بين شيئين فصلاً واحداً بالعلومية لا بالوصف

المزوم العالم بوجوده

صورها عند العقل وهي تدعى اولاً التصويرة والتصديق بغير اليقينية والظلمات
 بالجهليات فان الفكر كما يرى في التصورات كذلك ايضا في التصديقات وكما يكون في اليقين
 يكون ايضا في الظنون واجزاء الامارات الفكرية المتصورة والتصديق اليقيني كما ذكرنا
 واما في الظن فيمكن ان هذا الخاطئ يفتقر الى جانب كل خاطئ ينشأ عن ان يندم فخلد
 الخاطئ يندم واما في الجمل كما قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل ما هو مستغن عن المؤثر
 قديم فالعالم قديم لا يحتاج الى العلم ولا الى الاشارة المشتركة كما يطلق على الحصول العقلي كذلك
 يطلق على الاعتقاد الجانم المظلم. اوقاتا وهو الاخص من الاقل ومن شرائط التعريفات
 التعريف استعمال الاشارة المشتركة لا ان يقول الاشارة المشتركة لا تستعمل في التعريفات لا
 اذ اقام قريته والى على تعيين الماد من معانيها ومنهنا قريته والى ان الماد بالعلم المذكورة
 التعريف هو الحصول العقلي فان لم يفسر في هذا الكتاب لا بهرنا اعتبر الجمل في المظهر
 قال للتأدي الى مجهول لاستحالة الذات حلالا لعلوم بتفصيل الحاصل وهو ان يكون
 او تصديقاً لما المجهول التصوري فاكتسابه من الامور التصورية بل اليقينية والتصديقات
 الامور والتصديق بغيره من اطلاق هذا التعريف ثم شمل على العلل لايح فالترتيب اشارة الى
 الصور بغير المطابقة فان صورة الفكر هي الجسدية لا اجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات

فاكتسابه

كالهيئة

كالهيئة الحاصلة لاجزاء التبريد في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية بالانعام الاول
 كحالة ربيب من مرتبة هي ههنا القوة العاقلة كالنحو للتبريد وهو معلوم اشارة الى العلة المتأثرة
 كقطع الخشب للتبريد والتأدي الى مجهول اشارة الى العلة الفاعلية فان الغرض من ذلك الترتيب للتبريد
 ان يتأدي الذهن من المظالم المجهول كجواهر لسلطان مثلاً على التبريد وذلك لترتيبها على الفكر للتبريد
 بصوابها اشارة الى ان بعض العقلاء بناتوض بعضا في بعضا فكادهم فن واحد يتأدي فكر الى
 التصديق بمعرفة العالم واسم الى التصديق بقدم العالم بل الانسان الواحد بناتوض نفسه
 فحين فقد يفكر ويؤدي فكر الى التصديق بقدم العالم ثم يفكر وينشأ الفكر الى التصديق
 بمعرفة الفكر لانه ليسا بصوابين ولا لزم اجتماع النفيضين فلا يكون كل فكر صواباً فالتصديق
 الى قديم يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات التصورية والتصديق بغيره من ضرورياتها والى
 بالاعتناء بالخصيص والعامة الواقعة فيها الى تلك الطرق حتى يعرف من كل طريق ما ياتي به
 بكتبه في فكر صحيح في فكر فاسد وذلك الفاعل هو المنطق واما سمي به لان ظهور القوة
 انما يحصل بسببه وروى بان الله قانوتية تعصمها فانها الذهن عن الخطأ في الفكر والى
 هو الواسطة بين الفاعل ومنفعلة في وصول اثره اليه كالمنشا والنجاة فانه واسطة بين وبين
 الخشب في وصول اثره اليه واليقول لا خير لا يخرج العلة المتوسطة فانه واسطة بين فاعلا

والى ان القوة الفاعلة هي التي تبرز
 العقلية والى ان القوة الفاعلة هي التي تبرز
 العقلية والى ان القوة الفاعلة هي التي تبرز
 العقلية والى ان القوة الفاعلة هي التي تبرز

والى ان القوة الفاعلة هي التي تبرز
 العقلية والى ان القوة الفاعلة هي التي تبرز
 العقلية والى ان القوة الفاعلة هي التي تبرز
 العقلية والى ان القوة الفاعلة هي التي تبرز

في تحصيل القانون آخره ذلك القانون ايضا يحتاج الى قانون اخر فاما ان يدور الاكتساب
 احيته وفما كان لا يمتثل لانهم قد قدم الدور والتسلسل وانما يلزم ان يكون له كتاب
 في القانون بدلهين وهو مجموع لاننا نقول المنطق مجموع قوانين الاكتساب فاذا فرضنا انه كسبي
 وبما ان الاكتساب قانون متناهي والتقدير ان الاكتساب لا يمتد لا بالمنطق فيوقف
 اكتساب ذلك القانون الى قانون آخر وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير فالدور والتسلسل
 لازم وهو باطل ^{فمنه} والحوال الى المنطق ليس مجموع اجزائه بدلهين او لا لا استغنى عن تعلمه
 ولا مجموع اجزائه كسبي ^{فمنه} ولا لزوم الدور والتسلسل كما ذكره المعترض بل بعض اجزائه بدلهين
 كالشكل الاول والبعض الآخر كسبي كماله الاشكال والبعض الكسبي تمام استغناء عن البعض
 البديهي فلا يلزم دور ولا تسلسل فالعلم ان ههنا مقامين احدهما الاحتياج الى المنطق
 بنفسه والثناء الاحتياج الى تعلمه والدليل انما انقص على ثبوت الاحتياج اليه الى تعلمه
 والمعارضه المذكوره وان فرضنا انما انما لا ندل لا على الاستغناء عن تعلم المنطق
 مع ولا نقص الاحتياج اليه فلا بعد ان لا يحتاج الى تعلم المنطق كونه ضروريا لجميع اجزائه
 او كونه معلوما وكون الحاجة ماسة اليه نفى في تحصيل العلوم والنظر في المذموم في
 معارضه المعارضه لا يصلح للمعارضه لانها المقابلة على سبيل المناقضة قال البحث الثاني

ويؤيد

في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن معارضه التي للحضرة هو ما في الذات او لما
 يساويها في الجوهري وهو موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق لما يبحث
 عنها في حيث انها تصل الى التصور والتصديق ومن حيث يتوقف عليها الوصول الى التصور
 ككيفية وبمنزلة ذاتية وعرضية وجنسها وفصلها ومن حيث يتوقف عليها الوصول الى التصديق
 اما توقفها قربا لكونها اخصية وعكس قضية او نبض فخصية ^{فمنه} وانما وقفها بعدا لكونها
 وعكس كونها قد سمعت ان العلم لا يتبين عند العقل لا بعد العلم بموضوعه وانما كان موضوعه
 المنطق انقص من سطو الموضوع والعلم بانخاص مسبوق بالعلم بالعام وجب ولا تعرف بطول
 موضوع العلم حتى يحصل منه معرفة موضوع المنطق فموضوع كل علم ما يبحث فيه ذلك العلم
 عن معارضه الذاتية كيدن الانسان مثلا العلم القلبية فانه يبحث فيه عن احواله من حيث
 المرض وكالكلمات لعلم الخوف فانه يبحث فيه عن احواله من حيث الخوف والبناء والعوارض
 الذاتية هي التي للحضرة التي هو ما في ذاته كالتجيب للامعنى لذات الانسان او لمعنى الشيء
 لجزئه كالمركبة بالارادة لا الحقيقة لان الانسان بواسطة حيوان او كالمركبة بواسطة خارج عند
 سائر ذلك التحصيل لعوارض الذات بواسطة التجيب للتفصيل هناك ان العوارض سائر
 لان ما ببعض الشيء فاما ان يكون عوارضه لذاته او لجزئه او لا خارج عن المعارضات

في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن معارضه التي للحضرة هو ما في الذات او لما يساويها في الجوهري وهو موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق لما يبحث عنها في حيث انها تصل الى التصور والتصديق ومن حيث يتوقف عليها الوصول الى التصور ككيفية وبمنزلة ذاتية وعرضية وجنسها وفصلها ومن حيث يتوقف عليها الوصول الى التصديق اما توقفها قربا لكونها اخصية وعكس قضية او نبض فخصية وانما وقفها بعدا لكونها وعكس كونها قد سمعت ان العلم لا يتبين عند العقل لا بعد العلم بموضوعه وانما كان موضوعه المنطق انقص من سطو الموضوع والعلم بانخاص مسبوق بالعلم بالعام وجب ولا تعرف بطول موضوع العلم حتى يحصل منه معرفة موضوع المنطق فموضوع كل علم ما يبحث فيه ذلك العلم عن معارضه الذاتية كيدن الانسان مثلا العلم القلبية فانه يبحث فيه عن احواله من حيث المرض وكالكلمات لعلم الخوف فانه يبحث فيه عن احواله من حيث الخوف والبناء والعوارض الذاتية هي التي للحضرة التي هو ما في ذاته كالتجيب للامعنى لذات الانسان او لمعنى الشيء لجزئه كالمركبة بالارادة لا الحقيقة لان الانسان بواسطة حيوان او كالمركبة بواسطة خارج عند سائر ذلك التحصيل لعوارض الذات بواسطة التجيب للتفصيل هناك ان العوارض سائر لان ما ببعض الشيء فاما ان يكون عوارضه لذاته او لجزئه او لا خارج عن المعارضات

عنده ولا يحتاج

مساو له وانما سئل واختص منه او ببيان له قال لا شبهة الاقل وهي العارضة للذات المعروض
 والعارض لجزءه والعارض للمساوي تسلي غرضنا ذاتية الاستثناء والذات المعروضات
 العارضة للذات فظاهر وانما العارض للجزء فلا في الجزء والذات والمستند الى
 في الذات مستند الى الذات في الجملة وانما العارض للمساوي فلا في المساوي يكون مستند
 الى ذات المعروض والعارض مستند الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند
 الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا مستند الى الذات والشيء لا يخبره وهي العارضة
 ايضا مستند الى الذات والشيء لا يخبره وهي العارضة لا يخرج اعم من المعروض كالجزء
 اللاحقة للابيض بواسطة جسم وهو اعم من لا يبيض ويغيره والعارض الخارج الاخص
 كالقسط العارض للجوان بواسطة انسان وهو اخص من الجوان والعارض بسبب
 المباني كالحرائق العارضة للماء بسبب النار وهي مبينة للماء بسبب ارضية الجوان في مبانيها
 من العارضة بالقباس الى ذات المعروض والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاغراض الذاتية لموضوعها
 فلذلك قال عن عوارض الشيء بلحظة بل هو هو انما ان الى الاعراض الذاتية واقامة الحد مقام
 الحدود واذ اتهم هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق
 يبحث عن عوارضها الذاتية لا مطلقا وما يبحث في العلوم عن عوارضها الذاتية هو

مطلقا

موضوع العلم فيكون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق وانما قلنا ان
 يبحث عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية لانه يبحث عنها من حيث
 اتصالها بالجهول التصوري والتصديقي كما يبحث عن الجفر كالجوان مثلا لفصل كالتأليف
 وهي معلوماتان تصويتان من حيث انهما كيف يمكن ان يوصل الجفر الى مجهول تصوري كالانسان
 ولا يبحث عن الفضائيات المتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعوارضات وهما
 معلوماتان تصديقيتان من حيث انهما كيف نؤمن ان فصيحا يوصل الى مجهول تصديقي
 كقولنا العالم حادث وكذلك يبحث عنها من حيث يتوقف عليها الموصول الى التصور ويكون
 المعلومات التصورية بجزئية وجزئية وذاتية وعرضية وحيثا وفصلا وخاصة ومن حيث يتوقف
 عليها الموصول الى التصديق وانما الوقتان قريبان الى بلا واسطة ككون المعلومات التصديقية
 قضية او ممكن قضية او متضمن قضية وانما الوقتان بعيدان اي بواسطة ككونها موضوعان محتملان
 فان الموصول الى التصديق يتوقف على القضايا بالتركيب منها والفضائيات او فوقها على الموضوعات
 والجهولات فيكون الموصول الى التصديق متوقفا على القضايا بالذات وهي الموضوعات والجهولات
 بواسطة الوقتان للفضائيات عليها وبالجملة المنطقي عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية
 التي هي ما انصب الى الجهولات والاحوال التي يتوقف عليها الاتصال الى الجهولات

هذا حال
 هذه غرض المعلومات التصورية والتصدية لكونها قسما في بحث عن الاغراض المتغيرة
 لها قال وقد جرت العادات بان يسمى الموصل الى التصور كاشا رعا والموصل الى التصديق
^{الاموريات}
 حجة وجوب تقدمهم الاول على الثاني وضعنا التقدم التصوري على التصديق طبعا لان كل تصديق
 لا بد فيه من تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامرصادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لاقتضا
 الحكم من جعل احدهما لا مورا ^{قول} قد عرفنا ان الفرق بين المنطق المستخلص الى المحكوم به والمجمل
 اما تصوري او تصديقي فنظر المنطق اما في الموصل الى التصور واما في الموصل الى التصديق
 وقد جرت العادات على ما ذكرنا المتطابقين بان يستعمل الموصل الى التصور كاشا رعا اما كونه
 قولا فلا في الاغلب مركب والقول بواقعه واما كونه شارا فلا شر فيه وايضا كونه مضافا
 الاشياء والموصل الى التصديق حجة لان من غلبت الاستدلال على مطلوبه قلب على الخصم
 من حججنا فاعلم وجوب تقدمه بل هو الاول في الموصل الى التصور على ما تبين من البحث الاول في الموصل
 الى التصور على ما بحثنا في الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان الموصل الى التصور
 التصورات والموصل الى التصديق التصديقات والتصوير مقدم على التصديق طبعا
 فليقدم عليه وضعها لواقع الوضع الطبع وانما قلنا التصور مقدم على التصديق طبعا
 لان التقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم محتاجا اليه لئلا يكون غايته والتصوير كان

بالنسبة الى التصديق اما ان لا يميز عليه فظاهرا لا يلزم من حصول التصور حصول التصديق وقد
 وجوب وجود معلول عند وجود العلة واما ان لا يحتاج اليه التصديق فان كل تصديق
 لا بد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامرصادق عليه وتصور المحكوم
 كذلك وتصور الحكم للعلم الاول بالاشياء الحكم من جعل احدهما لا مورا وفي هذا الكلام
 قد تبين على ما قد تبين احدهما ان استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه ليس معنى انه
 تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة حتى اولى بتصوير حقيقة الشيء يمنع الحكم عليه بل المراد انه
 استدعاء تصور وجوده اما بكنه حقيقة او بامرصادق عليه فانما الحكم على اشياء لا تعرف
 حقا يقعا كالحكم على الواجب الوجود بالقدرة والعلم وعلى شئ سواه من تصديقاته شاعرا
 لغيره فلو كان الحكم استدعاء التصور المحكوم عليه بكنه حقيقة لم يمتنع من امثال هذه الحكم
 وثانيتها ان الحكم ^{قوله} فيهم بقول بالاشياء على عتبات احدهما النسبة للحكمة المتصورة
 بين الشئ وبين ثنائيهما ايقاع تلك النسبة وانما عتباتها هي الحكم حيث يحكم به لا بد في
 التصديق من تصور الحكم النسبة للحكمة حيث قاله لامشاع الحكم من جعل ايقاع النسبة
 او انما عتباتها نسبها على ثنائيهما معنى الحكم ولا فلو كان المراد من النسبة الانجائية في المتضمنين
 لم يكن لقوله لامشاع الحكم من جعل معنى ايقاع النسبة فيها فليس استدعاء التصديق

ویدیو المیزان

التصديق

فان طبع اللفظ بقضى لثاقطه عند عرض هذا المعنى لاولاً وفي العقاب كدلالة اللفظ
 المسوع من وراء جدار على وجود اللفظ والمقصود ههنا هو كدلالة اللفظ على اللفظية وهو كقول
 اللفظ بجبهه على اطلاق لهم من معناه للعلم بوضعه وفيه انما مطابقة او تفقيد والزام وذلك لان
 اذا كان لا يجب الوضوع على معنى فذلك المعنى الذي هو اول اللفظ ان يكون عين اللفظ
 الموضوع له في الاطلاق او متاربعاً عنه فذلك اللفظ على معناه وبأسطة ان اللفظ موضوع لذلك
 المعنى طابق كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فان الانسان يدل على الحيوان الناطق
 لاجل ان موضوع الحيوان الناطق ودلالة على معناه وبأسطة ان اللفظ موضوع لمعنى دخل
 فيه ذلك المعنى المعنى اللفظي كدلالة الانسان على الحيوان فان الانسان انما يدل على
 الحيوان او على الناطق لاجل ان موضوع الحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو
 مدلول اللفظ ودلالة على معناه وبأسطة ان اللفظ موضوع لمعنى خرج عن ذلك المعنى المدلول
 الزام كدلالة الانسان على قابل العلم وضعة الكتابة فان دلالة عليه على علمه موضوع
 بواسطة موضوع الحيوان الناطق وقابل العلم وضعة الكتابة من خارج عند انما قضية الدلالة
 الاول والمطابقة فالان اللفظ مطابق لما في اللفظ من اللفظية واللفظية باللفظ انما
 هي اللفظية وانما قضية الدلالة الشائبة باللفظية تلك هي المعنى الموضوع له في قضية اللفظية

في قوله اللفظية
 في قوله اللفظية
 في قوله اللفظية
 في قوله اللفظية

على ما في ضمن المعنى الموضوع له وانما قضية الدلالة الشائبة باللفظية لان اللفظ لا يدل على كل
 امر خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج الملائم له وانما قيد هذا كدلالة اللفظ على الموضوع
 لانه لو لم يقيد به لا يتقضى جدياً له لانه لا يستبعد ان يكون اللفظ مشتركاً بين
 الكل والجزء كالامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب التصرف عن الطرفين والامكان
 العام هو سلب التصرف عن احد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركاً بين الملتزمين واللامكن كالتشريع
 فانه موضوع للجرم والتشريع ويتصور من ذلك صوراً يقع ^{اللفظية} في نطاقه ويبرز به الامكان الخاص
 والثاني ان يطلق لفظ التشريع ويعني بالجرم الذي هو الملتزم والرابعة ان يطلق ويعني بالتشريع
 اللامكن فيحقق من الصور فنقول لو لم يقيد دلالته المطابقة بقيد متوسط الموضوع لا
 بدلالة القضية والالزام انما الانتفاض بدلالة التفقيد فلا تذا الطاق الامكان وان يبدى به
 الامكان الخاص كانت دلالة على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام مضمة او بحد
 عليهما اتحاداً لدلالة اللفظ على الموضوع له لان الامكان العام مما وضع له اللفظ الامكان
 قيد على حد دلالة المطابقة لدلالة التفقيد في اللفظية وانما قيدنا بمتوسط الموضوع
 تلك الدلالة عند دلالة اللفظ الامكان العام في تلك التصورات وان كانت دلالة اللفظ
 على ما وضع له لكن بواسطة اللفظ موضوع للامكان العام لخصه ما يبدى به وان فرضنا

الاول ان المسمى بالامكان
 ويراه الامكان العام

في قوله اللفظية
 في قوله اللفظية
 في قوله اللفظية

بدل على المسكوك كالجبر ولا لزمه الا لزمه لان عدم الجبر عنها فاشاء ان يكون جبراً مع المعنى
 بينهما في الخارج فان قلت الجبر من مفهوم المعنى فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالضمين
 فتقول المعنى عدم الجبر والعدم المضاد الى الجبر يكون الجبر عنها جعله في
 دلالة الالتزام لانها دلالة اللفظ على الخارج **قال** والمطابقة لالتزام الضمير كما في البقا
 واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان وجود لازم ذهني لكل شئ مية يلزم من
 تصور غيره معلوم وما قبل ان تصور كل شئ مية يستلزم تصوراتها البتة غيرها
 ممنوع لان تصور الاشياء مع الذهول عن هذا لا اعتبار ومن هذا يتبين عدم استلزام
 التضمن **القول** ان دلالات الثلاث بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه
 بدون المتبوع **اقول** ان دلالات الثلاث بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه
 فالمطابقة لالتزام الضمير اي ليس هي تحققت المطابقة لتحقيق التضمن لجواز ان يكون
 اللفظ موضوعاً للمعنى بسطاً فيكون دلالة عليه مطابقة ولا تضمن فهنا لان المعنى اجزئ
 واما استلزام المطابقة لالتزام فغير متيقن لان التزام يوقف على ان يكون المعنى اللفظ لا
 بحيث يلزم من تصور المعنى تصور كل شئ مية يوجد لها لازم كذلك غير معلوم لجواز ان يكون
 من الماهيات ما لا يستلزم شيئاً كذلك فاذا كان اللفظ موضوعاً للثلاث الماهيات كان دلالة

عليها مطابقة ولا التزام لانها شرط وهو لزوم النفس وزعم الاسلام ان المطابقة
 مستلزمة للالتزام لان تصور كل شئ مية يستلزم تصور لازم من لوازمها واما دلالتها البتة
 واللفظ اذا دل على اللزوم بالمطابقة فدل على اللزوم في التصور لا الالتزام وجوابه ان
 ان تصور كل شئ مية يستلزم تصور البتة غيرها فكثير لما تصور ما هيئات الاشياء
 بخلافها الشاغلها فضلاً عن البتة غيرها ومن هذا يتبين عدم استلزام التضمن لالتزام
 لانه كما يعلم وجود لازم ذهني لكل شئ مية فمما ان يكون من الماهيات مركبة مما لا
 يكون له لازم ذهني فاللفظ الموضوع باناً له على اجزائه بالتضمن بدون الالتزام وفي
 عيان المعنى قناع فان اللازم من ذكره المستلزم ليس متيقن عدم استلزام التضمن لالتزام
 بل عدم تيقن استلزام التضمن لالتزام والفرق بينهما ظاهر واما ما هي المعنى التضمن و
 الالتزام فاستلزام للمطابقة لانهما لا يوجدان الا معاً لانهما ثابتان لهما والالتزام
 من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع واما قيد بالحيثية فلما اذا عن التابع لا يعلم
 للثلاثاً فثابتاً لانهما قد توجد بدونها كماله الشمس والحركة واما من حيث انها تابعة
 للثلاثاً فلا توجد الا معهما وفي هذا البيان نظر لان التابع في الضمير ان قيدنا بالحيثية
 منعنا ما وان لم يقيد بها لم يكره لحد الاوسط فلم يبيح المظهر ويمكر ان يجاوز عن بيان الحيثية

لانه كما يعلم وجود لازم ذهني
 لكل شئ مية

في الكبريت ليست قبلا ولا وسط بل الحكم فيها فبكر لا ووسط نعم ^{لشتم} لا ووسط من المقدس ^{لشتم} ان
 من حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو غير مطلوب والمطابق ان القسم مطاوعا لا يوجد
 بل من المطابقة وهو غير لازم من قبل بل قال والدال بالمطابقة ان قصد بجزء منه الدلالة
 على معناه فهو مركب كراي الحان والاول هو مقرر اقول اللفظ الدال على معنى بالمطابقة
 اما ان يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه او لا يقصد فان قصد بجزء منه الدلالة
 على جزء معناه فهو مركب كراي الحان فان الراي مقصود الدلالة على معنى متساوي ^{لشتم}
 ماوا الحان مقصود الدلالة على الجسد المعين ومجموع المعنيين معنى كراي الحان فلا يبد
 ان يكون اللفظ ^{لشتم} جزءا من ^{لشتم} الدلالة على معنى فان يكون ذلك المعنى جزءا من المعنى للفظ وان يكون
 دلا لجزء اللفظ على المعنى مقصود فخرج عن الحد ما لا يكون لجزء كبري الاستفهام
 وما يكون لجزء لكن لا دلا على معنى كبري يكون لجزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون
 الجزء المقصود كعبا علما فان لجزء كعبا لا على معنى وهو العود ^{لشتم} لكن ليس جزء المعنى المقصود
 اما الذات المستفاد ما يكون لجزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلا لجزء مقصود
 كالحجران الشاطو اذا سمي به شخص انسانا فان معناه الماشية الانسانية مع الشخص ^{لشتم}
 الانسانية مجموع مفهوم الحيوان والناطق فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على

جزء المعنى المقصود الذي هو شخص الانسان لا دلا على مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان جزء ^{لشتم}
 الانسان وهو جزء معنى اللفظ المقصود ولكن دلا لجزء الحيوان على مفهومه ليست مقصودة في ^{لشتم}
 الغائية بل ليس المقصود من الحيوان الشاطو الا الذات المستفاد ^{لشتم} والا اي وان لم يقصد بجزء منه الدلالة
 على جزء معناه فهو مجرد سؤل لم يكن له جزء وكان له جزء ولم يدل على معنى وكان له جزء ^{لشتم}
 ولا يكون ذلك المعنى المقصود من اللفظ ان كان له جزء دال على معنى المقصود ولكن دلا لجزء مقصود
 فخذ المفرد مثلا لا انما اطلقا لا بعد فان قلت المفرد يستلزم على المركب طبعا فلم اخره وضعه ^{لشتم}
 الوضع الطبعي في فرع الخطا عند المحققين قلت المفرد والمركب اعتبارا ان احدهما بحسب ^{لشتم}
 وهو ما صدق عليه المفرد من تحريمه وغيره وانما صدق عليه المركب من ابي الحان ^{لشتم}
 الشاطو وغيره وانما يصح الجواب لمفهوم وهو ما وضع اللفظ باذنا الكاتب مثلا فان ^{لشتم}
 في شيء ثبت له الكتابة فذا ^{لشتم} وهو ما صدق عليه الكاتب من افراد الانسان فان عندهم ^{لشتم}
 المفرد منقسم على المركب طبعا ان ذات المفرد متقدم على ذات المركب فذلك مسلم ولكن فاجبه
 معناه في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المقصود وان عندهم بران مفهوم المفرد
 متقدم على مفهوم المركب فهو متقدم فان الوجود في مفهوم المركب وجوده في مفهوم المفرد ^{لشتم}
 والوجود في التصور سابق على عدمه فلهذا التعريف في التعريف وقدر في الاقسام ^{لشتم}

لأنها بحسب الذات وإنما اعتبر في القسم لئلا يظن أن المقادير والنقصان والالتزام فإن العيب
 في تركيب اللفظ وإفراجه ولا يجرى على حيزه معناه المطابق لعدم دلالة عليه كدلالة الجزء
 على معناه التضمني والالتزامي وعدم دلالة عليه قاطبة لاعتبار التضمن والالتزام في التركيب
 والأجزاء ولم أن يكون اللفظ المركب من اللفظين موضوعين لتعريفين بسطين معناه العكس
 كدلالة الجزء واللفظ على حيزه المعنى المتضمن أو لأجزائه وإن يكون اللفظ المركب الموضوع بآراء
 معني له لأنهم ذهبوا بسطه ففرق الآن شيئا من جزئي اللفظ كدلالة على جزء المعنى والالتزامي في نظر
 لأن قابلية ذلك أن يكون اللفظ بالقياس إلى المعنى المطابق مركبا وبالقيا إلى أن المعنى
 التضمني والالتزامي مفردا أو كمالا لأن يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفردا وركبا
 كما ذهب إليه فلم لا يجوز باعتبار معنى مطابق ومعنى تضمني والالتزامي ولا لأن يقال لا
 والتركيب بالنسبة للمعنى التضمني والالتزامي لا يتحقق أو تحققة بالنسبة إلى المعنى المطابق
 أم لا التضمن فيلزم إذا دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمني ولا على حيزه معناه المطابق لأن جزء
 المعنى التضمني جزء المعنى المطابق وجزء الجزع هو ما دل الالتزام فلا بد أن دل جزء اللفظ على جزء المعنى
 الالتزامي بالالتزام فتدلل على حيزه المعنى المطابق لا شئ مما تحقق الالتزام بدونه المطابقة
 وقد تحققوا لأفراد التركيب بالنسبة إلى المعنى المطابق بالانتماء بالنسبة إلى المعنى التضمني والالتزامي

فقد ذهبوا إلى أن
 ولا يجوز أن يكون
 اللفظ هو التركيب
 لعدم دلالة على جزء
 مفردا كالأجزاء

كلها المشايين المذكورين فلهذا خصص القسم إلى الأفراد والتركيب بالمطابقة لأن هذا الوجه
 أو أنه اعتبارا بالمطابقة في القسم والوجه الأول أن تم أنما وجوب الاختيار قال وهو أن لا يصلح
 لأن يجهز به وحده فهو لأدوات كقوله لا وإن صلح لذلك فإن ذلك يجهز به ويجهز على نعمان
 معين من الأقسام الثلاثة فهو الكلمة وإن لم يدل فهو الاسم **قوله** اللفظ المفرد أداة أو كلمة
 أو اسم لأنه أمّا أن يصلح لأن يجهز به أو لا يصلح فإن لم يصلح لأن يجهز به وحده فهو لأداة كقوله لا
 وإنما ذكر مشايين لأن ما لا يصلح لأن يجهز به وحده أمّا أن لا يصلح للاختيار وأصل كقوله فإن التجهيز
 في قولنا وتبدل في ذلك حاصل ولا دخل لغيره الاختيارية وإنما أن يصلح للاختيارية ولكن لا يصلح
 للاختيارية وحده كقوله فإن التجهيز في قولنا وتبدل كقوله لا ولا يدخل في الاختيارية ولعلك
 تقول لا أصلا لأن القسم لا يصلح لأن يجهز بها وحدها فإما أن تكون أدوات فتقول لا تبعد
 ذلك حتى أنهم قسموا الأدوات إلى غير متناهية ومناسبة وهي الأصلا لأن القسم غاية في ذلك البتة
 أن اصطلح بهم بالاصطلاح القاطع وذلك غير لازم لأن نظمهم في الألفاظ من جهة المعنى
 ونظم القاطع فيها من حيث اللفظ نفسه وعند تغاير جهتي التعريف لا يلزم نظاما في الاصطلاح
 وإن صلح لأن يجهز به وحده فإما أن يدل بجهته ويجهز على زمان معين من الأقسام الثلاثة
 كصيربه ويصير فهو الكلمة ولا يدل وهو الاسم كقوله لا والمراد بالجهته والتجهيز في الجبهة

الخاصة الحروف باعتبار عدميها وقاخيرها وحركتها وسكنها ^{وهي صورة الكلمة والحروف} ^{وقا}
 وانما يحدد الكلمة بالآخرين ^{بما يدل على الزمان} لا يبين بل بحسب جوهه ومادته كالزمان ^{والزمن}
 واليوم والصبح والعصر فان دلالة على الزمان بحسب واقعها ومواقعها لا يبينها ^{بما يدل على الزمان}
 الكلمات فان دلالة على الزمان بحسب هيئتها ايشارة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة
 وان تعدت المادة كضرب بضرب واختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اختلفت المادة كضرب
 وطلح فان قلت فعل هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة لدلالة الاصطلاح ومادتها على تعدد ^{هيئتها}
 وصورتها على الزمان فيكون من هذا لا يبين جزء معناه ^{فانما} فقول المعنى والتركيب ان يكون ^{بما يدل على الزمان}
 اجزاء مترتبة سمعته وهي اللفاظ والحروف والهيئة مع المادة ليست بهذا المشابهة فلا يبين
 التركيب التبيين بالمعنى ^{لان} لان منتهى المشابهة لا يدخل له في الاعتبار ^{لان} لان الكلمة لا يكون
 الا كذلك فغيره يزداد ^{بما يدل على الزمان} ويجوز التسمية انما بالاداء فلا يبين ^{لان} لان تركيب اللفاظ بعضها مع بعض
 وانما بالكلمة فلا يبين ^{لان} لان الكلام هو الجرح كذا انما دلالة على الزمان وهو مجرد وتصوره كالمخاطب
 معناه انما بالاسم فلا يبين ^{لان} لان اللفاظ يكون مشتملا على المعنى ^{لان} لان المعنى هو الحروف
 ومع انما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاقل فان ^{لان} لان شخص ذلك المعنى يسمى على الالف واللام
 انما سوت افراده الذهنية وانما جبهة فيهما الانسان والشمس ^{لان} لان كان حصوله في بعض

ينبغي

اوله وانما من الاشياء لا تترك بالوجود بالنسبة الى الواجب الممكن وان كان الشاغل فان كان وضعه
 لتلك المقاطع السوية فوالمشاكل كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع واحد بها ولا تم نقل الى
 الشاغل بالنسبة بينهما وان ترك موضوعه لا يبين لفظا متساويا لان كان الشاغل هو
 العام كالذات وشرعيها ان كان هو الشرع كالصوم والصوم واحد ^{لان} لان كان هو العرف
 كاصطلاحات الفخا والظواهر وغيرها وان لم يكن موضوعه لا يبين بالنسبة الى حقيقة
 وبالنسبة الى المنقول اليه ^{لان} لان لا يبين بالنسبة الى الجواهر المقترن والرجل ^{لان} لان
 هذا الشاغل الى منه الاسم بالقياس الى معناه فالاسم ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان
 الاول ان كان معناه واحدا فانما ^{لان} لان يتشخص ذلك المعنى الى ^{لان} لان يكون ^{لان} لان يكون
 اوله يتشخص في ذلك المعنى الى ^{لان} لان يصلح لان يقال على كثيرين فان ^{لان} لان يتشخص ذلك المعنى الى ^{لان} لان يصلح لان يقال
 على كثيرين كونه يستحق ^{لان} لان عرفة الخاء لانه ملازمة ^{لان} لان على شخص معين ^{لان} لان هو جبهة حقيقة في عرف
 المنطقيين وان لم يتشخص ^{لان} لان يصلح لان يقال على كثيرين ^{لان} لان وهو الكلي والكثيرين افراده ^{لان} لان فلهذا
 ان يكون حصوله افراده الذهنية وانما جبهة على السوية ولا فان ^{لان} لان تساوت الافراد الذهنية وانما
 في حصوله بصدقه عليها ^{لان} لان يستحق ^{لان} لان هو الجواهر المقترن والرجل ^{لان} لان
 كالانسان والشمس فان الانسان في الخارج وصدقه عليها بالسوية والشمس في الخارج

الذهن وصدقها عليها ايضا بالتوبة وان لم يتيسر والافراد بل كان حصوله في بعضها اولاً واقد
 او اشتد من البعض الاخر بسبب مشككا والتشكيك على ثلاثة اوجه التشكيك بالاولوية وهو اختلاف
 الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود فانه في الواجب ثم واثبت واقرى منه الممكن والتشكيك بال
 والتاخير وهو ان يكون حصوله معناه في بعضها مستلزما لحصوله في بعض الاخر كالوجود
 فان حصوله في الواجب قبل حصوله الممكن والتشكيك بالشد والضعف هو ان يكون حصول
 معناه في بعضها اشدهم البعض كالوجود وايضا فانه في الواجب شد منه في الممكن لان اذا اراد الوجود
 في الواجب الوجود اكثر كما ان اثره لبا ضرره هو يقربا البصر في بيان الشك كثيرا موق بياض
 الغاج وانما سقى مشككا لان افراده مشتركة اصل معناه متخالفة باحد الوجه الثلاثة في التا
 اليدان نظرا لجملة الاشتراك خيل لمر متقاطعا لتوافق افراده فيكون نظرا لجملة الاختلاف
 انه مشترك كما في لفظ لمعنان كالعين فالتاخر في تشكيك فعل هو متوالي او مشترك فلهذا
 سقى بهذا الاسم لان كان التا ان كان المعنى مشتركين فالتا في تشكيك بين تلك المعاني فنقل
 بان كان موضوع المعنى ولا ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع المعنى اخرها سبب بينهما اولي فتمثل النظر
 فان لم يتخلل بل كان وضع تلك المعاني على التوبة اي كما يكون موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا
 لذلك المعنى ثم نظر للا معني الاول فهو مشترك لا مشترك كد بين تلك المعاني كالعين فانتها

اليد

موضوع

موضوعة للباصة والماء والذهب الركبة في السواء وان تحلل بين تلك المعاني فنقل فانتها
 استعماله المعنى الاول والا فان ترك سقى لفظا متفقوا المتعلق عن المعنى الاول والثاني
 اما الشك فيكون متفقوا متعلقا بالصلو والقوم فانتها في الاصل للدعاء ومطلقا لا
 ثم نقلها الشاع الى الاركان المخصوصة والامساك المخصوص مع التنية وانما غير الشك وهو
 اما العرف العام فهو المنقول العرف كالتدافع فانتها في اصل اللغز انما يدب على الارض ثم نقله العرف
 العام الى ذوات القوائم الاربعة من الخيل والبغال والحمير والاربعاء الخاص وسقى متفقوا اصطلاح
 كاصطلاحات الخاة والنظار واما اصطلاح الخاة فكا للفعل فانه في اللغة كان امة لما
 عن الفاعل كالاكل والشرب والضرب ثم نقله لغيره الى الكلمة ولت على معنى في نفسه مغزى بها
 الاذنة الثلاثة واما اصطلاح النظاد فكا لدوران فانه للمركب في التشكيك ثم نقله لظاهر الى
 الاثر على ما لم يصلح العلمية فان لم يتيسر له معناه الاول بل يستعمل في غير ارض بسبب حقيقته ان يستعمل
 في الاول وهو المنقول عنه ويجوز ان يستعمل في الشاء وهو المنقول اليه كالمسألة فانه وضع او لا
 المحيوان المغير ثم نقل الى الرجل الشجاع لعل في بينهما وهو الشجاع فاستعمل في الاول
 بطريق الحقيقة وفي الشاء بطريق المجاز اما الحقيقة فالتا من حق فلا ان الامر لا يثبت دون
 حقيقة ذلك من غير يتبين فاذا كان اللفظ مستعمل في موضوعه الاصل فهو شئ مثبت في معناه

اما وجودا او عددا
 او معا

معلومه لا تروا الحجاز فلاته من جاز الشئ يجوز به اذا اعتداه واذا استعمل اللفظ في المعنى
 الحجازي فقد جاز مكانه الاول وهو موضوعه لا يصلح قال وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ اخر او
 لان توافق المعنى ومباين لان اختلاف افعاله اقول ما مر من تقسيم اللفظ كان بالقياس الى
 تقسيمه بالنظر الى نفس معناه وهذا التقسيم للفظ بالقياس الى غيره من الالفاظ خلاف اللفظ
 انما نسبته الى اللفظ اخره لا في امانه ان يتوافق المعنى يكون معناه واحدا ويختلف المعنى
 المعنى يكون لاحدهما معناه ولا في معنى اخر فان كانا متوافقين فهو واحد له واللفظان متوافقان
 اختلاف الزاد في ذلك هو كونه احد خلف للآخر كان المعنى مركوب اللفظان ذاك ان عليه فيكونا
 مترادفين كاللبن والاسد وان كانا مختلفين فهو مبين له واللفظان متباينان لان المتباين
 في اللفظ ومعنى مختلف المعنى لم يكن المركوب واحدا فيحقق اتفاقا بين اللفظين للمترادف
 بين المركوبين كالانسان والفرس ومن الناس من ظن ان مثل التاطق والفصح ومثل السيف
 والضمار من اللفظ المترادف للصدق على الذات الواحدة وهو باطل لانه الزاد في قوله
 في المعنى لا الاتحاد في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المعنى ويدور العكس
قال واما المركب فهو ما تاتم وهو الذي يصح السكوت عليه واما غيره فامر وهو ما يقابل له الشيء
 ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والفتية وان لم يحتمل فهو الاشياء فان دل على طلب الفعل

دلالة اولية اي وضعت له في معنى الاستعمال امر كقولك من يات مع خضوع سؤال ودعاء
 ومع التماسه الى التماس وان لم يدل فهو الشئ به ويندرج فيه التماس والتجوز والقسم والتمسك
 واما غير التماسه واما تقيد كالحجوان المتعلق واما غير تقيد كالتركيب واسم واذا
 اكله واذا اقول لما فرغ من المفرد واقسامه شرع في المركب وهو ما تاتم او غير تاتم لانه
 ان يصح السكوت عليه في يقيد الخطاب فانه تام ولا يكون مستقيا للفظ آخر بل طر
 الخطاب كما اذا قيل زيد يقيد الخطاب منظر لان يقال تاتم واقاعد مثلا بخلاف ما اذا
 قيل زيد تاتم واما ان لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت فهو المركب التام ولا فهو المركب
 الناقص بغير التام والمركب التام ان يحتمل الصدق والكذب وهو الخبر ولا يحتمل وهو الفتية
 فان قيل الخبرات ان يكون مطابقا للواقع او لا فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب ولم
 يكن مطابقا للواقع لم يحتمل الصدق فلا خبر اجل في الحد وقد يجاب عنه بان المراد بالواد
 الواسطة او الواسطة بمعنى الخبر الذي هو محتمل الصدق او الكذب فكل خبر صادق محتمل
 الصدق وكل خبر كاذب محتمل الكذب فجميع الاخبار داخل في الحد وهذا الجواب غير صحيح
 لان الاخبار لا معزلة بل يجب ان يقال انما صدق او كذب في الخبر في الجواب ان المراد احتمال
 احتمال الصدق والكذب بخبره بالنظر الى مفهومه ولا شأن ان قولنا التام هو قولنا اذا جردنا اللفظ

الى مفهوم اللفظ ولم يفسر الخارج احتمل عند العقل الكذب في قولنا ان اجتماع النقيضين موجود محتمل
 الصدق في النظر الى مفهوم يحصل التفسير ان المركب انما هو الصدق والكذب فيجب مفهوم
 فهو الجنب لا اقل انشاء وهو ان ان يدل على طلب الفعل لانه وصيغة او لا يدل فان ذلك على
 طلب الفعل لانه وصيغة فان ان بفان الاستعلاء او بفان التثاوي وبفان الخسوف
 فان كان الاستعلاء فهو ان فان التثاوي فهو التماس وان فان الخسوف فهو سوال
 ودعاء وانما قبل الالة لانه لا يوضع احتراما عن الاختيار لانه على طلب الفعل لا يجب الوضع فان
 قولنا كتب عليكم الصلوة والطلب منك الفعل والى طلب الفعل لانه ليس بوضع لطلب الفعل
 بل الاختيار عن طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو نية لانه بنية علمنا في ضمير الكل
 ويندج فيه التثاوي والرجي والقسم والنداء والتعجب لاحداث يقول الاستعلاء والى خارجا
 عن القسم انما الاستعلاء فلا لانه لا يليق بجملة التثنية لانه استعلاء من غير الخطاب
 لا تفيه على ما في ضمير المتكلم وانما التثاوي قلعدم دخوله تحت الامر لانه لا على طلب الترك لا على
 طلب الفعل لكن المتكلم لا يستفهم تحت التثنية ولم يعتبر التثاوي نسبة التثنية والى تحت
 الامر بناء على ان الترك هو كلف النفس لا عدم الفعل فانما ان يكون فاعلا ولو ادعى ان اذها
 في القسم قلنا انشاء انما ان لا يدل على طلب شيء بالوضع وهو التثنية او لا يدل على طلب شيء

ايرادها

الخط

المطلوب لفهم فهو الاستفهام او غيره وحيث انما ان يكون مع الاستعلاء فهو ان كان الخط
 الفعل وانما ان كان الخط الترك اي عدم الفعل او يكون مع التثاوي وهو التماس او مع الخسوف
 وهو السؤال وانما المركب غير التماس فانما ان يكون الجزء الثاني منه قبل الاول وهو التثنية
 كالحيث ان التثاوي او لا يكون وهو غير التثنية في كالمركب من اسم واذاة او كلمة واذاة **قال**
 الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي ان منع نفس تصور من وقوع الشك
 فيه وكل ان لم يمنع واللفظ العا لحيثما يستحق جزئيا او كليتا بالعرض **قول** المعاني هي الصور
 التي هي من حيث ان وضعها بالاختيار لا بالالفان فان عبر عنها بالالفان مفردة هي المعاني المفردة والى
 فالركبة والكلام هي انما هي المعاني المفردة لا اسرى كل مفهوم وهو الحاصل في العقل انما
 جزئي او كلي لانه انما ان يكون نفس تصور اي من حيث ان تصورنا نعام من وقوع الشك فيه اي من
 اشتراك بين كثيرين وصدقه عليها ولا يكون فان منع نفس تصور بين كثيرين عن وقوع الشك فيه
 الجزئية لانه الانسان فان المفردة لا يحصل مفهومها عند العقل اشيع العقل مجرد تصور عن
 صدقه على امور متعددة وان لم يمنع الشك فيه حيث ان تصور هو الكل كالا انسان فان مفهومه
 اذا حصل عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين فقد وقع في بعض النسخ نفس تصور معنا
 وهو هو والى ان كان في المعنى معنى وانما قبل نفس التصور لان من الكلمات ما يمنع الشك

الذهن

كالانسان هو تمام ماهية كل واحد من افراده فاذا سئل عن زيد مثال بما هو كان ^{الجواب} هو المقول في
 الانسان لانه تمام ماهية المختصة به وان سئل عن زيد وعمر وبناها كان الجواب لا انسان ايضا
 لانه كالمماهية المتشركة فالجواب يكون مقولا في جواب ما هو يجب بخصوصية واشتركا معا
 وان لم يكن متعدد الاشخاص بل يخص بفرقة في شخص واحد كالشمس كان مقولا في جواب ما هو يجب
 الخصوصية المختصة لان المتائل بما هو عن ذلك الشمس لا يطلب لان تمام الماهية المختصة به قد
 ازيل في الخارج ليجتمع بينهما وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون تمام الماهية المشتركة وان لم يكن
 ان النوع ان تعدد اشخاصه في الخارج كان مقولا على كثيرين في جواب ما هو وان لم يتعد كان
 مقولا على واحد في جواب ما هو فهو ان كل مقول على واحد او كثيرين مستقيم بالحفاظ في جواب
 ما هو فالكل جنس ومقولنا مقول على واحد ليدخل في احد النوع الغير المتعدد الاشخاص ومقولنا
 او على كثيرين ليدخل النوع المتعدد الاشخاص ومقولنا كثيرين مستقيم بالحفاظ في الخارج ايضا
 مقول على كثيرين عندنا بالحفاظ في قولنا في جواب ما هو لنخرج الثلاثة الباقية اعني الفصل
 والخاصة والعرض لانها لا يقال في جواب ما هو وهناك نظير وهو ان احدا لا يمكن ان يكون
 اشتغال التعريف على امر مستدرك وانما لا يكون التعريف جامع لان المراد بالكثيرين ان كان
 سواء كان او موجودين في الخارج او لم يكونوا بل ان يكون قولنا المقول على واحد وانما احسنه لان

الغير المتعدد الاشخاص في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن وان كان المراد بالكثيرين
 الكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن التعريف لانواع التي لا يوجد لها في الخارج اصلا
 كالعقلاء فلا يكون جامعاً في القبول ان يحد من التعريف قوله على واحد بل لفظ الكل انهم
 فان المقول على كثيرين يقتضي ضرورة ان النوع هو المقول على كثيرين مستقيم بالحفاظ
 في الجواب ما هو يجب يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو يجب لشركه والخصوصية معا ^{اعني} والمصداق
 النوع في قوله في جواب ما هو يجب في الخارج في الجواب ما هو يجب لانها لا يقال يجب لشركه والخصوصية معا
 والى ما يقول المحققون في الخصومة وهو خروج عن هذا الفن بوجوده ان الاول لا ينظر في
 علم يشمل المواد كما اننا انما نخصص النوع الخارجي بنافي ذلك وامثاله فان المقول في جواب
 ما هو يجب للخصوصية المختصة عندكم هو محدد بالنسبة الى المحدود وقد جعل من اقسام النوع
قال وان كان الشاذ فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر هو المقول في جواب ما هو
 يجب لشركه المختصة ويستحق جنس او ذهني بانها الكلية المقول على كثيرين عندنا بالحفاظ في
 جواب ما هو قول الكلية التي هو جزء الماهية مخصص في جنس الماهية وفصلها لانه ان كان
 تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر لا يكون المراد بتمام الجزء المشترك الجزء المشترك
 الذي لا يكون واما جزء مشترك بينهما اى جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عن بل كل جزء

شريك بينهما ان كان يكون نفس للجزء او جزءا منه كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان
والفرس والجزء مشترك بينهما الا وهو انما نفس الحيوان اجزء منه كالجوهر والجسم والناهي والمشارك
والمشارك بالارادة فكذلكها وان كان مشترك بينهما الانسان والفرس لا ان يكون تمام المشترك بينهما
بل بعضه وانما يكون تمام المشترك بينهما هو الحيوان المشترك على الكل وفيما يقال ان المراد بتمام
المشارك مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فانه مجموع الجوهر والجسم والناهي والحساس المشترك
بالارادة وفي اجزاء مشتركة بينهما الانسان والفرس وهو منقطع لا يستلزم البسطة كالجزء من
جنس عالم ولا يكون له جزء حتى يصح ان مجموع اجزائه المشتركة فيها استلزم هذا الكلام في
قال بين فلنرجع الى ما كنا فيه ونقول جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك بين الماهية ونوع
اخر وهو الجنس والاف هو الفصل اما الاول فلان جزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينهما
وبين نوع آخر يكون مقولة جواب ما هي بحسب الزيادة المختصة لانه اذا استدل عن الماهية وذلك
النوع كان المقطع تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء واذا هوذا الماهية بالسؤال لم يصلح
ذلك الجزء لان يكون مقولة الجواب لان المقطع جواب ما هو تمام الماهية المختصة بالجزء لا يكون
تمام الماهية المختصة اذ هو ما يتركب الشئ عنه وقصده فذلك الجزء انما يكون مقولة في جواب ما هو
بحسب الشئ فقط ولا معنى بالجنس الا هذا كالحیوان فانه كمال الجزء المشترك بينهما ماهية الانسان

ونوع آخر

ونوع آخر كالفرس مثل حتى اذا استدل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب بالحيوان واذا
الانسان بالسؤال لم يصلح الجواب لان تمام ماهية الانسان الحيوان الناطق لان الحيوان
فقط ويستعمل في كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فقط الكل مستدل
واللفظ المقول على كثيرين من جنس النسخة ويخرج بالكثيرين الجزء لا على واحد فقط هذا وقد
ويقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع لا يقول على كثيرين متفقين بالحقائق ويجواب ما هو
الكتابات الباقية قال وهو قبيح ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشتركها هو الجواب
عنها وعن كل ما يشتركها فيه كالحیوان بالنسبة الى الانسان ويصيح ان كان الجواب عنها
وعن بعض ما يشتركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الاخر ويكون هناك جوابان ان كان
بعيدا بمرتبة كالجسم الثاني بالنسبة للانسان وثالث اجوابه ان كان بعيدا بمرتبة بين كمال
الناطق بالقبول او بمرتبة اجوابه ان كان بعيدا بثلاث مرات كالجوهر وعلى هذا القياس
اقول العور قد تبوأ الكلمات حتى هيأ العلم التشبيه بها تشبيها على المنع المبدى فوضعا
الانسان ثم الحيوان ثم الجسم التام ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالانسان نوع كما عرفت والحيوان
جنس لانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس وكذلك الجسم التام جنس للانسان لانه كمال
الجزء المشترك بين الانسان والنباتات حتى اذا استدل عنها بما هما كان الجواب الجسم التام وكان

الجسم المطلق جليل لا ينفصل عما يلحقه المشترك بينه وبين الجبر مثال وكذلك الجبر يخصه لا ينفصل عما
 الماهية المشتركة بينهما وبين العقل فقد طرأ فيه يحتمل ان يكون لما هية واحدة اجناس مختلفة
 بعضها فوق بعض في التقسیر هذا على وجهه انما هو فقول الجبر انما هو ترتيبا وبعيد لان كان
 هو عين الجبر في نفسه والجواب عن الماهية وعن بعض مشاركا هذا في ذلك الجبر فانه الجواب عن السؤال عن الانسان
 جميع مشاركا في نفسه والعرض وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع المشاركا في ذلك الانسان في الجبر اية وان كان الجواب عن
 الماهية وعن بعض مشاركا هذا في ذلك الجبر فانه الجواب عن بعض الامور في الجبر
 الثاني فان التباينات والجنونيات تشترك الانسان في الجواب عنه وعن المشاركا في
 التباينة لا المشاركا في الجبر اية بل الجواب عنه وعن المشاركا في الجنون اية فيكون
 هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم الثاني بالنسبة الى الانسان فانه
 جواب وهو جواب آخر وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم والقياس ليرقان الجنون
 والجسم الثاني جوابان وهو جواب ثالث واربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مرات كالجبر وان
 الجنون والجسم الثاني والجسم اربعة ثلثة وهو جواب رابع وعلى هذا القياس فكيف انما يزيد بعد
 يزيد عدد الاجوبة ويكون عددا لا حجية زائدا على عدد مراتب البعد بل واحد لان الجبر العرض في الجواب
 وكل مرتبة من البعد جواب آخر قال وان لم يكن الجبر تمام المشترك بينهما وبين نوع اخر فلا بد ان لا يكون

مشارك

مشترك اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له والا لكان مشتركين الماهية وبين
 آخر فلا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافه بل بعضه ولا
 يتسلسل بل ينهي الى مساوية به يكون الجنس وكيف كان عين الماهية عن مشاركا في جنس
 اولى وجوده فكان فصلا اقول هذا بيان للشئ الثاني من الترتيب وهو ان جنس الماهية ان
 لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع اخر يكون فصلا وذلك لان احدا لا يرتب لآخر على ذلك
 على ذلك الترتيب وهو ان ذلك الجزاء ان لا يكون مشاركا اصلا بين الماهية وبين نوع اخر
 او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له وانما يكون فصلا انما لا يرتب لآخر على ذلك الجزاء
 ان لم يكن تمام المشترك فاما ان لا يكون مشاركا اصلا وهو الامر الاول او يكون مشاركا ولا يكون
 تمام المشترك بل بعضه وهو الامر الثاني فذلك البعض ان يكون مساويا له او اخضر منه او لم
 او مساويا له لاجابة ان يكون مساويا لان الكلام في الاجابة هو الجبر والقياس ان يكون الجبر
 على الشئ مساويا له ولا اخضر او مجردا لا يتم بدون الاختصاص وجود الكل بدون الجزاء وان لم يتم
 لانه بعض تمام المشترك بين الماهية وبين نوع اخر لو كان اتم فتمام المشترك لكان موجودا في نوع اخر
 بعد ذلك تمام المشترك فحقا المعنى الصميم فيكون مشتركين الماهية وذلك النوع الذي مساواه
 تمام المشترك لوجوده فيها فاما ان يكون تمام المشترك بينهما فهو محال لان المقدر ان الجزاء

الوجه لو كانت حقيقة من امرين متساويين او امرين متساويين كماله الجسد العالي او الفصل الثاني
 يترشح من متساو كذا فالوجه **اقول** رتبوا الفصل بانه على جعل على الشيء في جوابي شيء
 هو في جوهره كذا لانه الفصل الحساس فانه اسئل عن الانسان وعن زيد بل على شيء هو في جوهره
 فالجواب فالقول او حساس لان السؤال ياتي في شيء هو انما يطلب في الجواب في الشيء في الجواب في الجواب
 يصلح للجواب ان طلب المستتر الجوهر في يكون الجواب بالفصل وان طلب المستتر العرض يكون
 الجواب بالخاصة في الكل جدير بطلب الكل في الكليات ويقولنا على الشيء في جوابي شيء هو
 يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس في لان في جوابي شيء هو في الجواب في شيء
 هو في ذاته والعرض العام لان في الجواب صلا ويقولنا في جوهره في جوهره في الجوهر في الجوهر
 ان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهره وانه بل عرض فان قلت ان الابل ياتي في شيء هو ان طلب
 هو في الشيء من جميع الاغنياء لا يكون مثل الحساس فصل الانسان لانه لا يتميز عن جميع الاغنياء
 وان طلب المميزة في الجمل سؤل كان في جميع الاغنياء او عن بعضها او الجسد هو مميزة للشيء عن بعضها
 فيكون يكون صلتها للجواب فلا يخرج عن الحد فيقول لا يمكن في جوابي شيء هو في جوهره في الجوهر
 في الجمل بل لا بد من ان لا يكون تمام المشترك بين الشيء وبين نوع آخر في الجسد خارج عن التعريف
 لما كان محصلا ان الفصل على ذاتي لا يكون مقولا في جوابي شيء هو ويكون مميزة للشيء في الجمل

فلو وضعتنا حقيقة تتركب من امرين متساويين او امرين متساويين كماله الجسد العالي او الفصل الثاني
 كالناطق كان كل منهما مفصلا لانه لا يتميز في الما مميزة غير الجوهرية واعلم ان قدماء المنطقيين
 ذهبوا ان كل ما هي لهما فصل وجعل ان يكون لهما جسد في ان الشيء تبعهم قالوا في ان هذا الفصل
 بانه على مقول على الشيء في جوابي شيء هو في جوهره من جيبه واذا لم يرد هذا البرهان على ذلك
 شبهة المعنى على صفة المشاركة في الوجود ولا ويا هذا الاحتمال **ثانيا قال** والفصل
 المختار للشيء عن مشاركة في الجنس قريبان من مشاركة في جسد قريب كالتالي لان الانسان بعيد
 ان يمتد عن جنس بعيد الحساس لان **اقول** الفصل اما مميزة عن المشاركة الجنسية
 اذ عن المشاركة في الوجود فان كان مميزة عن المشاركة الجنسية فهو اقربا ويبعد لان لا يتميز
 عن مشاركة في الجسد القريب فهو فصل قريب كالتالي لان الانسان فانه مميزة عن مشاركة
 في الجسد البعيد وان يمتد عن مشاركة في الجسد البعيد فهو فصل بعيد كالحساس لان الانسان فانه
 مميزة عن مشاركة في الجسد الشامي وانما اعتبر الفصل المميزة الجنس دون الوجود لان الفصل
 المميزة في الوجود ليس محقق الوجود بل محاسن في الاحتمال يذكر فيها يمكن ان يستدل على جمل
 بان يقال لو كانت حقيقة من امرين متساويين فاما ان لا يمتدح احداهما الا الاخر
 فيتمردون وجعل حجاج بعض اجزاء الماهية المخصصة الى البعض فيحتاج فان احتاج كل منهما

الى اخر يلزم الدور واللا يلزم من ترجيح لا نهما اذا ثبت ان مقتضاها ان كان احتياج احداهما
 الى الاخر ليس ولي من احتياج الاخر اليه وبقى لو تركب جسد على الجوهر مثلاً من بين مقتضاهما
 فاحدهما ان كان عرضاً لزم مقتضى الجوهر مثلاً بالعرض وهو محتمل ان كان جوهر فاما ان يكون الجوهر
 نفسه فيلزم ان يكون الكل نفس جرم وان كان اود اخلابته وهو يصح الاستماع تركيب الشيء من
 وجبه او خارجا عنه فيكون غارضا للكل ذلك الجزء ليس غارضا لنفسه بل يكون الغارض
 بالتحقيق وهو الجوهر الاخر فلا يكون الغارض بهما صريحا وان كان في النظر في هذا المقام فانه
 من طراح الازكناه قال واما الثالث فانه امتنع انفكاكه عن الماهية في الوجود واللا يلزم
 العرض لمفارقة واللا يلزم قد يكون لازماً للوجود كالسواد للخبث وقد يكون كونه الماهية كالتفاني
 بالحق للانسان وهو ثابت وهو الذي يكون تصون مع تصور سائر مبركات في جزئ الدين
 بالذوق بينهما كالانقسام مقتضاهما بين الاربعة واما غير بين وهو الذي يقتضيه جرم الدين
 بالزوم بينهما الى اوسط كالسواد في ثوابا الثلث للماء ثبته الثلث وقد يقال
 البين على اللازم الذي يلزم من تصور سائر مبركات تصون ولا قول في والعرض للمفارقة ما شئت
 الرضا الى كونه الجمل وصفة الوجه واما بطلان كالتثبت الثابت اقول القسم الثالث من افكار
 الكل ما يكون خارجا عن الماهية وهو ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه قال

العرض

الدين

العرض للذوق كالفردية للثلاث والثناء العرض لمفارقة كالكتابة بالفعل للانسان اللا
 اما لا يلزم للوجود كالسواد للخبث فانه لا يلزم للوجود وتخصيصه لا للماهية لان ماهيته
 الانسان ولو كان السواد لان الانسان لكان كل انسان اسود وليس كذلك واما الان لا يمتنع
 كانه زوجية للاربعة فانه من محققات ماهية الاربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها لا يقال
 هذا التسميم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما هو من امتنع انفكاكه عن الماهية
 وقد قسمه الى ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود والى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية
 لاننا نقول لازم ان لا يلزم الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهية غاية ما في الجواب انه لا يمتنع
 انفكاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه انه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة
 فانه يمتنع الانفكاك عن الماهية الموجودة وما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو
 الانفكاك عن الماهية في الجملة فان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة ان يمتنع انفكاكه
 عن الماهية من حيث انها موجودة او يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي الثابت لان الماهية
 والاول لازم الوجود فتورد القسم متناول لقسمه ولو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه
 عن الشيء لم يرد السؤال ثم لازم الماهية اما بين او غير بين اما اللازم البين فهو الذي يمتنع
 تصون مع تصور مبركات في جرم العقل بالزوم بينهما كالانقسام مقتضاهما بين الثلث

فان تصوروا لا بدقة وتصوروا لا نقسا فممتسا وبين جزم مجرد تصورهما بان الاربع ممتسة بغير
 ممتسا وبين واما اللازم غير البين فهو الذي ينفق جزءا من الذهن بالذو مريد منها الى وسط كذا
 الزوال آء الثلث للثلاثين للثلاث فان مجرد تصور الثلث وتصور ثلثا او ثلثي الثلث
 لا يكفي في جزم الذهن بان الثلث ممتسا او ثلثي الثلث لثلاثين بل يحتاج الى وسط وفيهنا نظر
 ومكان لوسط على اقرم القوم ما يقرن بقولنا لا نحن يقال لانه كذا مثالا او قلنا العالم
 حادث لانه متغيرا المقادير بقولنا لانه وهو المتغير وسط وليس يلزم من عدم افتقار اللزوم الى
 الوسط ان يكون فيه مجرد تصور اللزوم والملازم بل هو توقعه على شيء آخر من حدس وتجربة او
 او غير ذلك فلا يصح انما الافتقار الى الوسط في مفهوم غير البين لم يفسد لانه المتغير في البين وغيره
 لوجود قسم ثالث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور الملازم تصور ككون
 الاثنين ضعيفا للواحد فان من تصور الاثنين ادراكا انه ضعف للواحد والعنى الاول انهم
 لا يمتنع بكيفية تصور الملازم في اللازم فكيف تصور اللازم مع تصور الملازم وليس كذلك
 المتصور ان يكون تصور واحد والعرض المقادير اما سريع الزوال كجزء الخجل مصفوفة الرجل اما
 الزوال كالغيب والشباب وهذا التقسيم ليس بمخلصات العرض المقادير هو ان لا يمتنع
 انك كما كنت الشيء وما لا يمتنع انك كما لا يلزم ان يكون منك كالحق بغيره سريع الزوال كذا
 بغيره

فان تصوروا لا بدقة وتصوروا لا نقسا فممتسا وبين جزم مجرد تصورهما بان الاربع ممتسة بغير
 ممتسا وبين واما اللازم غير البين فهو الذي ينفق جزءا من الذهن بالذو مريد منها الى وسط كذا
 الزوال آء الثلث للثلاثين للثلاث فان مجرد تصور الثلث وتصور ثلثا او ثلثي الثلث
 لا يكفي في جزم الذهن بان الثلث ممتسا او ثلثي الثلث لثلاثين بل يحتاج الى وسط وفيهنا نظر
 ومكان لوسط على اقرم القوم ما يقرن بقولنا لا نحن يقال لانه كذا مثالا او قلنا العالم
 حادث لانه متغيرا المقادير بقولنا لانه وهو المتغير وسط وليس يلزم من عدم افتقار اللزوم الى
 الوسط ان يكون فيه مجرد تصور اللزوم والملازم بل هو توقعه على شيء آخر من حدس وتجربة او
 او غير ذلك فلا يصح انما الافتقار الى الوسط في مفهوم غير البين لم يفسد لانه المتغير في البين وغيره
 لوجود قسم ثالث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور الملازم تصور ككون
 الاثنين ضعيفا للواحد فان من تصور الاثنين ادراكا انه ضعف للواحد والعنى الاول انهم
 لا يمتنع بكيفية تصور الملازم في اللازم فكيف تصور اللازم مع تصور الملازم وليس كذلك
 المتصور ان يكون تصور واحد والعرض المقادير اما سريع الزوال كجزء الخجل مصفوفة الرجل اما
 الزوال كالغيب والشباب وهذا التقسيم ليس بمخلصات العرض المقادير هو ان لا يمتنع
 انك كما كنت الشيء وما لا يمتنع انك كما لا يلزم ان يكون منك كالحق بغيره سريع الزوال كذا
 بغيره

لجواز ان لا يمتنع انك كما كنت الشيء ويديم لك كرات الاما ان قال وكل واحد من اللازم وال
 ان اختص بافراد حقيقة واحدة فقط هو الخاصة كالضاحك والاكافوا العرض العام كالماشي
 الخاصة بالكلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط ولا عرضيات والعرض العام بالكلية
 مقول على افراد حقيقة واحدة فقط ولا عرضيات بالكلية اتوا خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة
 وعرض عام **اول** الكلي الخارج عن الماهية سواء كان لانه او معناه او الماهية الخاصة وعرضها
 لانه ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك فانه يختص بحقيقة الانسان وان
 يختص بها بالجميع او غيرها فهو العرض العام كالماشي فانه شامل للانسان وغيره وترسيم الخاصة
 بالكلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط ولا عرضيات بالكلية مستند وكما عاينا من غيره
 وقولنا فقط يخرج الجنس والعرض العام لانهما مقولا على حقائق وقولنا ولا عرضيات يخرج النوع
 والفصل لان قولنا عاينا ما تحتها ماذ لا يخرج ويترسم العرض العام بالكلية مقول على افراد حقيقة
 واحدة وغيره او قولنا عرضيات بقولنا او غيرها يخرج النوع والفصل والخاصة لانهما لا يقال الا
 الحقيقة فقط وبقولنا ولا عرضيات يخرج الجنس لان قوله وان واما كان هذا التعريفات
 للكلية لجواز ان يكون لها ماهيات ودالة تلك الماهيات ملازمات مساوية لها **ثاني**
 لم يتحقق ذلك اطلاق عليه الرسم وهو معزل عن التحقيق لان الكلبيات مورا عينا بدية

حصلت منقولها أولا ووضعت اسمها بانها فاذن فليراجعها من قبل تلك المفردات فيكون
في حدود العلم بانها احد ولا يوجد العلم بانها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي
هو ثم من هذا الرسم في مثل الكلمات بالناطق والضاكن والمشي لا بالناطق والضاكن
التي هي باوفا فاذن وهي ان المعبر في كل الكلي على برائة محل الملاحظة وهو لا محل الا
وهو محل وهو النطق والضمك والمشي لا يصدق على افراد الانسان بالملاحظة فلا يبقى زيد
نطقا وناطقا وقد سمعت ما قلونا عليك فظهر لك ان الكلمات منقسمة في خمسة انواع ^{وهي} جنس
وفصل وخاصة وعرض فاما ان الكلي ان يكون نفسا مهيبة من الحيزيات او ذاتا
او خارجا عنها فان كان نفسا مهيبة من الحيزيات فهو النوع وان كان ذاتا فليسها
فاما ان يكون تمام المراتب بين المهيبة والنوع الاخر وهو الجفان لا يكون وهو الفصل وان
خارجا عنها فان اختص بحقيقة واحدة فهو خاصة والا فالعرض العام وان المقسم الكلي
الخارج عن الماهية الى اللزوم والمعاد في قسم كلامها الى الخاصة والعرض العام فيكون
الخارج منقسم الى اربعة اقسام فيكون الاقسام الكلي تبعية على مقضى قسمها لا خمسة فلا يصح
قوله بعد ذلك فالكلمات او الخمسة قال الفصل الثالث في مباحث الكلي والجزي وفي
الاول الكلي قد يكون ممنوع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كشرط الباري عز اسمه

منه

وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالنقاء وقد يكون الموجود منه واحدا فقط اما مع
غيره كالباري او مع امكانه كالتشيع قد يكون الموجود منه كثيرا متماثيا كالنواكب السبعة
التي انما هي غير متماثلة كالنفوس الناطقة قال قد عرفت في اول البحث اننا انما نحصل في العقل
فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن متماثيا من اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي وان كان متماثيا
من الاشتراك فهو الجزئي فشاط الكليته والجزئية اما هو الوجود العقل واما ان الكلي ممنوع
الوجود في الخارج او ممكن الوجود في الخارج من مفهومه والى هذا اشار بقوله الكلي قد يكون
ممنوع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ بعضي مشتاع وجود الكلي او امكان وجود شي
لا يقتضيه نفس مفهوم الكلي بل اذا مر هذا العقل المنظر اليه حمل عند ان يكون ممنوع الوجود في الخارج
وان يكون ممكن الوجود في الكلي اذا نسبت الى الوجود الخارج الى ما ان يكون ممنوع الوجود في الخارج
او ممكن الوجود فيه والاول كشرط الباري عز اسمه والثاني ان يكون موجودا في الخارج
او لا والثاني كالنقاء والاول ان يكون متعدد الافراد والاشخاص في الخارج وان لم يكن
متعددا لافراد في الخارج بل يكون مفصلا في فرد فلا يحتاج ما ان يكون مع اشتاع غيره من الافراد
في الخارج او يكون مع امكان غيره والاول كالباري تعالى والثاني كالتشيع ان كان له افراد
متعددة موجودة في الخارج فاما ان يكون افراده متماثيا او غير متماثية والاول كالنواكب

التباينة فانه كل مخصص في الكواكب السبعة السبابة والثانية كالتفصيل في الحظوظ فان افرادها غير متساوية
 على منسب حكماء قال الثالث اذ قلنا للحيوان مثلا بانه كل فيهما امور ثلثة الحيوان من حيث ^{هو}
 كونه كائنا والمركب منهما لا يقول يستحق كلنا الطبيعي والثاني كلنا المنطقي والثالث كلنا عقليا
 والكل الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود
 وانما الكلانيان الاخران في وجودهما في الخارج بخلاف النظر فيهما خارج عن المصطلح اول
 اذ قلنا للحيوان مثلا لانه كل فيهما ثلثة امور والحيوان من حيث هو هو مفهوم الكل من غير
 اشارة الى مادة من المواد والحيوان الكل هو المجمع المركب منهما اي من الحيوان والكل والثالث
 بين هذه المفهومات ظاهرا فانه لو كان المفهوم من احدهما عين المفهوم من الآخر لم يكن من العقل
 احدهما عقلا الاخر ليس كذلك فان مفهوم الكل ما لا يمنع نفس تصديق عن وقوع التكرار
 مفهوم الحيوان الجسم الثاني والحشاش من البين جواز عقل احدهما مع الذمول من الآخر
 فالاول يستحق كلنا طبيعيا لانه طبيعة من الطبايع اذ لا يوجد في الطبيعة شيء في الخارج و
 الثاني كلنا منطقي لان المنطقي انما يبحث عنه وما قيل ان الكل المنطقي كونه كلنا في مرتبة
 اذ الكلية انما هو مبداء والثالث كلنا عقليا لعدم تحققه في الفعل وانما قال بالحيوان
 مثلا لانه اعتبارا من الامور الثلثة لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكل بل بالحيوان والشيء

المركب لزيادة

قال

الماضي

الماهيات ومفهومات الكلمات حتى اقلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي
 ونوع عقلي وكذلك في البشر والفصل وغيرهما والكل الطبيعي موجود في الخارج لان هذا الحيوان
 موجود في الخارج والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود في الحيوان موجود
 وهو الكل الطبيعي وانما الكلمتان الاخرى اي الكل المنطقي والعقلي في وجودهما في الخارج بخلاف
 والنظر في ذلك خارج عن الصانع لانه من مسائل الحكمة الالهية الباشعة عن احوال الموجود
 مرجح انه موجود وهذا مشروط بينهما ما بين الكل الطبيعي فلا وجه لزيادة وانما انما على علم آخر
قال الثالث الكلمتان متساويتان ان صدق كل منهما على كل ما صدق عليه لآخر لا لاشا
 والشاخص بينهما عموم ومطابقان صدقا احدهما على كل ما صدق عليه لآخر من غير شك
 كالحيوان والانسان بينهما عموم من وجوه ان صدق كل واحد منهما على بعض عليه لآخر كالحجر
 والاربعين ومتباينان ان لم يصدق شي منهما على شيء ما يصدق عليه لآخر كاشا والذين
قال النسب بين الكلمتين مفعول في اربع الشاوي والعموم والخصوص والعموم من
 والساكن وذلك لان الكل انما ينسب الى كل امرئ ان يصدق على شيء او لم يصدق فان لم يصدق
 على شيء اصله فمتباينان كالانسان والغرس فانه لا يصدق ان انسان على شيء من اولاد
 الغرس وبالعكس وان صدق على شيء فلا يخفى انما ان يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه

الامر اولاً فان صدق كل منهما فهما متساويان كالانسان والناطق فان كل واحد صدق عليه
 الناطق صدق عليه الانسان وكل واحد صدق عليه الانسان صدق عليه الناطق وان لم يصدق
 فاما ان يصدق احدهما على كل واحد صدق عليه الاخر فلا يصدق فان صدق كان بينهما عموم ^{في} خصوص
 مطلق والصادق على كل واحد صدق عليه الاخر اعم مطلقا ولا يصدق الا الانسان والحيوان
 فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسان وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص
 من وجه وكل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واختص وجه فانهما المتساويان فاعلم ان
 يصدق احدهما على كل واحد صدق عليه الاخر كان هناك ثلاث صور احدها ما يصدقان فيها
 على الصدق والثانية ما يصدق عليهما هذا دون ذلك والثالثة ما يصدق ذلك دون هذا
 كالحبوان والابيض فانهما يصدقان معاً على الحبوان والابيض ويصدق على الحبوان دون الابيض
 على الحبوان الاسود وبالعكس في الجهاد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملاً للاخر ^{في} وفيه كمال
 شامل للابيض وفيه كمال الابيض والابيض شامل للحبوان وفيه كمال الحبوان فاعلم ان كل واحد منهما
 شامل للاخر وفيه كمال يكون اعم منه وباعثا لانه مشمول لكونه اخص منه فراجع التباين الى ^{التي} التباين
 كالتباين من اطرافين والتساوي الى موجبين كالتباين والعموم المطلق الى موجبة كلية كالتباين
 الطرفين وسالبة جزئية من الطرفين والاخر من وجه الى سالبين كالتباين وموجبة جزئية

فيها

وانما المراد

وانما اعتبر النسب بين الكلبيين لان المفهومين انما كليتان او جزئيتان او كلي وجزئي والنسب
 الاول لا يتحقق في القسمين الاخرين اما الجزئيتان فلا يهتما لا يكونان التباينيين واما
 الجزئية والكلي فان الجزئية ان كان جزئياً لذلك الكلي يكون اخص منه مطلقاً وان لم يكن جزئياً
 يكون متساوياً له **فالاول** يقتضي ان المتساويين متساويان والصدق احدهما على
 ما كذب عليه الاخر يصدق احدهما المتساويين على ما كذب عليه الاخر وهو محال ونقيض
 الاعم من شئ مطلقاً اخص من نقيض الاخص مطلقاً لصدق نقيض الاخص على كل ما صدق
 عليه نقيض الاعم من غير عكس الاول فلا يترتب لذلك لصدق مبن الاخص على بعض
 ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال
 اما الثانية فلا يترتب لذلك لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص
 وذلك مستلزم لصدق الاخص على كل ما يصدق عليه الاعم وهو محال والاعم من شئ
 من وجه ليس بين نقيضيهما عموم أصلاً لتحقيق مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقاً
 ونقيض الاخص مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقاً وعين الاخص نقيضاً
 المتباينين متساويان تبايناً جزئياً لانهما ان لم يصدق أصلاً معاً كالتاثير
 والا عدم كان بينهما تباين كلي وان صدقاً معاً كالانسان والافرن كان بينهما

بيان جزئي صدق واحد المتباينين مع نقيض الآخر فقط فالبيان الجزئي لا يبرهن
اقول لما فرغ من بيان النسب بين العبد من شرع في بيان النسب بين نقيضين فنقول المتساويان
 متساويان اي يصدق كل من نقيضين متساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر
 والاكتفاء بين النقيضين على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر لكن ما يكون على احد النقيضين
 يصدق عليه حسنة والاكتفاء بين نقيضين فصدق على احد المتساويين على بعض نقيض
 الآخر وهو بطلان صدق واحد المتساويين بدون الآخر وهذا خلاف ما يجب ان يصح
 كل الانسان لا ناطق وكل لناطق الانسان والا كان بعض الانسان ليس بالناطق
 فيكون بعض الانسان ناطقا فبعض لناطق الانسان وهو محقق لا محذور
 مطلقا انخص نقيض لاطق مطلقا اي يصدق نقيض لاطق على كل ما يصدق
 عليه نقيض لاطق وليس كل ما يصدق عليه نقيض لاطق يصدق عليه نقيض لاطق
 اما الاول فلا يبرهن صدق نقيض لاطق على كل ما يصدق عليه نقيض لاطق لا محذور
 من الاخص على بعض ما يصدق نقيض لاطق فصدق لاطق بدون الاخص والآخر كما نزل
 مثلا يصدق كل الحيوان لا انسان والا كان بعض الحيوان انسانا فبعض الانسان
 لا حيوان وهذا خلاف ما انشأناه فلا يبرهن صدق قولنا ليس كل ما يصدق عليه نقيض

نقيض

الاخص يصدق عليه نقيض لاطق لا محذور لصدق نقيض لاطق على كل ما يصدق عليه نقيض
 الاخص فصدق لاطق على كل لاطق لا محذور بمسكن النقيض وهو محقق ليس كل الانسان لا حيوان
 والا كان كل الانسان لا حيوانا فبعض الانسان لا حيوانا او نقول ايضا قد ثبت ان
 كل نقيض لاطق لا محذور فلو كان كل نقيض لاطق لا محذور لكان نقيض لاطق
 متساويين فيكون العبدان متساويين وهذا خلاف ما نقول العام صدق على بعض
 نقيض لاطق محققا للعموم وليس بعض نقيض لاطق لا محذور لاطق بل محذور
 في قوله لصدق نقيض لاطق على كل ما يصدق عليه نقيض لاطق من غير محذور
 لجعل الذي جزئ من الدليل وهو مصداق على المطلق والافان اللذان بينهما عموم من وجه
 ليس بين نقيضيهما عموم اصلا اي لا مطلقا ولا من وجه لان هذا العموم اي العموم من وجه
 متحقق بين عين الاعم مطلقا ونقيض لاطق ليس بين نقيضيهما عموم اصلا لا مطلقا
 ولا من وجه وانما تحقق العموم من وجه بينهما فلا يثبت صدق في اخص آخر ويصدق
 الاعم بدون نقيض لاطق من عين ذلك الاخص بالعكس في نقيض لاطق لا محذور كل الحيوان
 والا انسان فانهما محققان في الغرض والحيوان يصدق بدون الانسان في الانسان
 والا انسان يصدق بدون الحيوان في الحيوان وانما ان لا يكون بين نقيضيهما عموم فليثبت

عين

الكل بين نقض الاعم من النقص لا تشاء صدقها على شيء فليكن بينهما صدق
 وانما قيد الشبان بان الكل لان الشبان قد يكون جزئيا وهو صدق كل واحد من المفهومين
 بدون الاخر في الجملة فوجدنا في سالبين جزئيين كان الشبان الكل سالبين كلياً
 والشبان الجزئيان اعم من جزئيين كلي لان المفهومين اذا لم يصدقوا بعض الصور
 فان لم يصدقوا صوراً أصلاً فهو الشبان الكل والا فاعلم من وجه فليصدق الشبان
 الجزئ على العم من وجه وعلى الشبان الكل لا يلزم من تحقق الجزئ ان لا يكون بينهما عموم
 فان قلت محكم بان الاعم من شيء من وجه ليس بين نقضيهما عموم أصلاً بل ان الجزئ
 اعم من لا يصدق من وجه وبين نقضيهما عموم من وجه فنقول المراد انه ليس يلزم ان يكون
 بين نقضيهما عموم فيصدق في الاشكال ونقول لو قال المقدم بين نقضيهما عموم لا فاد
 العموم في جميع الصور لانه الاحكام الموردة في هذا الفن اتماما هي كلياً فاذا قال ليس
 بين نقضيهما عموم كان رصداً لا اجاباً للكل وتحقق العموم في بعض الصور لا يشاء
 نعم لو بينت ما ذكره النسبة بين نقضيهما من وجه ليس بينهما عموم من وجه بل بينهما عدم
 النسبة بالعموم وهو بصدده ذلك فاعلم ان النسبة بينهما المباشرة الجزئية لان
 العتبات اذا كان كل واحد منهما بحيث يصدق بدون الآخر كان النقيضان ايضاً كل

يتصادفان

والا فبعض بالمباشرة الجزئية لا هذا القدر ونقضاً المتباينين متباينان متباينان
 جزئياً لا كلياً اما ان يصدقوا على شيء واحد كالانسان والاخرين لصا وحين
 على الجاهل ولا يصدقوا لا يوجد ولا عدم فلا شيء مما يصدق عليه اللا وجود يصدق
 عليه اللا عدم وبالعكس ايضا كان يصدق الشبان الجزئيه بينهما قطعاً اما ان لم يصدقوا
 على شيء أصلاً كان بينهما متباين كل فيتحقق الشبان الجزئية قطعاً واما اذا صدقوا
 على شيء كان بينهما متباين جزئياً لان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقض الآخر
 فيصدق كل واحد من نقضيهما لا بد منه الاخر فالشبان الجزئية لازم جزئاً وقد ذكره
 في المتن ههنا ما لا يحتاج الى مزيد من الاحتجاج اليه اما الاول فلان ذكره قد غلط
 بعد قوله ضرورة صدق واحد المتباينين مع نقض الآخر لا بد لاطائل تحضر ما التنا
 فالتنا جبان يقول ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع نقض الآخر لان الشبان
 الجزئية بين النقيضين صدق كل واحد منهما بدون الآخر لا صدق واحد منهما بدون
 الآخر وليس يلزم يلزم من صدق واحد الشئيين مع نقض الآخر صدق كل واحد من النقيضين
 بدون الآخر فترك لفظ كل ولا بد منه وان تعلم ان الدعوى يثبت بمجرد المقدمة الثالثة
 وهي كل واحد من المتباينين يصدق مع نقض الآخر لا يصدق كل واحد من

الذكر

المعنى يستلزم انما اضافتنا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه فالما فيه منزلة الجنس ولا
 من ترك الكل لما سمعت وذكر الكل لانه جنس الكلبات والكلبات لا يتم حدودها
 بدون ذكره فان قلت المماثلة هي الصنوع المعنوية من الشئ والصنوع العقلية كالاشياء
 فذكرها يعني من ذكر الكل فنقول المماثلة ليس مفهوم الكل غاية ما في الباب
 ان من لوازمها لكن دلالة الالزام هي في الحدود وقوله في جواب ما هو مخرج الفصل
 والمخاصة والعرض لعام فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ما هو واما
 تقييد القول بالاول فما علم ان اول سلسلة الكلبيات اما انتموه بالاشخاص وهو النوع
 المقيد بالشخص فوصف الاخصاؤه هو النوع المقيد بصفات عرضية كونه كالتركي
 الرسمى وفوقها الاقواء وفوقها الاجناس واذا جعل الكلبيات مرتبة على شئ واحد يكون حمل
 العالي عليه بواسطة حمل الشاغل عليه فان حمل الحيوان انما يصديق على هذا وعلى التركي
 بواسطة حمل الانسان عليه ما وحمل الحيوان على الانسان فقولنا اوليتا الحرفين من الصنف
 فانه كل بيتا عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حق اذ اسئل عن التركي والفرن بما هما
 كان الجواب الحيوان لكن قولنا الجنس على الصنف ليس باولى بل بواسطة حمل النوع فاقبنا
 الاول في القول فخرج الصنف عن المحذورة لا يستلزم نوعا اضافيا **قال** ومما يترتب لانه

انواع الانواع وهو العالي كالجسم او اخصها وهو النوع الشاغل كالانسان وليس نوعي
 الانواع واعلم من الشاغل ما يخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم الشاغل وتبا
 للكل وهو نوع المفرد كالعقل ان قلت الجوهر جنس له **قال** او ان يشير الى مراتب النوع الاضافي
 دون الحقيقي لان الانواع الحقيقية تفصيل ان ترتب حتى يكون نوعا حقيقيا فوفا نوع آخر
 حقيقي ولا تكون النوع الحقيقي جنسا وانتموه واما الانواع الاضافية فقد تترتب لحيوان
 نوع اضافي فوفا نوع آخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو اضافي للجسم الشاغل
 وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع اضافي للجوهر فاعتبا ذلك حسا ومرتبة وبعثا
 لانه اما ان يكون اعلم الانواع او اخصها واعلم من بعضها والخص من البعض وسببنا للكل
 والاول هو النوع العالي كالجسم فانه اعلم من الجسم الشاغل والحيوان والانسان والشاغل النوع
 الشاغل كالانسان فانه اخص من سائر الانواع والشاغل النوع المتوسط كالحيوان فانه اخص
 من الجسم الشاغل واعلم من الانسان كالجسم الشاغل فانه اخص من الجسم ولعم من الحيوان والشاغل
 النوع المفرد وله يوجد له مثال في الوجود وقد يقال في تمثيله انما العقل ان قلنا ان الجوهر
 جنس له فان العقل تحت العقول العشرة وهو في حقيقة العقل متفرد فولا يكون اعلم من نوع
 اذ ليس بمشترع بل اخص ولا اخص اذ ليس فوفا نوع بل الجنس وهو الجوهر وعلى ذلك

التقدير فهو نوع مفرد ومقابل في التقسيم على وجه آخر وهو ان النوع انما ان يكون نوع نوع
 وتحت نوع او لا يكون نوع نوع ولا تحت نوع او يكون نوع نوع ولا يكون تحت نوع او يكون
 تحت نوع ولا يكون نوع نوع وذلك **قال** ورايت الاجناس ايضا فذلك لا يوجب كون العالي
 كالجوهر في مراتب الاجناس بل هي جنس الاجناس لا الشاغل كالمحبوب والشاغل المتوسط بينهما
 الجسم الثاني فالحجم لا يتخذ المفرد العقلان قلنا ان الجوهر ليس بجنس **قول** كان الاثر
 الاضافية ترتب متنازلة كذلك الاجناس ايضا وتماما ترتب فصلا حتى يكون جنس
 نوع آخر وكان مراتب مراتب الانواع اربع فكذلك مراتب الاجناس ايضا تلك الاربع لان
 ان كان اعم الاجناس فهو جنس لعل كالجوهر وان كان اخصا فهو الجنس الشاغل كالجوهر
 فانه اخص من سائر الاجناس واعلم واخص وهو الجنس المتوسط كالجسم الثاني الجسم
 او مباثنا الكل فهو الجنس المفرد كالعقل الا ان العالي في مراتب الاجناس هو جنس
 الاجناس لا الشاغل والشاغل في مراتب الانواع ليس نوع الانواع لا العالي وذلك لان
 جنسية الشيء اتمنا بالقياس الى ما لا تحت فهو اتمنا يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع
 الاجناس ونوعية الشيء اتمنا تكون بالقياس الى ما فوقه فهو اتمنا يكون نوع الانواع اذا كان
 تحت جميع الانواع واما الجنس المفرد مثل العقل على تقدير ان لا يكون الجوهر حيثما كان

وشان

ليس اتمنا وليس تحت الا العقول العشرة وفي انواع الاجناس ولا اخص لا ليس في الجوهر وقد
 انه ليس بجنس لانه لا يبقا لاعداء التمثلين فاسد انما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير الجنسية
 الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عدم فرضية الجوهر حيثما كان العقل اذا كان
 جنسا فانه انواع فلا يكون نوعا مفردا بل عاليا فلا يصح التمثيل الا بالاول وان لم يكن جنسا
 لم يصح التمثيل انما ضروري ان ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا انما نقول التمثيل الا
 على تقدير ان يكون العقول العشرة متفقة بالنوع والشاء على تقدير انها مختلفة ولا تمثيل
 يحصل بغير الفرض سواء كان طابق الواقع او لم يطابقه **قال** والنوع الاضافي موجود
 بدون الحقيقة كالانواع المتوسطة والحقيقية بوجود الاضافي كالحقائيق البسيطة
 وليس بينهما عموم وخصوص مطلقا بل كل منهما اعم من الآخر من وجه لصدهما على النوع
 الشاغل **قول** لما تميز النوع بعينه اذ اوان يبين النسبة بينهما وقد ذهب قدامنا
 المنطقيين حتى الشيخ في كتاب الشفاء الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي وهذا في
 ذلك في صوابه دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فان كل اتمنا هو
 بدون الاخرات وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي فكما في الانواع المتوسطة فاتها
 انواع اضافية وليست انواعا حقيقية لانهما الاجناس واما وجود النوع الحقيقي بدون

الاضافه حكما في الحقيقة لولا البسطة كالعقل والنفس والوسع والنفطة فافها النوع حقيقة
 وليست انواعا اضافية لولا تلكا تتركبه لوجوب اذاج النوع الاضافه تحت جنس فيكون
 مركبا من الجنس والفصل ثم بين ما هو الحق عند وهو ان بينهما عمومًا ومخصوصًا
 من وجوبه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر وهما يصداقان على النوع الثاني في
 نوع حقيقي حيث انه مقول على افراد مستفزة الحقيقة ونوع اضافي من حيث انه مقول عليه
 وعلى هذه الجنس جوابا ^{ولا ادراك} **موقفا** لوجوبه المقول في جواب ما هو ان كان مذكورا بالانطلاق
 يستحق فافها طريق ما هو كالحبوان والناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول
 في جواب السؤال بما مر عن الانسان وان كان مذكورا بالانفصام يستحق فافها في جواب
 ما هو كالجسم الثاني والاشناس والمترن بالازادة الدال عليها الحيوان بالانفصام
اقول المقول في جواب ما هو الدال على الماهية المسئول عنها بالمطابقة كما اذا سئل
 عن الانسان بما هو واجب بالحيوان الناطق فانه يقول على ما فيه لانسان مطابقة
 وانما جزءه فان كان مذكورا في جواب ما هو بالمطابقة في بلطفيد عليه بالمطابقة
 يستحق فافها طريق ما هو كالحبوان والناطق فان معنى الحيوان جزء مجموع معنى الحيوان
 والناطق المقول في جواب السؤال بما مر عن الانسان وهو مذكور بلفظ الحيوان الدال

عليه بالمطابقة وانما انتهى فافها في طريق ما هو لان المقول في جواب ما هو طريق ما هو
 هو واقع فيه وان كان مذكورا في جواب ما هو بلطفيد عليه بالانفصام سئل فافها في جواب
 ما هو كالمفهوم الجسم الثاني والاشناس والمترن بالازادة فافها معنى الحيوان
 الناطق المقول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالانفصام
 وانما انفس جزء المقول في جواب ما هو فافها القسمين لان دلالة الاخر ايتية مجعولة في
 جواب ما هو بمعنى لا يذكر في جواب ما هو بلطفيد على الماهية المسئول عنها
 او على اجزائها بالانفصام اصطلاحا **قال** والجنس العالي خازان يكون لفصل بقوله
 لجواز تتركبه من امرين متساوين او امور متساوية ويجوز ان يكون لفصل بقوله
 والنوع الشافل يجب ان يكون لفصل بقوله ويستع ان يكون لفصل بقوله ^{طيات} **والمترن**
 يجب ان يكون لفصل بقوله وقصود بقوله متساوية وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم
 الشافل من غير عكس كل وكل فصل بقوله الشافل فهو بقوله العالي من غير عكس كل **اقول**
 الفصل للنسبة الى النوع ونسبة الى الجنس اي جنس ذلك النوع فاما النسبة الى النوع
 فبانه يقوم له في داخل في قوامه جزء له واما النسبة الى الجنس فانه يقوم له ولو حصل
 قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار الجميع قسما من الجنس ونوعا له مثلا الشاطف

اذا نسب الانسان فهو داخل في قوامه وما استقر اذا نسب الى الحيوان صار جزءا من اقسامه
 وهو قسم من اقسام الحيوان اذا تصور هذا فنقول الجنس العالي لما كان يكون له فصل يقوم له
 ان يتركب من اثنين ^{فاما} فاما لا يتركب من اثنين ^{فاما} فاما لا يتركب من اثنين ^{فاما} فاما لا يتركب من اثنين
 بناء على ان كل ما هيته له فصل لا بد ان يكون لها جنس وقد سلف في التوحيه ان يكون
 الذي للجنس العالي فصل يقتضيه لوجوبه ان يكون تحت النوع وفصوله لا يخرج بالقياس الى
 الجنس مقسمات له والنوع الشاغل يجب ان يكون له فصل يقوم ويتضح ان يكون له فصل
 مقسم اما الاول فلو جرب ان يكون فوقه جنس ما لم يجز لان يكون له فصل غير
 عن شان كانه في ذلك الجنس واما الشاغل فلا تنافي ان يكون تحت النوع والا لكان
 والمتوسطان سواء كانت انواعا او اجناسا وجب ان يكون لها فصول مقومات لا
 فوقها اجناس وفصول مقسمات لان تحتها انواعا فكل فصل يقوم النوع العالي
 او الجنس العالي فهو مقوم للشاغل لان العالي مقوم للشاغل ومقوم المقوم مقوم
 من غير محسب كل اى ليس كل مقوم للشاغل فهو مقوم للعالي لانه قد ثبت ان جميع مقومات
 العالي مقومات للشاغل فلو كانت مقومات الشاغل مقومات للعالي لم يكن بين
 العالي والشاغل فرق واما قال من غير محسب كل لان بعض مقوم الشاغل مقوم للعالي

وهو مقوم

وهو مقوم للعالي وكل فصل مقسم للجنس الشاغل فهو مقسم للعالي لان معنى تقسيم الشاغل
 تحصيله في نوع وكل يحصل الشاغل يحصل للعالي فيكون العالي حاصله ايضا في ذلك النوع
 وهو معنى تقسيم العالي ولا ينعكس كل اى ليس كل مقسم العالي مقسم الشاغل لانه فصل
 الشاغل مقسم للعالي ولا يقسم الشاغل بل يقوته ولكن ينعكس من ثباته فان بعض مقسم
 العالي مقسم للشاغل وهو مقسم للشاغل **قال** الفصل الرابع في التعريفات المعروفة
 للشيء وهو الذي يستلزم تصور تصور ذلك الشيء او استنباطه من كل ما عداه وهو لا
 يجوز ان يكون نفس الحقيقة لانه المعروف معلوم قبل التعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا
 اعلم لتصوره عن فائدة التعريف ولا الخص كونه احدى فهو مساو للعالي العموم والخصوص
اقول قد سلف ان النظر المنطقي اما في القول الشارح او في الحقيقة وكل واحد منهما متعلق
 بتوقفه معرفة عليهما واما فرغ من مقدّمات بيان قول الشارح فقد خبان ان بشرح فيه
 فالقول الشارح هو المعروف وهو ما يستلزم تصور تصور الشيء او استنباطه من كل ما عداه
 ولعل المراد بتصور الشيء تصويره بوجده ما والا لكان الاحتمال من الشيء والاختصاص معرفة
 لانه قد استلزم تصور تصور ذلك الشيء بوجده ما والا لكان قوله واستنباطه من كل ما
 مستدرك لان كل معرف هو مفيد لتصور الشيء بوجده ما بل المراد التصور بكنه الحقيقة

وهو الحد الثاني كالمحيوان الناطق فان تصور مستلزم لتصور حقيقة الانسان وانما قال
 او امتيانه عن كل ما عداه ليدلنا على اتحاد الناقص والرسوم فان تصور انهما لا يستلزم
 حقيقة الشيء بل امتيانه عن جميع اعيان الاشياء ثم المعرف انما ان يكون نفس المعرفة وحيث
 لا يجاز ان يكون نفس المعرفة ليجوز ان يكون المعرف معلوما قبل المعرفة والشيء لا يعلم
 قبل نفسه فتعين ان يكون غير المعرفة ولا يجز ان يكون مساويا لاداء اعم منه واخص
 او مساويا لاسبيل الى اعم من المعرفة لانه قاصر عن فائدة التعريف فان المقصود من التعريف
 انما تصور حقيقة المعرفة او امتيانه عن جميع ما عداه والاعم من الشيء لا يبعد شيئا منها
 ولا انه اخص لكونه اخص منه لانه اقل وجودا في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم
 لوجود العام ورتبا بوجد العام في العقل يدين الخاص وانضم شرط تحقق الخاص و
 معاندا اكثر فان كل ما هو شرط ومعاندا للعام فهو شرط ومعاندا للخاص ولا يعكس
 وما يكون شرط ومعاندا اكثر يكون وقوعه في الفعل اقل وما هو اقل وجودا في العقل
 فهو اخص عند العقل بالمعرفة لا بد ان يكون اجلي المعرفة ولا الى ان يبين ان لا اعم
 ولا اخص لما لم يصلح للتعريف مع قبحه من الاشياء فالبين بالاطرفي الاولى لانه قفا
 البعد عنه فوجب ان يكون المعرف مساويا للمعرف في العصور والخصوص وكل ما صدق عليه

المعرف صدق عليه المعرفة وبالعكس وما قد يقع في عباد القوم من انه لا بد ان يكون
 حيا متعا او ما عداه من طرد ونعكسا راجعي الى ذلك فان معنى الحيوان يكون المعرفة متساويا
 لكل واحد من افراد المعرفة بحيث لا يشذ منها فرد وهذا المعنى ملازم للملكية الثانية
 الثالثة كلها صدق عليه المرف صدق عليه المعرفة ومعنى المنع ان يكون المعرفة بحيث لا
 يفي شيئا من اعيان المعرفة وهو ملازم للملكية الاولى ولا يلزم ان لا يلزم في البوتات في وجد
 المعرفة وبعدها المعرفة وهو عين الكلية الاولى والانعكاس لتلازم في الاستقار والى
 اشق المعرفة تنق المعرفة وهو ملازم للملكية الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق
 عليه المعرفة صدق عليه المعرفة لكل ما يصدق عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة وبالعكس
 قال ويستحق حدان اما ان كان بالجنس والفصل القريبين وحدنا فاما ان كان بالفصل
 القريب وحده او بهر وبالجنس البعيدة ساما اما ان كان بالجنس القريب والخاصة واما
 فاما ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيدة **قول** المعرفة متساوية بهم وكل
 واحد منهما اما ان كان واحد اقسام اربعة فلحد الثاني ما يتركب من الحد والفصل
 القريبين كغيرهما لانسان بالحيوان الناطق اما التسمية حد فاللغة المنع وهو
 لا شأنا له في الذاتات مانع من دخوله لا حيا ولا اجنبية فيه واما التسمية فاما فذلك ان

في تمامه واحداً الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده او بهر والجعل البعيد كغير
 الاثنان بالناظر والجسم الناقص اما انه واحد فلما ذكرنا ان الناقص فليكن بعض
 الذاتيات عند الرسم الناقص ما يتركب من الجعل القريب والخاصة كغيره بالجعل الناقص
 اما انه رسم فلات رسم الذاتيات والاشكال كان تعريفها بالخارج اللان الذي هو من آثار الشئ
 فيكون تعريفها بالاشكال انما انما فليكن اجتهاد الناقص من حيث انه وضع فيه الجعل القريب
 وقيد بامر يخص الشئ والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها او بها والجعل البعيد
 كغيره بالخاصة والجسم الناقص اما انما كغيره من اشكاله فليكن كونه ناقصاً فليكن
 بعض اجزاء الرسم الناقص لا يتناول بعض اقسامه بل هو على تعريفه بالعرض العام من الفصل
 او مع الخاصية انما الفصل مع الخاصية لاننا نقول انما نعتبر هذه الاقسام لان العرض من
 التعريف انما التميز والاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا ينفيد شيئاً منها فليكن
 في قسمه مع الفصل او الخاصية واما التركيب من الفصل والخاصة فالفصل بقيد التميز
 والاطلاع على الذاتيات فلا حاجة الى ضم الخاصية اليه وان كانت مفيدة للتمييز لان الفصل
 افاده مع شئ آخر وطريق الحصر في الاقسام الا وبعين ان يقال ان التعريف ما يجرد الذاتيات
 ولا ان كان يجرد الذاتيات فاما ان يكون جميع الذاتيات وهو المقادير الناقصة وبعضها

وهو المقادير الناقصة وان لم يكن يجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجعل القريب بالخاصة وهو
 الرسم الناقص او بعينه ذلك وهو الرسم الناقص **قال** ويجب الاحتراز عن تعريف الشئ بما يشتمل
 في المعرفة والجعل كغيره المتحرك بما ليس يسكن في التعريف بما ليس بجزء وعن تعريف الشئ
 بما لا يعرف له لانه لو كان بمعرفة واحدة كما يقال الكيفية ما يعاينها المشاهدة والاشكال
 ثم يقال المشاهدة اتفاق الكيفية او بمزايته كما يقال الاثنان زوج اول ثم يقال
 الزوج هو منقسم بمقتضى ما بين ثم يقال لا لمتساويان هما الشئان اللذان لا يفضل احدهما
 عن الآخر ثم يقال الشئان هما الاثنان ويجب ان يحترز عن استعمال اللفظا ظاهره بوجه
 فيه ظاهراً لانه لا يلائم القياس الى السامع لكونه موقفاً للعرض **قال** اخذان بيتين وجوده
 التعريف بجسده وعقله او هي اما معنوية او لفظية اما المعنوية فلفظا تعريف الشئ بما
 يشتمل في المعرفة والجعل الذي يكون العلم باحدهما مع العلم بالآخر والجعل باحدهما مع
 الجعل بالآخر كغيره المتحرك بما ليس يسكن فانهما في المرتبة الواحدة من العلم والجعل
 فمن علم احدهما علم الآخر ومن جهل احدهما جهل الآخر والمعرفة يجب ان يكون اقدم معرفة
 لان معرفة المعرفة علم للمعرفة المعرف والعلمة متقدمة على المعلول شخصاً ومنه تعريف
 الشئ بما يوقف معرفته عليه انما بمعرفة واحدة وليس دوراً مخرجاً ومزايته بيتي

دورا مضمرا ومشاغلا الكنايب نحو ما اذا اخطا المظن في ما يتصوره او لا انشا
 التعريف لغيره وذلك بان يستعمل التعريف في الظاهر لا في الباطن بالنسبة الى ذلك الغير
 فيعرف التعريف من التعريف كما يستعمل في الاخطا التعريفية الوحشية مثل ان يقال الشاوي لم يقس
 فوقا لا سطقات وكما يستعمل في الاخطا الجارية فينا في الباطن في اوقات المعاد الحظيرة ^{التي}
 وكما يستعمل في الاخطا المشتركة فينا في الاكثر على الرغم من معنى المقصود نعم لو كان السامع
 علم بالخطا الوحشية او كان هناك شبهة في ذلك على الدجا واستعمال **قال**
فيما لا يشك في القضية او لا يشك فيها مستند في الشك في القضية او لا يشك فيها
 في تعريف القضية وذكر اقسامها الاولية القضية قول يصح ان يقال في اقسامها صدق وانك
 وهي جملة ان اختلف طرفها لا مفر من كقولنا زيد عالم وفيد ليس بعالم وشرطية ان لم يحصل
اقول لما فرغ من مباحث القول السابع شرع في مباحث الحجز ولنا في ذلك معرفة من هذا ما نعرفه
 القضية بالاحكامها وضع المثالة الشاوية لبيان ذلك ودرتها على حقيقة وذلك تصديق
 اما المقدمة ففي تعريف القضية واقسامها الاولية اما الحاصلة بسبب صحة الاولانية وان
 تنقسم قولا الى الحاشية والشرطية ثم الحاشية تنقسم الى ضرورية واللا ضرورية مثل لا الشرطية
 تنقسم الى زمنية واقلية واما الشرطية والشرطية هي اقسام القضية الا انها ليست

باقسام اولية بل اقسام ثنائية واما تنقسم القضية اليها ثانيا بالاشارة الى الحاشية والشرطية
 نفسان اليها فالعزم من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولية اقسام القضية بالاول
 الاقسام اقسامها القضية قول يصح ان يقال في اقسامها صدق وانك كاذب والقول هو اللفظ
 المركبة القضية للمفردة او المفهوم العقل المركبة القضية المعقولة تجس في اقسامها ^{والقول جسيمة}
 ثنائية والثالثة وقوله يصح ان يقال ^{مادون كاذب} ان فصل يخرج الاقوال الثاقصة والاشايبات
 كالمسألة من الامور التي لا تستهان بها وفيها وهي اشايبات او شرطية لا اقسامها انما تنقسم بطر
 الى مفردين او لم تنقسم وطرفاء القضية هي المحكوم عليه والمحكوم به ومعنى الخلل ان تحذف
 الادوات الدالة على ارتباط احداهما بالآخر فاذا حذفنا من القضية ما يدل على الارتباط ^{وهي صورة اخرى ان كقولنا القضية لفظ ضروري وانها كانت اجزاء}
 فان كان طرفها مفردين فهي جملة ثنائية موجبة ان حكم فيها بان احدهما هو الآخر كقولنا زيد
 هو عالم واما ثنائية ان حكم فيها بان احدهما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس هو عالم فاذا
 حذفنا العظم والادل على النسبة لا يجازيها من القضية الاولي وليس هو الدال على النسبة ^{التي}
 من القضية الشاوية بقى زيد وعالم وهما مفردان ولم يكن طرفا مفردين هي شرطية كقولنا
 ان كائنة الشمس لها العترة والشمس موجود وان يكون هذا العدد زوجا او فردا فانه اذا حذف
 ادوات الاتصال وهي كلمة ان والفاء بقى الشمس لها العترة والشمس موجود وهما ليستا بمفردين

فكذلك اذا حذفنا ذوات العناد وهي انا وما بقي هذا العدد زويج وهذا العدد فرد وهما
ايضا لهما بنودين فان قلت قولنا الحيوان الشايط ينتقل بنقل قديمه وقولنا انبذنا الم
بضاده ويزيد ليس اعلم وقولنا الشيطان العبد لله العباد موجود حليقات مع ان اطرافها
ليست مفردات فانتقل المترين طورا وعكسا فخطا الماد بالقرينة الفعل بالمفرد
بالقوة وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد والاطراف والقضايا المذكورة وان لم تكن
مفردات بالفعل الا انهم يمكن ان يعتبر عنها بالفاظ مفردة واقطاعات بقا الالهة فان كان
او الموضوع محمول في غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعتبر من اطرافها لفاظ مفردة
فلا يقال انها القضية تلك القضية بل تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية
وانما ان يتحقق هذه القضية او يتحقق تلك القضية وليست هي بالفاظ مفردة ولكن هي
ههنا شئ وهو ان الشرطية كما فسرت قضية اذا جلتا معا لا يكون طرفاه مفردين ولا
خطاه وانما كان ان يعتبر من طرفيها بعد التحليل بالمفردين واقطاعات يقال هذا لغزو
لذلك وهذا معان ذلك فالوكان المراد بالمفردات المفرد بالفعل والمفرد بالقوة فخطا
الشرطية تحت اعملية فالاولان يهدف بقدا لا خلا من التعريف وبما الحكم عليه وبه
في القضية ان كانا مفردين سميت جملة ولا شرطية هذا هو مطلقا في تلك الاشياء

هذه

وذلك

وبعد

وقيل متبادر ان نقول القضية ان احدثت القضية بين قضي شرطية والاشكالية لئلا يرد عليه النقض
يمثل قولنا ان زيد باهوان فانهم فاذ جملة مع انه لم يدخل المفرد لان الحكم به فيه قضية وهو ليس
بمفرد بل هو من جملة انا ولا فلو ورد بعض النقوض المذكورة عليه وانما انما اقلنا الخلال
القضية الى سائر مركبها والشرطية لا تتركب من القضايا فان ادوات الشرط والعناد
اخرجت اطرافها عن ان يكون قضية الا ترى اننا اذا قلنا الشيطان العبد كانت قضية محتملة
للمصدق والكذب ثم اذا اوردنا ادوات الشرط عليها وقلنا ان كان الشيطان العبد خرج من
ان يكون قضية محتملة الصدق والكذب نعم ربما يقال في الفن ان الشرطية تتركب من قضيتين
تحتوي اوجهات طرفيها اذا اعتبر في الحكم كانا قضيتين والافهما ليسا قضيتين
لا عند التركيب ولا عند التحليل **قال** والشرطية انما تستند الى التي يحكم
فيها بصدق قضية او لا صدقها على المفرد اخرى كقولنا ان كان هذا الشايط فهو حيوان
وليس ان كان هذا الشايط فهو حيوانا منفصلة وهي التي يحكم فيها بالاشياء بين قضيتين
والصدق والكذب معا وفي احدهما فقط ان يغير كقولنا ان كان هذا العدد فرد
او فردا وليس ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسود **اقول** الشرطية فاما ان تستند
وتمنع فاما المنعلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على مفرد صدق

قضية اخرى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى فهي متصلة بوجوب كقولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير صدق الانسانية
وان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق اخرى فهي متصلة سلبية كقولنا ليس
ان كان هذا انسانا فهو لحيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير صدق الانسانية
والمتصلة هي التي يحكم فيها بالتشافي بين القضية في الصدق والكذب معا
اي بانها لا يصدقان ولا يكذبان معا او في الصدق فقط اي بانها لا يصدقان
ولكنهما قد يكذبان او في الكذب فقط اي بانها لا يكذبان وقد يصدقان او في
اي سلب ذلك التشافي فان حكم فيها بالتشافي فهي متصلة سلبية اذا كان الحكم
فيها بالمشافاة في الصدق والكذب معا سببت حقيقة كقولنا انما يكون هذا
العدد زوجا او فردا فان قولنا هذا العدد زوج وهذا العدد فرد لا يصدقان معا
ولا يكذبان وانما اذا كان الحكم فيها بالمشافاة في الصدق فقط فهي متصلة ايجابية كقولنا
انما يكون هذا الشيء شجرة او حرا فان قولنا هذا الشيء شجرة وهذا الشيء حرا لا يصدقان
معا وقد يكذبان يكون هذا الشيء حيوانا وانما اذا كان الحكم فيها بالمشافاة في الكذب
فقط فهي متصلة الخلو كقولنا انما ان يكون هذا الشيء لا شجرة ولا حرا فان قولنا هذا الشيء

لا شجرة وهذا الشيء لا شجرة لا يكذبان والا لكان الشيء شجرة او حرا معا وهو محقق بصدق
وان حكم فيها بسلب التشافي فهو منفصلة سلبية فان كان الحكم فيها بالمشافاة في الصدق
والكذب كانت سلبية حقيقية كقولنا الحيوان ان يكون هذا الانسان اسودا او كاسيا
فانه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتقاها وان كان الحكم فيها بالمشافاة في الصدق فقط كانت
سلبية متامة صحيح كقولنا ليس البتة ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسودا فانه يجوز
اجتماعهما ولا يجوز ارتقاها وان كان الحكم فيها بالمشافاة في الكذب فقط كانت سلبية
متامة الخلو كقولنا البتة ان يكون هذا الانسان روميا او نجريا فانه يجوز ارتقاها
دون الاجتماع لا يقال في التوابع الجزئية والمتصلة والمنفصلة على ما ذكرتم ما يقع فيها
الحمل بالانفصال والانفصال الغالب يكون حمله متصلة ومنفصلة لا يقال ما ثبت فيها
الحمل بالانفصال والانفصال لا يقال لاننا نقول ليس لجره هذا لاسما على التوابع بحسب مفهوم اللغة
بل يجب الاصطلاح ومنه قوله تعالى لا اصطلاحية كما يصدق على الموجب بصدق على
التوابع نعم المناسبة الحقيقية للمقتضى انما هي الموجبات فالحق معنى الحمل والانفصال
والانفصال وانما في التوابع فالحق انما هي لاطراف الانفصال لا المقدمات
مقتودة لذكر انما القضية الاولى والمتصلة والمنفصلة ليست انما هي الاقسام الاولى

بل من اقسام احد شيئا اعني الشرطية لا نقول لا شك ان المقصود بالذات من وضع المقدم
 ذكر اقسام الاول والثاني واما ذكر اقسام الشرطية فها انما العرض وعلى سبيل الاستطراد قال
 الفصل الاول في الحلية وفي اربعة مباحث الاول في اجزائها واما اقسامها المجلية فيحقق
 باجزاء ثلثة محكوم عليه ويستحق موضوعا ومحكوم به ويستحق محولا ونسبة بينهما فيايربط
 المحول بالموضوع واللفظ الدال عليهما فيسمى الرابطة كقوله قولنا زيد هو عالم ويستحق القضية
 هي ثلثية وقد حذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بعنائها والقضية هي
 ثنائية **اقول** لنا قسم القضية الى الحلية والشرطية شرح الان في الحليات واما انما
 على الشرطيات بساطتها والبسيط مقدم على المركب طبعا فالله اعلم بما اقتضت من اجزاء
 ثلثة المحكوم عليه ويستحق موضوعا لا غير وقد وضع الحكم عليه شيئا والمحكوم به ويستحق محولا
 المحل على شي ونسبة بينهما فيايربط المحول بالموضوع والمحل ان يعبر عنه بما يلفظون
 كذلك من حق نسبة الحكيم ان يعبر عنه ان يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها باسم
 الرابطة لدلائلها على النسبة الرابطة فسميت الدال باسمه المذلول كقوله قولنا زيد هو عالم
 فان قلت لم اربا لنسبة الحكيم اما النسبة التي هو مورد الاحتياج والتبعا ما وقع النسبة
 او لا وقعها الذي هو الاحتياج والتبعا فان كان المراد بها الاول فيكون للقضية جزء آخر

وفيه نسبة ثنائية
 وكان ان من حق النسبة

وهو وقع النسبة او لا وقعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة اخرى وان كان المراد بها الثاني
 كان النسبة التي هي مورد الاحتياج والتبعا جزء آخر فليدل عليها ايضا بلفظ آخر وانما حصل
 ان اجزاء الحلية اربعة من حقها ان يدل عليها باربعة الفاظ فنقول المراد الثاني وكما
 قوله فيايربط المحول بالموضوع اشياء اليفان النسبة التي يعبر عنها بالواقع او الاول
 لم يكن رابطة فلا حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد الاحتياج والتبعا فان اللفظ الدال
 على وقع النسبة والى النسبة ايضا في الجوان من القضية ريتا وتان بعبارة واحدة ولهذا
 اخذ اجزاء واحدا حتى يحصل لاجزاء في ثلثة ثم الرابطة اذ لا تناسل على النسبة الرابطة
 وهي غير مستقلة لوقوعها على المحكوم عليه وبذلك تنافد تكون في غالب الاسم كقوله قولنا
 المذكور ويستحق غير ذلك ثلثة وقد تكون في غالب الكلمة لكان في قولنا زيد كان قائما ويحتمل
 ثنائية والقضية الحلية باعتبارها الرابطة اما ثنائية او ثنائية لافان ذكرت فيها
 كانت ثنائية لاشتمالها على ثلثة الفاظ ثلثة معان وان حذف شعور الذهن بعنائها
 كانت ثنائية لعدم اشتمالها على جزئين بازاء معينين وقوله في بعض اللغات
 اشياء الا ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فان لغتا العرب قبل استعمال الرابطة
 وبنما تحذف اشياء القران الدالة عليها ولغة اليونان توجهت كذا الرابطة الزمنية

است

دون غير ما على ما نقله الشيخ ولغة العجم لا تستعمل القضية في هذا المعنى انما باللفظ كقولهم صحت
 ووجدوا ما يحركه كقولهم ويوجد بها الكسرة قال وهذا النسبة ان كان نسبة صحيح بها ان يقال
 ان الموضوع محمول في القضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة صحيح بها ان يقال
 ان الموضوع ليس محمول في القضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحمار **قوله** هذا انقسام للمجتمعة
 باعتبار النسبة المحكية التي هي مدلولها لا يربطه بتلك النسبة ان كانت نسبة لها يقع بها
 الموضوع محمول كانت القضية موجبة كنسبة الحيوان الى الانسان فانها نسبة بثبوتية محكية
 لان يقال الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يقع بها ان يقال الموضوع ليس محمول في القضية
 سالبة كنسبة الحمار الى الانسان فانها نسبة سلبية بها يقع بها ان يقال الانسان ليس بحمار وهذا
 لا يشمل القضايا الكاذبة فانما اذا قلنا الانسان حمار كانت القضية موجبة والنسبة التي
 فيها لا تصح ان يقال الانسان حمار وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بحمار كانت القضية
 سالبة والنسبة التي فيها ليست نسبة بحيث صح ان يقال الانسان ليس بحمار فالصواب
 ان يقال الحكم في القضية انما بان الموضوع ليس محمول او بان الموضوع محمول ويقال الحكم انما
 بايقاع النسبة وانما اثرها في ذلك ظاهر **قال** موضوع المجتبه ان كان شخصاً بحيث
 سميت مخصوصة وشخصية وان كان كلياً فان بين فيها كنية افرادها صحت الحكم

ربيع

ويسمى اللفظ الدال عليها سوراً سميت محصوراً ومستوفى وهي اربع لان بين بين **الحكم**
 على كل لا زاد وفي الكلية انما موجبة وسورها كل كقولنا كل فاعلم انما سالبة وسورها
 الاشئ ولا واحد كقولنا الاشئ ولا واحد من الاشئ **قوله** ان كان بين بين **قوله** ان الحكم على
 بعض الافراد في الحقيقة انما موجبة وسورها بعض واحد كقولنا بعض حيوان او واحد
 من حيوان انسان وانما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض بعض كقولنا ليس كل
 حيوان انسان وليس بعض الانسان **قوله** بعض الحيوان ليس بحمار **قوله** ان كان
 هناك الجمالية باعتبار الموضوع فموضوع الجمالية انما ان يكون كلياً او جزئياً فان كان جزئياً
 سميت القضية شخصية ومخصوصة انما موجبة كقولنا زيد انسان او سالبة كقولنا زيد
 ليس بحمار وانما سميت شخصية لان موضوعها شخص معين وانما سميت مخصوصة فله خصوص
 موضوعها وانما كان هذا التسميم باعتبار الموضوع ^{حظ} لفظ في اسما في اللفظ احاط باللفظ
 وان كان كلياً فانما ان يسمي في كنية افراد الموضوع من الكلية او البعض او لا يسمي في
 الدال عليها اي على كنية الافراد يسبق سورها اخذ من سور البلد كما ان الجبل البلد ويحيط به
 كذلك لفظ الدال على كنية الافراد يحصرها ويحيط بها فان بين فيها كنية افراد الموضوع
 سميت القضية محصوراً ومستوفى انما انما محصوراً فله افراد موضوعها وانما انما

وهذا هو الذي
 في قوله
 ان الحكم على
 كل افراد
 او البعض
 انما هو
 في قوله

مستوفى فلا شئ لها على السور وهو اى المحصور اربعة اقسام لان الحكم فيها انما على كل
 الافراد وعلى بعضها واما ما كان قائما بالاجاب وبالسلب فان كان الحكم فيها على كل
 الافراد فهو كائنه انما موجبه وسور هذا كل اى كل واحد واحد لا الكل الجبري كقولنا كل ناز
 خاره اكل واحد من افراد النسا حان واما سالبه وسور هذا لاشئ او لا واحد كقولنا
 لاشئ من الناس فيا واما كان الحكم فيها على بعض الافراد فهو جزئية انما موجبه وسور
 بعض واحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان اى بعض افراد الحيوان
 او واحد من افراد انسان واما سالبه وسور هذا ليس كل وليس بعض بعض كقولنا
 ليس كل حيوان انسان او الفرق بين الاسوار الثلث فان ليس كل فال على رفع الاجاب
 الكل بالمطابقة وعلى سلب الجزئية بالانضمام وليس بعض وبعض ليس بالعكس فالكس انما
 ان ليس كل فال على رفع الاجاب للكل بالمطابقة فلا فاذ اقلنا كل حيوان انسان
 يكون معناه ثبوت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو الاجاب للكل فاذ
 ليس كل حيوان انسان يكون مقوم الصريح ان ليس بثبت الانسان لكل واحد واحد
 من افراد الحيوان وهو رفع الاجاب للكل واما انما ال على السلب الجزئي بالانضمام
 فانه اذا نفع الاجاب للكل فانما ان يكون المحصول مسلوبا من كل واحد واحد

من افراد

من افراد وهو السلب للكل او يكون مسلوبا عن البعض فثبت البعض وعلى كلا المطابقين
 السلب الجزئي ^{من افراد} فثبت البعض مفهوم ليس كل اى رفع الاجاب للكل ومن لوازمه يكون دلالة
 عليه ولا انضمام لاشئ مفهوم ليس كل وهو رفع الاجاب للكل اعم من السلب عن الكل اى السلب
 الكل ومن السلب عن البعض اى السلب الجزئي فلا يكون دالا على السلب الجزئي بالانضمام لان الدال
 لا دلالة له على انما احدى الدلالات الثلاث لانا نقول برفع الاجاب للكل ليس اعم
 من السلب الجزئي بالانضمام من السلب عن البعض مع الاجاب للبعض والسلب الجزئي هو السلب
 عن البعض سواء كان مع الاجاب للبعض او لا يكون فهو مشتركة بين ذلك القسم ومن
 السلب للكل فالسلب الجزئي لازم لها واذ انحصر العام في قسمين كل منهما يكون مسلوبا
 لا مكن ذلك الامر اللازم لها لانها لا العام اية فيكون السلب الجزئي لازما مفهوم في
 الاجاب للكل وبعبارة اخرى ليس كل بل من السلب الجزئي فانه متى رفع الاجاب للكل
 صدق السلب عن البعض لانه لو لم يكن المحصول مسلوبا عن شئ من الافراد كان ثابتا
 للكل والمقدرة خلافا لهذا فاما ان ليس بعض وبعض ليس لان على السلب الجزئي
 بالمطابقة فظاهرا لانا اذا قلنا ليس بعض الحيوان انسانا يكون مفهوم الصريح مسلوبا
 عن بعض افراد الحيوان ^{بالعوض} للتصريح واذ خال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئي واما

فالسلب الجزئي

انما يدعى على رفع الایجاب الكلي بالانتماء لان المحمول اذا كان مسلوبا عن بعض الافراد لم يكن
 ثابتا لكل الافراد فيكون الایجاب الكلي متفقا هذا هو الفرق بين ليس لكل والاخر بين وانما
 الفرق بين الاخيرين فهو ان ليس بعض قد يدور كالتسليم الكلي لان البعض فرع متعين فان تعين
 بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية فاشبه النكرة في سياق النفي كما ان النكرة في سياق
 النفي تنفي العموم فكذلك مثلا ايضا لانه لا محتمل ان يفهم منه التسليم في بعض كان وهو
 التسليم الكلي بخلاف بعض ليس فان البعض هنا وان كان اعم منه معين انما لا يكون واقعا
 في سياق النفي بل التسليم بما هو اعم عليه وبعض ليس قد يذكر للايجاب الجوزي حتى قيل
 بعض الحيوان ليس بالاشد اريد اثبات الملازمة لانه بعض الحيوان لا مسلوك لان ثابتة
 عنه وقرئما بينهما كما استفت عليه بخلاف ليس بعض الذي يمكن تصور الایجاب مع تقدم
 حرف التسليم على الموضوع **قال** وان لم يبين فيها كنية الافراد فان لم يصلح لان يصدق
 عليه كلية او جزئية سميت القضية طبيعة كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وان صلحت
 لذلك سميت جملة كقولنا الانسان في خلق لان ليس في خبر اول ما كان اذا
 في القضية كنية افراد الموضوع واذا لم يبين فلا يخفى ان يصلح القضية لان تصدق
 كلية او جزئية بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع او لم يصلح بان يكون الحكم على طبيعة

الموضوع بينهما لا يحل الافراد فان لم يصلح لان يصدق كلية او جزئية سميت طبيعة لان الحكم
 فيها على نفس الطبيعة كقولنا جنس الانسان نوع فانه الحكم بالجنسية والتوعية ليس على
 ما صدق عليه الحيوان والانسان من الافراد بل على نفس طبيعتها وان صلحت لان يكون كلية
 او جزئية سميت جملة لان الحكم فيها على افراد موضوعها وقد اهل بان كنية كقولنا الانسان
 في خبر الانسان ليس بجنس بل ما صدق عليه الانسان من الافراد في خبره وليس في خبره
 فقد بان ان الجملة باعتبار الموضوع مختصة في اربعة اقسام وذلك ان نقول في التقسيم
 موضوع الجملة اشياء او كل ما كان جزئيا فهي مختصة فان كان كلية فاما ان يكون الحكم
 فيها على نفس طبيعة الكلي او على ما صدق عليه من الافراد فان كان الحكم على نفس الطبيعة فهي
 الطبيعة وان كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان سميت كنية الافراد وهي المحصورة
 والا فمحل لمصلحة والشيخ في الشفا تلك القسمة ولما لا الموضوع ان كان جزئيا فهي المختصة وان
 كان كلية فان سميت كنية الافراد فهي المحصورة والا فمحل لمصلحة وشيخ جليل المتأخرون
 لعدم الاختصاص بها لخرج الطبيعة والجواب ان الكلام في القضية المعبرة والطبيعة في العلوم
 لا اعتبار لما لا العام لان الحكم في القضية با على ما صدق على الموضوع وهو الافراد والطبيعة
 ليست متطابقة رجاءا عن التقسيم لا محال بالاخص لان عدم الاختصاص بان يتناول

المقسم شيئا ولا يتناول الاقسام والمقسم ههنا لا يقتضى ولا العلية في ذلك لا يقتضى
 يجوزهما **قال** وفي قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان
 في خسر وبالعكس **قال** اما المعاملة في قوة الجزئية يعنى انهما متلازمان فانه متى صدقت
 المعاملة صدقت الجزئية وبالعكس فاما صدق قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان
 في خسر وبالعكس ثمانية كمالا صدقت المعاملة صدقت الجزئية فلان الحكم هنا على افراد الموضوع
 وصدق صدق الحكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد على مضافا
 او على كمال التقدير يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئى فاما ان يصدق بالعكس فلا يستحق
 صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم مطلقا على المعاملة **قال** بالبحث الثاني في تحقيق
 المحصولات اربع كقولنا كل ج ب يستعمل نادى بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما هو ج
 كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث فاما وجد كان بجائى كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب
 فتبان بحسب الخارج ومعناه ان كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده
 فهو ب في الخارج **قال** قد عرفت ان للجمالية طريقين احدهما هو الحكم عليه ويستحق موضوعا
 وثانيهما هو الحكم به ويستحق محولا فاعلم ان عادة القوم قد جرت باتهام بعضهم بغيره في الموضوع
 ج وعن الحق ب حتى اتهم اذا قالوا كل ج ب فكما اتهم قالوا كل موضوع محول واتما اتعلا

على الافراد

في تحقيق المحصول

ذلك

ذلك فاما الذين احدثوا الاختصاص فان قولنا كل ج ب اخضعه قولنا كل انسان حيوان و
 هو ظاهر دنا بينهما فمع تفرع الاختصاص فانهم وضعوا للكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجرو
 عليه الاحكام امكن ان يقع لوم الى تلك الاحكام انما وفي هذه المادة دون المرجعيات
 الكلية الاخرى فتصوروا مفهوم القضية مجردا عن المواد تنبها على ان الاحكام الجارية
 عليها اشياء لم ينسأها غير مقصود على البعض دون البعض فكما اتهم في قسم التصورات
 اعتدوا بمفهوم الكليات من غير اشارة الى المادة من المواد ويجتنبوا عن احوالها بحثا شتاء ولا
 بجميع طبائع الاشياء ولهذا اصلا رغبنا في هذا الفن فوارين كلية منطبعة على الجزئيات **قال**
قال ج ب فاما ان اسرنا احدثا مفهوم ج وحقيقته والاخر ماضى عليه ج من الافراد فليس
 ان مفهوم ج هو مفهوم ب ولا لكان ج وب لفظين مترادفين فلا يكون حمل في المعنى الملقط
 بل معناه ان كل ماضى عليه ج من الافراد فهو ب فان قلت فكما ان لم اعتبارين كذلك
 اعتبارين مفهوم ج وحقيقته وماضى عليه ج من الافراد فلم لا يجوز ان يكون المحصول ماضى
 عليه ب لا مفهومه كما ان الموضوع كذلك فنقول ماضى عليه الموضوع هو بعينه ماضى
 عليه المحصول فلو كان المحصول ماضى عليه ب لكان المحصول وري الشبهة للموضوع ضرورة
 شوبت الشئ لنفسه فيحصل تضاد في القضية وبه لم يصدق ممكنة خاصة اطلاقه

ان معنى لفظة كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو مفهوم ب لا يصدق عليه ب لا يقال
 اذا قلنا كل ج ب فاننا ان يكون مفهوم ج عين مفهوم ب ونفسه فان كان عين مفهوم ب يكون
 ما ذكرتم من ان الجمل لا يكون مفيدا وان كان مفيدا امتنع ان يقال احداهما من الاخر لا سيما
 ان يكون الشيء نفسا ليس هو ابتداء لانه يجاب عنه بان قولكم الجمل محال يشتمل على محال فيكون
 ابطال الشئ بنفسه بانه محال ان يعود ويقول لا مدعى لا يجاب بل ان الجمل ليس مفيدا
 او انه ليس يمكن صدق الشئ بالشيء كذب سائر الموجبات المحل في الجواب في الغشاش
 ان مفهوم ب غير مفهوم ج وقوله الاستحالة محل ب على ج وهو قلنا لانتم ثابتا يكون محله
 محالا لو كان المراد به ان مفهوم ج نفس مفهوم ب وليس كذلك لما بين ان المراد ان صدق
 عليه ب يصدق عليه ب وهو صدق الامور المتخيلة من حيث المفهوم على ذاتها لا على ما هي
 عليه ب يصدق ذات الموضوع ومفهوم ج يعني وصف الموضوع وعنوانه لا يعرف ذات ج الا
 هو الحكم عليه حقيقة ب كما يعرف الكتاب بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا
 حيوان انسان فان حقيقة الانسان عين حقيقة ما هيته زيد وعمر وبكر وغيرهم من الافراد
 وقد يكون من لها كقولنا كل حيوان حشاش فان الحكم بانه حيوان زيد وعمر وبكر وغيرهم من
 افراد حقيقة الجوهر انما هي من لها وقد يكون غامضا كما قلنا كل ماش حيوان

فان حكم

فان الحكم بانه ايضا على زيد وغيرهما من افراده ومفهوم الماشي خارج عن ما هيته فحصل
 مفهوم الشخصية يرجع الى عقدين عقدا لوضع وهو انصاف ذات الموضوع بوصفه وعقد المحل
 وهو انصاف ذات الموضوع بوصف المحل والاول تركيب ثنائي والثاني تركيب خبري
 فحصلنا ثلثة اشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحل عليه فحصلنا
 ذات الموضوع فليس المراد به افراد ج مطلقا بل الافراد الشخصية والتسمية ان كان ج جنسا
 او ما يسمو به من العرض لعامة فاذا قلنا كل انسان او كل مائة او كل حنا حك كذا فالحكم
 ليس الا على زيد وعمر وبكر وغيرهم من افرادها الشخصية واذا قلنا كل حيوان او كل ماش
 كذا فالحكم على زيد وعمر وبكر وغيرهم من اشخاص الحيوان وعلى الطباع النوعية من الانسان والقرص
 وغيرهما ومن هنا فهم يقولون على بعض الكليات على بعض اقسامها على النوع واذا
 الشخصية ومن هنا قلنا من فصح الحكم مطلقا على افراد الشخصية وهو من بابي الحقيقة لا
 انصاف الطبيعة النوعية بالاحتمال ليس بالاحتمال بل بالانصاف شخص من اشخاصه
 ولا وجود لها الا في ضمن شخص اشخاصا وانما صدق وصف الموضوع على ذاته
 فبالامكان عند الفاعل الى حتى ان المراد عندنا يوجب ما امكن ان يصدق عليه ج سواء
 كان ثابت الراجح بالفعل او مساويا عندنا في انما عدل ان كان ممكن الثبوت له وبالفعل

ان كل ج د عا او
 ما يسمو به من العرض
 والخاصة والافراد
 الشخصية

ان كانت الشمس ظاهرة فالتباين موجود وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا ان كان الانسان فالحفا
فالحفا اذا هو قتر صاحب لكشف ومننا بعد بالضرورة هذا الواضعي قولنا اكلنا لوروجد كان ج شفو
حيث لو وجد كان باي على هو ملزوم في هو ملزوم ولب وليت شعري لم يكن كلفوا بطلان ^{انما} الا
حتى لزمهم خروج اكثر القضايا من نفسهم لانه لا ينطبق الا على قضية يكون وصف موضوعها
ووصف محمولها لا ريب في لذات الموضوع واما القضايا التي احد وصفها او كلاهما متغير
لا تخرجنا دونه من ذلك ولزمهم اخصار القضايا بالضرورة ودية اذا لمعنى للضرورة ^{الا}
لزمه وصف المحمول على ذات الموضوع بل في اخص من الضرورية لا اعتبارا لزمه وصف الموضوع
في مفهوم القضية وعدم مراعاتها في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كالموجود
وكان ج بالواو العاطفة وهو خطأ فاحترل ان كان ج لازمه لوجود الموضوع على ما نرى
صاحب لكشف لا معنى للواو العاطفة بين الازمة والملزوم على ان ذلك ليس بمشبهة
على اهل العربية فان لو حرف شرط ولا يبدل من جوابه ليرى قولنا فهو بحيث لا يجبر
الابتداء بل كان ج وجواب الشرط لا يعطف عليه واما التباين فلهذا به كل ج في الخارج ^{نحو}
في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج سؤله كان انصافا في حال الحكم او قبله وبعد
لان ما لم يوجد في الخارج اركا وابداه في حال ان يكون في الخارج واما قال سؤله كان حال

رواية
الحكم وبعد دفعا لوقوم من ظن ان معنى خرج صوب هو انصاف ذات الجيم بالباية حال كونه
موضوعا بالجبهة فان الحكم لا يدعى وصف الجيم حتى يجب تحفظه في الخارج ما لم يحقق الحكم بل
على ذات الجيم فقط فلا يستدعي الحكم الوجود واما انصافه بالجبهة فلا يجب تحفظه حال
الحكم فاذا قلنا كل كاتب ضاحك فليس من شرط كون ذات الكاتب موضوعا ان يكون كاتباً
في وقت كونه موضوعاً للضحك بل يكفي في ذلك ان يكون موضوعاً للكاتبية في وقت ما حتى
يصدق قولنا كل ناظم مستبظ ان كان انصاف ذات التانيم بالرغمين انما هو في وقتين
لا يقال هيها انصافا لا يمكن اخذها باحدا لا اعتبارا بين وهي في موضوعها متضمنة كقولنا
شرائط الباربي مستمع وكل متسع معدوم والذين يجب ان يكون قوام عاملا لا نقول قد
ان الفهم لا يترجمون انحصار جميع القضايا في الحقيقة والخارجية بل لزمهم ان القضية مستقلة
في العادة وماخوذة في الاغلب باحدا لا اعتبارا بين فلهذا وضعوها واستخرجوا الحكمها
ليستفقدوا بذلك في العلوم واما القضايا التي لا يمكن اخذها باحدا فلهذا لا اعتبارا بين
فلم يفرق بعد احكامها وتعيين القواعد انما هو بقدر الظاهر الانشائية قال والغريب
بين الاعتبارين فانه لو لم يحدث من المربعات في الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل
بالاعتبار الاول دون التباين ولو لم يحدث من الاشكال في الخارج انما مربع يصح ان يقال

كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول **اقول** قد ظهر ذلك مما قد بيناه ان الحقيقة لا
تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون واذا كان موجودا
فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل يمتد الى افراد المقدرة الوجودية بخلاف
الخارجية فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصورا على الافراد الخارجية
للموضوع ان لم يكن موجودا فقد يصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شئ
من المرتبات موجودا في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل مربع شكل اى كمالا لو وجد كان
يحسب لو وجد كان شكالا ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما في الموضع
وان كان الموضوع موجودا لم يصل اننا ان يكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية ومستأويا
لها والافراد المقدرة فان كان الحكم مقصورا على الافراد الخارجية يصدق الكلمة الخارجية
دون الكلمة الحقيقية كما اذا انفصل الاشكال في الخارج فيحصل كل شكل مربع بحسب
الخارج وهو ظاهر لا يصدق بحسب الحقيقة اى لا يصدق كل ما لو وجد كان شكالا فهو بحسب ^{جد}
كان مرتباً لصدق قولنا بعض ما لو وجد كان شكالا فهو بحيث لو وجد كان ليس مربع وان
الحكم متساويا لجميع الافراد المقدرة يصدق الكل اننا معاً كقولنا كل انسان حيوان
فان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه **قال** وعلى هذا ففسر محصورات الناقبة

اقول اذا عرفت مفهوم الوجبة الكلية امكن ان تعرف مفهومها في المحصورات بالقياس
عليه فان الحكم في الوجبة الجزئية على بعض ما يصدق عليه الحكم في الوجبة الكلية فالامور المعبرة
ثم بحسب لكل معبرة ههنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الاجاب عن كل واحد
واحد والسالبة الجزئية رفع الاجاب عن بعض الامور وكما اعتبرت الوجبة الكلية بحسب ^{الحقيقة}
والخارج كذلك تعتبر المحصورات الاخرى باعتبارها وقد تشدد الفرق بين الكلمتين ^{حقيقة وخارجية}
الفرق بين الجزئيتين فهوان الجزئية الحقيقية اعم مطلقا من الخارجية لان الاجاب
على بعض الافراد الخارجية اجاب على بعض الافراد الحقيقية دون العكس وعلى هذا يكون
السالبة الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية وبين السالبتين الجزئيتين متباينة
جزئية وذلك **خطا** لما بحثنا في العدل والتفصيل حرف السلب ايجعل جزء من
الموضوع كقولنا اللامحي جواد ومن المحل كقولنا الجواد لا عالم او منهما جميعا سميت القضية
معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزءا شئ منها سميت محضلة ان كانت موجبة
وبسطة ان كانت سالبة **اقول** القضية انما معدولة او محضلة لان حرف السلب انما
ان يكون جزءا شئ من الموضوع والمحل ولا يكون فان كان جزءا من الموضوع كقولنا
اللامحي جواد ومن المحل كقولنا الجواد لا عالم او منهما جميعا كقولنا اللامحي لا عالم اجبت

او بالعكس **قال** القائل ان يقول العدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع
 على ما بينت نحن نأشع في الاحكام فلم يخص كل احد بالعدول في الحصول ثم ان المحصلات و
 العدول كانت المحصول كثيرة فما الوجه في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة بالعدول في الحصول
 بالذكر فنقول ان الوجه في تخصيص الاول في قوله وان المعتبر في الفن من العدول ما في جانب المحمول وذلك
 لانك قد حققت ان مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول ولا خلاف ان الحكم على الشيء
 بالامور الوجودية يحتاج الى الحكم عليه بالامور العينية فاختلاف القضية بالعدول والتخصيل
 في المحمول يؤثر في مفهومها بخلاف العدول والتخصيل في جانب الموضوع فانه لا يؤثر في مفهومه
 لان العدول والتخصيل انما يكون في مفهوم الموضوع وهو ميسر المحكوم عليه لان الحكم عليه
 صياق من ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العيادات عنه ولما وجه
 تخصيص السالبة فلان اعتبار العدول والتخصيل في الحصول يرجع القسم لان حرف السالبة كان
 جزءا من المحمول فالقضية معدولة ولا تخلف في كنهها كالمكان الموضوع وانما ما كان هي انما موجبة
 او السالبة فبعضنا اربع فضاها بموجبة محصلة كقولنا زيد كاشف سألته بمحصلته كقولنا
 زيد ليس بكاتب وموجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتبا وسألته معدولة كقولنا ليس زيد
 بالكتاب ولا التباس بين قضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة

المعدولة المتأبين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فاعلم حرف السالبة الموجبة ووجوبه
 في السالبة والمتأبين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة فلو جرد حرف السالبة المعدولة دون
 المحصلة والمتأبين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة فلو جرد حرف السالبة السالبة
 المعدولة فلو جرد حرف السالبة الموجبة المحصلة والمتأبين السالبة المحصلة والسالبة المعدولة فلو جرد حرف
 السالبة السالبة المعدولة وحرف السالبة الواحد في السالبة المحصلة والمتأبين الموجبة
 المعدولة والسالبة المعدولة فلو جرد حرف واحد في الايجاب وحرفين في السالبة المتأبين
 المحصلة والموجبة المعدولة فبينهما التباس من حيث ان حرف السالبة الموجود فيهما واحد
 فاذا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انما موجبة معدولة او سالبة بسيطة فالحق اخصها
 بالذكر بين القضايا والفرق بينهما معنوي ولفظي اما المعنوي فهو ان السالبة البسيطة
 اعم من الموجبة المعدولة لانه متى صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة
 ولا تنكسر اما الاول فلا لانه ثبت لا يصدق سلبا عنه فانه لو لم يصدق سلب
 البناء عنه ثبت البناء له فيكون البناء والالغاء قاضين له وموافقا مع التبيين وانما انشأ
 وهو انه لا يرد من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة فلا ان الايجاب لا يصح
 على العدول فمردون ان الايجاب الشيء الغير فرع على وجود المتيقن لاختلاف السالبة فان الايجاب

لما يصدق على المدعى مات صحة السلب عنها بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معدوما ويصح
 بصدق السلب البسيط ولا يصدق الايجاب اعدول كما ان يصدق قولنا شريك الباري في البصر
 ولا يصدق شريك الباري في غير البصر لان معنى الاول سلب البصر عن شريك الباري ولما كان
 معدوما صدق سلب كل منهوم عنه ومعنى الثاني ان عدم البصر ثابت لشريك الباري فلا بد
 ان يكون موجودا في نفسه حتى يمكن ثبوت شئ له وهو متنع الوجود لا يقال لو صدق السلب
 عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة والكليته والسالبة الجزئية تضاد لانها لا تتطابق مع
 على الصدق فان من الجائز اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلب عن بعض الافراد
 المعدوم لاننا نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الموجبة على الافراد
 انما ان صدق السلب لا يثبت على وجود الافراد وصدق الايجاب يثبت عليها فان معنى
 الموجبة ان جميع افراد موجود مثبت له ولا شك انها انما تصدق اذا كانت افراد موجودة
 ومعنى السالبة ان ليس كذلك اي كل واحد من الافراد الموجودة لم يثبت له وبصدق
 فلذا المعنى ثانيا بان لا يكون شئ من افراد موجودا واخرى بان يكون موجودا وبذلك
 لها وعند ذلك يتحقق الشاخص برتا واما قوله على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع
 او مقدر كما في الحقيقة الموضوع فلا دخل له في بيان الفرق اذ كفى في بيان الايجاب يستدعي

واذا كان كذلك لا يكون
 بينهما اشتراك لان السالبة
 لا يثبت الا عند افتراض
 الموضوع ومعنىها البكر كذلك
 وانتم قائم بينهما تضاد
 سمي سمي

وجوبه

وجود الموضوع دون السلب واما ان الموضوع موجود في الخارج محققا او مقدر اذ لا يخفى
 اليه فكانه جواب لسؤال مقدر بهذا كقولنا ان عندهم يقولون ان الايجاب يستدعي
 وجود الموضوع انما الايجاب يستدعي وجود الموضوع في الخارج فلا يصدق الموجبة الحقيقية
 اصلا لان الحكم فيها ليس متصورا على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عندهم به
 ان الايجاب يستدعي مطلق الوجود قال السالبة ايضا يستدعي مطلق الوجود لان الحكم
 لا يثبت ان يكون متصورا وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك
 فالجواب بان كلامنا ليس في القضية الخارجية والحقيقية لا مطلق القضية على ما
 سبقت لاشارة اليه فالمراد بقولنا الايجاب يستدعي وجود الموضوع ان الموجبة
 ان كانت خارجية يجب ان يكون موضوعها موجودا في الخارج محققا وان كانت حقيقية
 يجب ان يكون موضوعها مقدر الوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع
 على ذلك التفصيل فظهر الفرق وتندفع الاشكال وذلك كله اذ لا يمكن الموضوع موجبا
 اما اذا كان موجودا او موجبة المعدولة والسالبة البسيطة متلازمان لانها لا تتطابق
 اذا سلب عندهم ثبت له الالغاء وبالعكس هذا هو الكلام في الفرق المعنوي واما التقطع
 فهو ان القضية اما ان يكون ثلثية او ثنائية فان كانت ثلثية فلا شبهة في الرباط واما

بوجودها

ان تكون مقدمة على حرف السلب او متاخر عنه فان قدمت الربطة كقولنا زيد هو لغير كذا
تكون موجبة لان من شأن الربطة ان تربط ما بعدها بما قبلها فنهناك ربط السلب
وربط السلب بيجاب وان تأخرت عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكذا كانت
سالبة لان من حرف شأن السلب ان يرفع ما بعدها عما قبلها فنهناك سلب الربطة
فتكون القضية سالبة وان كانت شائعة فالقرين فيها انما يكون من وجهين احدهما بالية
بان ينوي ما ربط السلب وسلب الربط وثانيهما بالاصحاح على خصم من بعض الالفاظ
بالاجاب كلفظ غيره لا بعضا بالسلب كليس فاذا قيل زيد غير كاتب ولا كاتب كانت
موجبة واذا قيل زيد ليس بكاتب كانت سالبة قال البحث الرابع في القضايا الموجهة
لا بد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية كانت او سلبية كالضرورة والاداء
واللازمون واللازوم وتسعى تلك القضية مادة القضية واللفظ الدال عليها يستحق
جهتها القضية **اقول** نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بالاجاب او بالسلب لا بد لها
من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللازمون والاداء واللازم فان كل نسبة فرضت
اذا قبلت في نفس الامر ان يكون مكينة بكيفية اللازمون او بكيفية الضرورون ومن جهة
اخرى انما ان يكون مكينة بكيفية الاداء واللازمون فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة

قال الضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى الانسان واذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة كانت
اللازمون هي كيفية نسبة الكتابة الى الانسان وتلك القضية الشائعة في نفس الامر تسقى
مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية المفقودة او حكم العقل بان النسبة ^{سكنية}
بكيفية كذا في القضية المعقولة تسقى جهة القضية وتسقى خالفها جهة مادة القضية كانت
كادبة لان اللفظ اذا دل على ان القضية النسبية في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل
بتلك ولم يكن تلك القضية التي دل عليها اللفظ وحكم بها العقل هي القضية الشائعة
في نفس الامر بل حكم في القضية مطابقا للواقع مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان ^{بالضرورة}
دل اللازمون على ان كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي اللازمون وليس كذلك
في نفس الامر فلا يجر كذبت القضية والحاصل الكلام في هذا المقام بان نقول نسبة المحمول
الى الموضوع ايجابية كانت النسبة او سلبية يجب ان يكون لها وجود في نفس الامر وجودا
عند العقل ووجودا في اللفظ كما ان الموضوع والحصول وغيرهما من الاشياء لها وجود
في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر
لم يكن لها بد من ان يكون مكينة بكيفية ثم اذا حصل عند العقل اعتبارها بكيفية هي
اماعين تلك القضية الشائعة في نفس الامر وغير هاتم اذا وجدت في اللفظ اوردت

عبارة تدل على تلك الكيفية المعينة عند العقل إذا لفظا ثمنا في إزاء الصور العقلية
 فكأن الموضوع والحوادث والنسبة وجوهرات في نفس الأمر وعند العقل ولهذا الاعتبار
 صارت أجزاء المقضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت أجزاء المقضية الملقولة كذلك
 كقيمة النسبة لها وجود في نفس الأمر وعند العقل وفي اللفظ فالقيمة الثابتة للنسبة
 في نفس الأمر هي مادة المقضية والثابتة لها في العقل هي الجهة المعقولة والعبارة الدالة
 عليها هي الجهة الملقولة ولما كانت الصور العقلية والألفاظ الدالة عليها لا يجب
 أن تكون مطابقة للأجزاء الثابتة في نفس الأمر يجب مطابقة الجهة للمادة فكأن إذا جاز
 شيئا هو أن الإنسان والحسناء من بعيد فربما يحصل منه في حقولنا صورة الإنسان وح
 تعتبر به الإنسان وربما يحصل منه صوت وربما يعتبر به القرب فلا شيء وجود في نفس
 العقل ما مطابقا وغير مطابق وجود في العبارة أما في حبان حاد فثابتا وكاذبة
 فكذلك كقيمة نسبة الحيوان إلى الإنسان لها ثبوت في نفس الأمر وفي الضرورة وفي
 العقل واللفظ فان ظاهرها الكيفية المعقولة والعبارة الملقولة كانت المقضية
 صادرة والألفاظ كاذبة لا محالة قال والفضائل الموجهة التي حوت العادة بالبحث عنها
 ومن أحكامها ثلث عشرة قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها الإيجاب فقط أو سلب

وجود في

فقط بنظام كبرية وهي التي حقيقتها مركبة من الإيجاب والسلب والسايطات والسايطات
 الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عن ما دام ذات
 الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل إنسان حيوان أو بالضرورة لا شيء من الإنسان مجر
 الثابتة المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع
 موجودة أو مثلاً الإيجاباً وسلباً ما مر لنا في الشرط العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت
 المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وضع الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب يحرك الأصابع
 ما دام كاتباً بالضرورة لا شيء من الكتاب يسكن الأصابع ما دام كاتباً الزبنة العرفية
 العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع وشرط
 الإيجاباً وسلباً ما مر لنا في المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه
 بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل إنسان متفلس وما لاطلاق العام لا شيء من الإنسان
 يستفلس استدراكاً للممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب
 الخالف الحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حار وبالامكان العام لا شيء من النار بارداً
أقول القضية ثمانية بسيطة أو مركبة لا محالة الراسية تلت على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب
 فهي مركبة والأبسيطة من القضية البسيطة هي التي حقيقتها إلى معناها أم الإيجاب فقط

كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناه ليس الايجاب الجوانيته وانما سلب فقط
 كقولنا لا شيء من الانسان مجرب بالضرورة فان حقيقة سلب لا سلب المجرب عن الانسان والغلبة
 المركبة هي التي حقيقها يكون سلبه من الجواب وسلب كقولنا كل انسان ضاحك لا دائما
 فان معناه ايجاب الضحك للانسان وسلبه عنه والعقل دائما قال حقيقها هي معناها
 ولم يقل لفظا لا فانها بما يكون قضية مركبة ولا في كسب اللفظ من الجواب والسلب كقولنا
 كل انسان كاتب بالانسان الخاص فانه وان لم يكن في لفظه تركيب لا ومعناه ان ايجاب الكتابة
 للانسان ليس بضروري وهو ممكن فاما البيان سلبا لكتابة ضرورة ليس بضروري وهو ممكن
 فانه موجب صورة الحقيقة المعنى مركب وان لم يوجد تركيب اللفظ فبالف ما اذا قيدنا
 القضية بالادام واللا ضرورة فان التركيب ينج في القضية بحسب اللفظ انهم اعلم ان
 القضية باللبط والمركبة غير محصور في عدة الا ان القضية بالالف جرت العادات
 بالحق منها ومن احكامها من اننا نضع العكس والقياس وغيرها ثلثة عشر منها
 ومنها مركبات وانما البساط وقت **الاول في الضرر في الحقيقة** وهو التي يحكم فيها بضرر
 ثبوت الحيل للموضوع وبضرر سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة اما التي يحكم فيها
 بضرر ثبوت فهي ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها

بضرر ثبوت الحيوانية للانسان في جميع اوقات وجوده واما التي يحكم فيها بضرر سلب
 فضررية سلبية كقولنا لا شيء من الانسان مجرب بالضرورة فانه يحكم فيها بضرورة سلبية المجربة
 عن الانسان في جميع اوقات وجوده وانما سميت ضرورية لانها لها طائفة الضرر ومطلقة
 لعدم تفصيل الضرر بوصف ووقت **الثانية** الملائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة
 ثبوت الحيل للموضوع او بضرورة سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة ووجوب ثبوتها
 دائما مطلقا على قيام الضرر المطلقة ومساها ايجابا ما من قولنا دائما كل انسان
 حيوان فقد حكمنا فيها بضرورة ثبوت الحيوانية للانسان ما دام ذاته موجودة وسلبا
 ما من ايضا من قولنا دائما لا شيء من الانسان مجرب فان الحكم فيها بضرورة سلبية المجربة عن الانسان
 ما دام ذاته موجودة والتفسير بينهما وبين الضرورية ان الضرورية احص منها مطلقا
 لان مفهوم الضرورية امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوامية والنسبة
 في جميع الاوقات والاوليات متى كانت النسبة مستعنة لانفكاك عن الموضوع كانت
 متحققة في جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات
 امتنع انفكاكها عن الموضوع لجواز مكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه لان
 الممكن ليس حجابا وانما **الثالثة** المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرر

ثبوت الحمل للموضوع أو سلبه عنه بشرط أن يكون ذات الموضوع متعلقا بوصف الموضوع أي
 بوصف الموضوع دخلة تحقق الفرض مثال الموجبة قولنا كل كاتب مقولنا لأصابع بالقرين
 ما دام كاتبنا فان قولنا لأصابع ليس ضروري الثبوت لذات الكاتب حتى أفراد الانسان
 مطلقا بل ضروري ثبوته انتهى بشرط انصافنا بوصف الكتابية ومثال الثاني قولنا
 بالقرين لأشئ من الكاتب جانا كما لأصابع ما دام كاتبنا فان سلب ساكن لأصابع عن
 ذات الكاتب ليس ضروري لا بشرط انصافنا بالكتابية وسبب تخطيها انما بشرط
 فلا تعلقا على الوصف وانما بالعامة فلا تعلقا من الشرط الخاصة فتعرفنا
 في المركبات وبقاها بالشرط العامة على القضية التي حكم فيها بفرض وثبوت
 او ضروري السلب في جميع اوقات ثبوت الوصف اعلم من ان يكون للموصف دخل في تحقق الفرض
 ام لا والفرق بين المعنيين اننا اذا قلنا كل كاتب مقولنا لأصابع بالضرورة ما دام كاتبنا
 وارادنا المعنى الاول صدقت كما متبين وان اردنا المعنى الثاني كذبت لان حركة
 الأصابع ليست ضرورية لثبوت لذات الكاتب شي من الاوقات فان الكتابة التي
 هي من شرط تحقق الضرورة في ضرورية لثبات الكاتب لزمان أصلا فلما قلنا بالشرط العامة
 فالشرط العامة بالمعنى الثاني من الضرورية والدائمة من وجب لثبات قد سمعت

ان ذات

ان ذات الموضوع قد تكون عين وصف وقد تكون غير وصفه فاذا قلنا وكانت المادة ما
 الضرورية صدقت لقضائنا الثالث كقولنا كل انسان حيوان بالقرين او ذاتها
 ما دام اننا وان نصابا فان كانت المادة ضرورية ولم يكن للموصف دخل في تحقق الفرض
 صدقت الضرورية والدائمة دون الشرطية كقولنا كل كاتب حيوان بالقرين او ذاتها لا
 بالضرورية ما دام كاتبنا فان وصف الكتابية لا يدخل في ضرورية ثبوت الحيوان لذات
 الكاتب وان لم يكن المادة مادة الضرورية الدائمة والدوام الثاني وكان هذا الضرف
 بشرط الوصف صدقت بشرطية دون الضرورية والثالث كقولنا كل كافر كافر بالقرين
 الأصابع ليس ضروري ولا لذات الكاتب بل بشرط الكتابة وذات الشرطية المعنى
 الثالث هو اعتمدنا الضرورية مطلقا لا تسمى ثبوت الضرورية في جميع اوقات لذات
 في جميع اوقات الوصف بدون العكس من الدائمة من وجب لثبات في مادة الضرورية
 المطلقة وصدق الدائمة بدونها حيث نجاوا الدوام عن الضرورية وبالعكس حيث
 يكون الضرورية في جميع اوقات الوصف ولا بدوم لثبوت جميع اوقات لذات **الرابعة**
 العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت الحمل للموضوع أو سلبه عنه وما دام ذات
 الموضوع متعلقا بالمتنوع ومثالها انما بالاول سلبا ما متعلق بالشرط العامة

بالوصف

من قولنا دائما كما كان كاتب متحررا الاصاب ما دام كاتبنا ولاشي من الكاتب بساكن الاصاب
 ما دام كاتبنا وانما سميت عرقية لانه العرف بفهم هذا المعنى من السالبة اذا اطلقت حتى
 اذا قيل لا شيء من الشايم يستيقظ بفهم العرفان المستيقظ مسلوب عن الشايم كما انما
 قلنا اخذ هذا المعنى من العرف سلبا لانه وفاته لا يخرجها اعم من العرقية الى اخصه لقى من
 المركبات وفي اعم مطلقا من المشروطة العامة فانه متى تحققت لتصرف بحسب الوصف
 تحقق الدوام بحسب الوصف من غير عكس وكذا من الضرورية والائمة لانه متى صدقت
 الضرورية او الائمة في جميع اوقات الذات صدقت الدوام في جميع اوقات الوصف ولا يتعكس
الخاتمة المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بيقوت الحسوس للموضوع او سلبه عنه بالفعل
 انما لا يجاب فكقولنا كل انسان متشقق بالاطلاق العام وانما السلب فكقولنا لا شيء من
 الانسان يتشقق بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة لانه القضية اذا اطلقت ولم يقيد
 بقيد من دوام او ضرورة او لا دوام او لا ضرورة بفهم منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى
 مفهوم القضية المطلقة سميت بجا وانما كانت عامة لانها اعم من الوجودية والائمة والضرورة
 كما سميت اعم من لفظها بالاربع المتقدمة لانه متى صدقت ضرورة او دوام بحسب
 الذات او بحسب الوصف يكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعلية النسبة ضرورة او دوام

ما دام

ان

السادسة الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب ضرورة عن الجانب الخالف للحكم كان
 الحكم في القضية بالاجاب كان مفهومه بالامكان سلب ضرورة السلب لان جانب الخالف
 للاجباب هو السلب فان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الاجاب
 فانه هو الجانب الخالف للسلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب
 الحرارة عن النار ليس بضرورة وانما قلنا لا شيء من النار دينا ودبا بالامكان العام فمعناه
 ان اجاب البرودة للنار ليس بضرورة وسببت ممكنة لاحتواءها على معنى الامكان ومعنا
 لا تها اعم من الممكنة الخاصة وهي اعم من المطلقة العامة لانه متى صدقت الاجاب بالفعل
 فلا أقل من ان لا يكون السلب ضرورة والسلب وامكان الاجاب
 فمتى صدقت الاجاب بالفعل صدقت الاجاب بالامكان ولا يتعكس لجواز ان يكون الاجاب
 ممكن او لا يكون وانما اصلا وكذا متى صدقت السلب بالفعل لم يكن لا يجاب ضرورة
 وسلب ضرورة الاجاب وامكان السلب في صدق السلب بالفعل صدق السلب
 بالامكان دون العكس لجواز ان يكون السلب ممكنا غير فاع واعم من القضاء بال
 اليافعة لان المطلقة العامة اعم منها مطلقا ولا اعم من الائمة اعم **قال** وانما المركبات
 فبمعنى الاولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قبل الدوام بحسب الذات

وحيث كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرر الاصلح ما دام كاتباً الا وانما قيل
من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء
من الكتاب يساكن الاصلح ما دام كاتباً الا وانما قيل كيهما من سالبة مشروطة عامة موجبة
مطلقة عامة **اقول** من المركبات المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام
بحسب الذات وانما قيد اللادوام بحسب الذات لان المشروطة العامة والضرورة بحسب
والضرورة بحسب الوصف وام بحسب اللادوام بحسب الوصف يستتبع ان يقيد باللا دوام
بحسب الوصف فان قيدت بقيداً صحيحاً فلا بد ان يقيد باللا دوام بحسب الذات حتى تكون
النسبة فيها ضرورة وعامة في جميع اوقات وصف الموضوع ولا دائمة في بعض اوقات
ذات الموضوع وهي اعني المشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرر
الاصلاح ما دام كاتباً الا وانما قيل كيهما من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة
انما المشروطة العامة الموجبة في الجزء الاول من الفقرة وان السالبة المطلقة العامة
اي قولنا لا شيء من الكتاب متحرر الاصلح بالفعل فهي مضمومة للادوام لان ايجاب المحذور
للموضوع اذا لم يكن دائماً كان معناه ان ايجاب ليس مخفياً في جميع الاوقات وادالم
يتحقق لايجاب في جميع الاوقات يتحقق لايجاب في الجملة ومما لا يوجب المطلق العام ان قلت

حقيقة القضية المركبة سلمته من الإيجاب والسلب فكيف يكون موجبة أو سالبة فنقول
الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب الجزء الأول وسلبه اصطلاحاً فإما كان
الجزء الأول وجباً كانت القضية موجبة وإن كان سالبة فإسالبية والجزء الثاني مخالف له في
الكيفية موافق في الكم والنسبة بينهما وبين القضايا البسيطة أمّا بعد هذا وبين الذاتين
فما ينسب كليهما لأنهما مقبّد باللاد وأما محجب الذات وهو ميان للدوام بحسب الذات وذلك
ظاهر والمقبّد بحسب الذات لأن العزوف بحسب الذات اختص من الدوام بحسب الذات وبعض
الأعم سائر لعين الاختصاص بآية كائنه وهي اختص من مشروطية العامة ومطلقاتها المشروطية
العامة المقبّد باللاد وأما المقبّد اختص من المطلق وكذا من القضايا الثلاث الثابتة
لأنها أعم من المشروطية العامة والأعم من الأعم من الشيء من ذلك الشيء **قال** الثابتة
العرفية الخاصة وهي العرفية مع قبيل اللاد وأما محجب الذات وهي ان كانت موجبة **كبر**
من موجبة عرفية وسالبة مطلقة عامة وإن كانت سالبة فمشتقة من البع عرفية عامة ومشتقة
مطلقة عامة ومشتقة لها إيجاباً وسلباً **أما** **أول** العرفية الخاصة وهي العرفية العامة
مع قبيل اللاد وأما محجب الذات وهي ان كان موجبة كما مر من قولنا كل كاتب منكم كالأصابع
مادام كاتباً مادام كاتباً فزكيها من موجبة عرفية عامة وهي الجزء الأول وسالبة مطلقة

عامة وهي عموماً الدوام وإن كانت سالبة كما تقدم من قولنا لا شيء من الكائنات يساكن الأسماء
 ما دام كائناً أو ما فر كيف يساكن سالبة عرفية عامة وفي الجزء الأول وموجبة مطلقة عامة
 وهي علم من المشروط الخاصة لأنه متى صدق الضميمة بحسب الوصف لا دائماً صدق الدوام بحسب
 الوصف لا دائماً من غير مكر ومباينة الدائمين على ما سلف وأعم من المشروط العامة من وجه
 التصانيفها مادة المشروط الخاصة وصدق المشروط العامة بدو لها في مادة الضميمة
 الدائمة وصدقها بدو لها المشروط العامة إذا كان الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة لها
 ولخص من العرفية العامة لأن المقيد انحصار من المطلق وكذا من الباقين لأنهما العمدة في
 العامة وأعلم أن وصف الموضوع في المشروط والعرفية الخاصتين بحسب أن يكون وصفاً
 مقارفاً لذات الموضوع فإنه لو كان دائماً لرو وصف المحمول دائماً بعدد أم وصف الموضوع
 لكان وصف المحمول دائماً لذات الموضوع وقد كان لا دائماً بحسب لذات وصف **قال**
 الثابتة الوجودية باللازمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللازمة وبغير قيد لذات
 وهي إن كانت موجبة كقولنا كل إنسان ضاحك بال فعل لا بال ضرورة فتركيباً من وجبة
 مطلقة بعامية وسالبة ممكنة عامة وإن كانت سالبة كقولنا لا شيء من الإنسان بضاحك
 بال فعل لا بال ضرورة فتركيباً من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة **أقول**

الوجودية باللازمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللازمة بحسب لذات وأما قيد اللازمون
 بحسب لذات وإن أمكن تضيق القاسم باللازمون بحسب الوصف لأنهم لم يعتبرها بهذا التركيب لهم
 يعرفوا أحكامها فكانت موجبة كقولنا كل إنسان ضاحك بال فعل لا بال ضرورة فتركيباً
 من وجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة لذات المرجعية المطلقة فهي الجزء الأول وأما الثاني
 الممكنة لا قولنا لا شيء من الإنسان بضاحك بال إنسان العام فهي معنى اللازمة لأن **أقول**
 أو الممكن ضرورياً كان هناك سلب ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة الإيجاب ممكن عام سالب
 وإن كانت سالبة كقولنا لا شيء من الإنسان بضاحك بال فعل لا بال ضرورة فتركيباً
 من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء الأول وموجبة ممكنة عامة فهي معنى اللازمة فأن
 معقليات السلب لا يمكن ضرورياً كان هناك سلب ضرورة السلب هو الممكن العام الموجب
 وهي أعم مطلقاً من الخاصين لأنه متى صدق الضرورة والدوام بحسب الوصف لا دائماً
 صدق فعلية النسبة لا بال ضرورة من غير مكر ومباينة للضرورة للتضيق باللازمون
 وأعم من الدائمة من وجه التصانيفها مادة الدوام الخالي عن الضرورة وصدق الدائم
 بدو لها في مادة الضرورة وبالعكس في مادة الدوام وكذا من المشروط والعرفية
 العامتين التصانيفها في مادة المشروط الخاصة وصدقها **أقول** في مادة الضرورة

بالضرورة

وصلة لها بدو فمما في مادة اللاذوام بحسب الوصف والخص من المطلقة العامة لخصوص المقيد
 ومن الممكنة العامة لا فها لغير من المطلقة الخاصة **قال** الرابعة الوجودية للادائم في المطلقة
 العامة مع قيد اللاذوام بحسب الذات وهي سواء كان موجبة أو سالبة فزكيتها من مطلقين
 غائبين أحدهما موجبة والآخرى سالبة ومثالها الجائز وسلبا من أقول الوجودية للادائم
 هي المطلقة العامة مع قيد اللاذوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فيكون كغيرها
 من مطلقين غائبين أحدهما موجبة والآخرى سالبة لأن الجزء الأول مطلق خاصة
 والجزء الثاني هو اللاذوام وقد عرفت أن مفهوم مطلق خاصة ومثالها الجائز وسلبا
 ما من قولنا كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل
 لا دائما وهي أخص من الوجودية للأرضية لأنه متى صدق مطلقان صدقت مطلقة
 وممكنة بخلاف العكس وأما الخاصية لانه متى تحققت الضرورة والادوام بحسب الوصف
 لا دائما تحقق فعلية النسبة لا دائما فغير عكس ومما بينه للدائميين على ما مر من غير صفة
 وأما من العائدين من جهة اختصاصها في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدو ومثالها
 في مادة الضرورية وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف والخص من المطلقة والممكنة
 العامة بين وذر **قال** والخامسة الوقتية وهي التي يحكم فيها بضرور ثبوت

المحول للموضوع أو بضرور سلبه عن في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقبدا ^{للا}
 بحسب الذات فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر متخفف وقت جلوله الأرضية
 وبين الشمس لا دائما فزكيتها من موجبة وقتية وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة
 كقولنا بالضرورة كل قمر من القمر متخفف وقت التربع لا دائما فزكيتها من سالبة وقتية
 مطلقة وموجبة مطلقة عامة **اقول** الوقتية هي التي يحكم فيها بضرور ثبوت المحول
 للموضوع أو بضرور سلبه عن في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقبدا بالذات
 بحسب الذات فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر متخفف وقت جلوله الأرضية
 وبين الشمس لا دائما فزكيتها من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الأول أي قولنا كل قمر
 متخفف وقت جلوله الأرضية وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللاذوام أعني قولنا لا
 من القمر متخفف الاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من القمر متخفف ^{الشيء}
 لا دائما فزكيتها من سالبة وقتية مطلقة وهي لا شيء من القمر متخفف وقت التربع وقتية
 مطلقة عامة وهي كل قمر متخفف الاطلاق العام وهي أخص من الوجودية بين مطلقين
 لأنه اذا صدق الضرور بحسب الوقت لا دائما صدق الاطلاق لا دائما ولا بالضرورة
 ولا لعكس من الخاصين من وجه لانه اذا صدق الضرور بحسب الوصف اذا كان الوصف

من غير فرق واعلم ان الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة اللتين هما جزء الوقتية والمنشئة
فقطتان بسطتان غير معدودتين في لسان الحكم فاحدهما بالضرورة في وقت معين
وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما والاولى سميت وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ^{مطلقة}
بعد تقييدها باللازم والآخر ضرورة والآخر منشئة لانها لما لم يتعين وقت الحكم
فيها احتل الحكم فيها في كل وقت فيكون منشئ في الاوقات ومطلقة لانها غير مقيدة
باللادوام واللاضرورة ولهذا اذا ثبتنا باحد ما حدثنا الاطلاق في زمانها فثبتنا
وقتية ومنشئة لاسطاعتها ان يمتنع فيها بعد مطلقه وقتية ومطلقة منشئة
فما عدا الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة فان المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة
بالفعل في وقت معين والمطلقة المنشئة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت
غير معين ففرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا وهو واضح لا ضرورة فيه قاله الشيخ
الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرور عن جانب الوجود والعدم جميعا
سواء كان موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب وسالبة كقولنا بالامكان
الخاص لا شيء من الانسان بكاتب فتركيبها من ممكنين عامتين احدهما موجبة و
الاخرى سالبة والقضايا ان اللازم واللاضرورة الى مطلقه عامته واللاضرورة

التي يمكنها طامتها الفعلى لكيفية موافقتي لكيفية للفضية المقيدة بهما **اقول** الممكنة الخاصة
هي التي حكم فيها بسلب ضرورة المطلقة عن جانب الوجود والاحجاب والسلب فاذا قلنا كل انسان
كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان
يكاتب بالامكان الخاص معناه ان الاحجاب الكتابية وسلبه عند لسان الضرورين لكن سلب
ضرورة الاحجاب بالامكان عام سالب ضرورة السلب مكان عام وموجب الممكنة الخاصة
سواء كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من ممكنين عامتين احدهما موجبة والاخرى
سالبة فلا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى بل في اللفظ حتى ان عبرت بعبارة الاحجاب
كانت موجبة وان عبرت بعبارة سالبة كانت سالبة وهي اعظم من سائر المركبات لان في
كل منها احجابا وسلبا ولا اقل فيهما من ان يكونا ممكنين بالامكان العام ولا يلزم من ^{مكان}
الاحجاب والسلب ان يكون احدهما بالضرورة او باللازم ومباينة للضرورة ^{المطلقة}
واعلم من الدائمة والعامة من المطلقة العامة من وجه لخصا وهما في مادة الوجود ^{ضرورة}
وصدق الممكنة الخاصة بكونها حيث لا يخرج للممكن من القوة الى الفعل وبالعكس
في مادة الضرورة واخص من الممكنة العامة ففقد ظهر مما ذكرنا ان الممكنة العامة اعظم
من لفظنا بالامكان البسيط والممكنة الخاصة اعظم من المركبات والضرورة وبها اخص البسيط

والشرطية الخاصة اخص المركبات على وجهه وظهر ايضا ان اللادوام اشار الى المطلقة
 عامتها واللازمة الى ممكنة عامة تحت الفئتين في لكيف للفتنة المتبعت بهما حتى لا
 موجبة كانتا البتين وان كانت سالبة كانتا موجبتين وموافقين لهما في الحكم
 فان كانت كلية كانتا كليتين وان كانت جزئية فجزئيتان هذا هو الضابط في معرفة
 تركيب القضايا المركبة وانما قال اللادوام اشار الى مطلقة عامة ولم يقل اللادوام
 معناه المطلقة العامة لان المعنى الاول يراد به المفهوم لا المطابق وليس مفهوم
 اللادوام المطابق العامة فان اللادوام الايجاب مثلا مفصولا لصرح برفع دوام
 الايجاب والاداء في السلب ليس هو نفس رفع دوام الايجاب بل لازمة فهو معناه الا لادوام
 واما اللازمة فتعني الصريح الامكان العامة لا ضرورة الايجاب مثلا هو سلب
 ضرورة الايجاب وهو عين امكان السلب فلما كان احد القاضيتين معناه احد القاضيتين
 والاخرى ليست معنى لاخرى بل من لوازمه استلزامه الاشارة لتكون مشتركة بينهما
قال الفصل الثاني في اقسام الشرطية الشرطية الجزئية الاول شرطية
 مقدمة والثاني شرطية اما المنفصلة وهي التي لا توجب صدق بقية الثاني فيها
 على مقدم صدق مقدم لعل لا يبينها فوجب ذلك كالعلية والضابط واما

انفاقة وهي التي يحكم فيها بصدق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا كان
 ناصقا واما المنفصلة فهي التي لا توجب صدق الثاني في حكمه فاما بالثاني بين جزئيهما في الصدق
 والكذب معا كقولنا انما ان يكون هذا العدد زوجا او فرعا واما مانعة الجمع وهي التي
 يحكم فيها بالثاني في الجزئين في الصدق فقط كقولنا انما ان يكون هذا الشيء شجرة
 او حجر واما مانعة الغلو وهي التي يحكم فيها بالثاني في بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا
 انما ان يكون زيد في البحر ولا يعرف **اقول** لما وقع الفراغ من الحملات واما ما شرع
 في الشرطيات فقد سمعنا ان الشرطية ما يتركب من قضيتين وهي اما متصلة ان كانت
 او سلبت حصول احداهما عند الاخرى ومنفصلة ان اوجبت وسلبت اتصال احداهما
 عند الاخرى والفتنة الاولى من جزئي الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة فتعني
 مقدما لتقدمها في الذكر والفتنة الثانية فتعني بالباقي المتلوقا اياها فاما ان المتصلة
 اما الزمنية واما انفاقة اما الزمنية فهي التي صدق الثاني فيها على تقدم صدق
 المقدم لعل لا يبينها فوجب ذلك والمراد بالعلانية شيء بسببه يستصحى القول
 الثاني كالعلية والضابط اما العلية فبان يكون المقدم عللة للثاني كقولنا ان كان
 الشمس طالعتها فالتهاد موجودا ومعلولا له كقولنا ان كان التهاد موجودا كانت الشمس

طاعة او يكونان معلولين على واحد كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مصق فان
 وجود النهار وافتاؤه العالم معلولان لطلوع الشمس واما الضابط فبان بكونها
 متضايفين كقولنا ان كان زيدا باعيرا وكان عمره وابتد هذا التعريف لا يثبت ولا لزوم
 الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة بينهما في الاولى ان يقال للزومية وما حكم
 فيها بصدق قضيتها ولا صدقها على تقدير احدى العلاقات بينهما التوجب لك وهو شاك
 للزومية الكاذبة لان الحكم للعلاقة ان يطابق الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة
 متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع او لثبوت الواقع من غير علاقة
 واما الاتفاقية فهي التي يكون ذلك في صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها
 لا للعلاقة موجبة لذلك بل مجرد صدق توافق الطرفين كقولنا ان كان الانسان طائفا
 فالحيوان حق فانه للعلاقة بيننا مقبلة الحيا فاما طبقية الانسان حتى يميز العقل
 تحق كل واحد منهما بحدوث الآخر ولتبين فيها التوافق الطرفين على الصدق ولو كان
 هو الذي حكم فيها بصدق التالي على تقدير المقدم لا للعلاقة بل مجرد صدقهما ليشاك
 الاتفاقية الكاذبة لكان اولى فان الحكم فيها بصدق التالي لا للعلاقة بل لم يطابق
 الواقع بان لا يصدق التالي وصدق العلاقة وقد يكتفي في الاتفاقية

بصدق التالي على تقدير المقدم حتى يقال انها التي حكم فيها بصدق التالي لا للعلاقة
 بل مجرد صدق التالي ويجوز ان يكون المقدم فيها صادقا او كاذبا وتسمى بهذا المعنى اتفاقية
 خاصة وبالمعنى الاول اتفاقية خاصة بالعدم والتخصيص بينهما فانه متى صدق المقدم
 والتالي فقد صدق التالي ولا ينعكس واما المنفصلة فقد عرفت انها على ثلاثة اقسام
 حقيقة وهي التي يحكم فيها بالتشافي بين جزئها صدقا وكذبنا كقولنا اما ان يكون
 هذا العدد زوجا او فردا واما نفع الجمع وهي التي يحكم فيها بالتشافي بين جزئها صدقا
 فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا واما نفع التخلو وهي التي يحكم فيها بالتشافي
 بين جزئها كذبنا فقط كقولنا اما ان يكون زيدا في البحر ولا يفرى واما سميت الاولى
 حقيقة لان التشافي بين جزئها اشدهم التشافي بين جزئي الآخرين لانه في الصدق
 والكذب معاني حتى باسم المنفصلة بل هي حقيقة لان انفصال الثانية مانعة ^{عن الجمع} لا
 على منع الجمع بين جزئها والتاثير ما نفع التخلو لان الواقع ليس بخلو من جزئها فاما
 يقال مانعة الجمع ومانعة التخلو على التي حكم فيها بالتشافي في الصدق والكذب مطلقا
 وبهذا المعنى يكونان اعم وبعض الافاضل منهنما بحث شريف وهو ان الما بالمتاثيرات
 الجمع ان لا يصدق احدى ذات واحدة لانها لا يجتمعان في الوجود فانه لو كان المراد

من جزئها لا يصدق الثانية

الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع جمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء ^{قال} اجتماع
 في الوجود لكن الشيخ فصل على منع الجمع بينهما ثم يقال ^{قال} وعندنا في هذا نظر فلهذا من ذلك
 جواز منع الجمع بينهما لا فيهم ما لا يزوم لان جزء الشيء من لوازمه ايضا ^{في الامور} ولهذا جمعوا على ان الجمع يمنع
 الا في الامور لا في المذموم لا منع خلطه بها ^{في الامور} من الله نعم ان يمنع عليه الجواب عن هذا الاعتراض وهو
 ليس لا نظر فيه اذ اراد من عبارة القوم تخاشا من ان يعتبروا بالمشافاة في الجمع ^{في الامور} عدم الاجتماع
 في الصدق فان ما فصله الجمع من فساد المنفصلة والافتصال المعتبر وما ذكره من الفصلين
 فلا يكون منع الجمع الا بين الفصلين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين
 كل فصلين منع الجمع لا سيما لان بصدق قضية على ما يصدق عليه اخرى ولا يكون
 الفصلين منع الخلط لاختلاف كونهما على شيء واحد ^{في الامور} الاشياء وافله مفرد من
 المفردات بل ليس لديهم بالمشافاة في الصدق الا لعدم الاجتماع في الوجود واما ان الشيخ
 اثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس بين مفهومين الواحد والكثير بل بين هذا الواحد
 وهذا كثير فان النسبة القائل ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا كثيرا ^{في الامور} بالغا
 الجمع لا شاع اجتماع جزءها على الصدق فلهذا بان ان الاشكال اعراضا من سوء الفهم
 وقلة التدبر قاله وكل واحد من هذا الثلاثة ما عدا دية وهي التي يكون الثاني فيها

لذلك الجزئين كما في امثلة المذكور واما اتفاقية وهي التي تكون الثاني فيها مجردا لا نقا
 كقولنا للاسود والاكاتب ان يكون اسودا وكاتبيا حقيقتهما ولا اسودا وكاتبيا ما فعه
 الجمع واسودا وكاتبيا ما نعه ^{كانت} فقول كل واحدة من المنفصلات لثلاث اشياء دية اتفاقية
 كما ان المنفصلات الزمنية واتفاقية فنية العناد والاتفاق الى المنفصلات ككتابة
 الزمنية والاتفاق الى المنفصلات اما العناد فية هي التي يحكم فيها بالثاني لذات الجزئين
 اي حكم فيها بان مفهوم احدهما ساقف للاخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والعقد
 والشجر والجوكون نبد في الجرد لا يفرق واما اتفاقية وهي التي يحكم فيها بالثاني لا
 لذات الجزئين بل مجرد الاتفاق اي مجرد ان اتفق في الواقع ان يكون بينهما مشافاة وان لم
 يفتض مفهوم واحد مما ان يكون متاوبا لآخر كقولنا للاسود والاكاتب ان يكون هذا
 اسودا وكاتبيا حقيقتهما لا لامتافاة بين مفهومين الاسود والاكاتب ولكن اتفق تحقق
 السواد واتفاق الكتابة لصدق فان لانتفاء الكتابة ولا يمكن بان لوجود السواد
 لوقلتا اما ان يكون هذا الاسودا وكاتبيا كان مانعة الجمع لانهما لا يصدقان ولكن
 يمكن بان لانتفاء الاسود والكتابة معاني الواقع ولو قلنا اما ان يكون هذا اسودا
 او لا كاتبا كانت مانعة الخلط لانهما لا يمكن بان يصدقان تحقق السواد

والاكتفاء بحسب الواقع قال وسالبة لكل واحد من الغضائين الثمان هي التي ترفع
 ما حكم من موجبها فسالبة لزوم سالبية لزومية وسالبة العناد سالبية عنادية
 وسالبة الاتقان سالبية اتقافية **أقول** وقد عرفت ثمانية فسادا مستلزما لزومية
 واتقافية ومنفصلان ست ثلاث منها عناديات وثلاث منها اتقائيات
 وهي كلها موجبات لان فسادها المذكورة لا تطبق الا على الموجبات فلا يقدح
 في سلب سوابقها فسالبة لكل واحد منها هي التي ترفع ما حكم في موجبها فلما كان
 الموجبة لزومية ما حكم فيها بلزوم لا يقدح في السالبة للزومية سلب
 اللزوم اي ما حكم فيها بسلب اللزوم لا ما حكم بلزوم سلبا في التي حكم فيها بلزوم
 السلب موجبة لزومية لا سالبة مثلا اذا قلنا ليس اذا كانت الشمس طال لعلها بالليل
 موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود الدليل لطول الشمس اذا قلنا
 اذا كانت الشمس طال لعلها بالليل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها بلزوم
 وجود الدليل لطول الشمس لما كانت موجبة المنفصلة الاتقافية ما حكم فيها بموافقة
 القابل للعدم والصدق كانت سالبة الاتقافية سالبية الاتقافية اي ما حكم فيها بسلب
 موافقة السالبي للعدم ولا ما حكم فيها بموافقة السلب فاقطع اتقافية موجبة فاذا

ليس اذا كان الانسان ناطقا فالجواب نافي كانت سالبة اتقافية لان الحكم فيها بسلب
 موافقة ما عرفت الحمار لسا طيبة الانسان واذا قلنا اذا كان الانسان ناطقا فليس الجواب
 نافي كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب ما عرفت الحمار لسا طيبة الانسان
 وعلى هذا يكون سالبة العنادية سالبة العناد وهي ما حكم فيها برفع العناد اما
 رفع العناد الذي هو في الصدق والكذب هو سالبة العنادية الحقيقية واما ^{العناد}
 الذي هو في الصدق وهو ما عرفت ليع واما رفع العناد الذي هو في الكذب وهو ما عرفت
 الحمار لسا ما حكم فيها بعناد السلب سالبة الاتقافية ما حكم فيها بسلب اتقاف
 المشافهة فيها على احد الاختلافات ما حكم فيها باتقان السلب **قال** والمنفصلة الموجبة
 تصدق عن صادق وعن كاذب وعن محمول الصدق والكذب وعن مقدمهما
 وقال صادق وعن مقدم كاذب وقال صادق وبالعكس وعن صادق اذا كانت لزومية
 وكاذب اذا كانت اتقافية فكذلك عن صادق محال **أقول** صدق الشرطية
 وكذبها انما هو بمطابقة الحكم فيها بالامتناع والافتصال لنفس الامر
 عدمها لا بصدق جزئيهما وكذبهما فان طال بق الحكم فيها لنفس الامر في

والاخرى كاذبة كيف كان جنسها ثم اذا نسبنا جنسها الى نفس الامر حصلت اربعة اقسام
 لا يخفى اننا ان يكون صادقا وكاذبا او يكون المقتضى صادقا والتالي كاذبا
 او العكس فليبين ان كل امر من الشرائع التي هي هذه الاقسام مركبة من المتصلة بالجوهر
 الصادق فتركيبه عن صادق كقولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان وعن كاذبين
 كقولنا ان كان زيد مجرما كان مجرما او عن مجرول كصدق والكذب كقولنا ان كان
 زيد كسبا فهو مجرما وعن مقدم ككاذب ونال صادق كقولنا ان كان زيد مجرما
 كان حيوانا وعن عكسي لا يتركب عن مقدم صادق ونال كاذب لا متناهات
 يستلزم الصادق الكاذب ولا يلزم كذب الصادق وصدق الكاذب اما كذب الصادق
 فلا ان اللازم كاذب كذب اللازم يستلزم كذب اللازم واما صادق الكاذب فلا
 الملازم في صادق وصدق الملازم يستلزم صادق اللازم الا ان اوضح التركيب
 المتصلة من مقدم كاذب ونال صادق وعند علم ان كل متصلة موجبة تنعكس من جهة
 جزئية فقد صحح تركيبها عن مقدم صادق ونال كاذب لاننا نقول ذلك في الكلاية
 لا في الجزئية فارقنا لما اعتبر في جزئي المتصلة الجمل بالصدق والكذب
 زاد الاقسام على الاربعة فنقول تلك الاقسام عند نسبها الى نفس الامر فهي

داخلية فيها والموجبة الكاذبة تركب عن الاقسام الاربعة لان الحكمية اللازمة
 بين المقدم والتالي الذي لا يمكن مطابقا للواقع بخلاف ان يكون كاذبين كقولنا ان كان
 الخلاء موجودا كان العالم فيه مما وان يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا كقولنا
 ان كان الخلاء موجودا كان الانسان ناطقا او بالعكس كقولنا ان كان الانسان
 ناطقا فالخلاء موجود وان يكون صادقا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فرب
 انسان مثلا اذا كانت المتصلة لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادق
 صحيح لانه اذا صدق الطرفان وافق احدهما الاخر في الصدق بالضرورة كقولنا ان كان
 الانسان ناطقا فالخلاء موجودة وافق في صدق عن صادق ونكذب عن الاقسام الثلاثة
 الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين وكا والتالي كاذبا او المقدم صادق فكذبها
 ظاهر لان الكاذب لا يوافق شيئا صادقا وان كان المقدم كاذبا والتالي صادقا
 فكذلك لا يجتمع صدق الطرفين واما اذا اكتسبنا بمجرد صدق التالي يكون صدق
 عن صادق وعن مقدم كاذب ونال صادق وكذبها عن الضمير الباقين
 فهي باحتمال وهو الاتفاقية لا يكفي فيها صدق الطرفين اصدق للتالي
 بل لا بد مع ذلك من عدم العلل في يجوز كذبها عن الصادقين اذا كان بينهما

علامة يقتضي الملازمة بينهما **قال** والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صحتها
 وكاذب وتكذب عن صناديقين وكاذبين والمنافعة المجمع تصدق عن كاذبين وصادق
 وكاذب وتكذب عن صادقين والمنافعة المخلو تصدق عن صادقين وعن صادف
 وكاذب وتكذب عن كاذبين والثابت تصدق عن تكذيب الموجبة وتكذب عن
 تصدق **أولاً** الافتراضات المنفصلة ثلثة لما سطره من المنفعة فيها لا يمتنع
 عن الثاني حسب الطبع فطرقا ما ان يكون صادقا وفيها كاذبين او يكون احدهما
 صادقا والاخر كاذبا فاما الموجبة الحقيقية تصدق عن صادف وكاذب لانها التي يحكم
 فيها بعد اجتماع جزئها وعدة ارتفاعها فلا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا
 كقولنا ان يكون هذا العدد زوجا والاخر زوجا وتكذب عن صادقين واجتماعهما
 صحيح فتصدق كقولنا ان يكون هذا الاربعة زوجا او منقسمة بمثلثا و
 عن كاذبين لارتفاعها كقولنا ان يكون الثلثة زوجا او منقسمة بمثلثا و
 ومنافعة المجمع تصدق عن كاذبين وصادق وكاذب لانها التي يحكم فيها بعد اجتماع
 طرفيها فإما ان يكون طرفاهما رافعين فيكون مركبها عن كاذبين كقولنا ان
 ان يكون زيد شجرا او حجرا وان يكون احد طرفيها واقفا والطرف الاخر رافعا

يكون

فيكون مركبها من صادق وكاذب كقولنا ان يكون زيد انسانا او حجرا وتكذب عن صحتها
 واجتماع جزئها كقولنا ان يكون زيد انسانا او غاطفا ومنافعة المخلو تصدق
 عن صادقين وعن صادق وكاذب لانها التي يحكم فيها بعد ارتفاع جزئها فإما ان يكون
 في الوجود فيكون مركبها عن صادقين كقولنا ان يكون زيد لا شجرا ولا حجرا واما
 ان يكون احدهما واقفا والاخر فيكون مركبها من صادق وكاذب كقولنا ان يكون
 زيد لا حجرا ولا انسانا وتكذب عن كاذبين لارتفاع جزئها كقولنا ان يكون
 زيد لا انسانا او لا غاطفا هذا حكم الموجبات المنفصلة والمنفصلة اما مساو البها
 فهي تصدق عن الافتراض التي تكذب عنها الموجبات ضرورية ان كذب لا يجاب
 يقتضي صدق السلب تكذب عن الافتراض التي تصدق عنها الموجبات لان صدق
 الاججاب يستدعي كذبا لسلب لا محالة **قال** وكلية الشريعة اما ان يكون الثاني
 لا رتبا او معاندا للمقدور على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها فهي لا وضاع
 تحصل بسبب فتران الامور التي يمكن اجتماعها والجزئية ان تكون كذلك على بعض
 هذه الاوضاع والخصوصية ان يكون ملى وضع معين وسور الموجبة الكلية في المشكلة
 كلنا واما متى وفي منفصلة واما وسور السالبة الكلية فيهما ليس بالمشكلة

الجزئية قد يكون والثانية الجزئية قد لا يكون وبما دخل حرف السب من سور الاجاب
 والمهملية باطلاق لفظة لو وان واذا في المتصلة واما في المتصلة **قول** كما ان القضية
 الجزئية تنقسم الى محصورة ومهملة ومخصوصة كذلك الشرطية تنقسم اليها وكان الكلمة
 المحلولة ليست بحجة الجزئية الموضوعة او المحلولة بل باعتبار الكلمة المحكم كذلك كلمة الشرطية ليست
 لاجل ان مقدمتها او ثبوتها كلي فان قولنا كلمة كان زيد بكلمة فهو مركب من كلمة مع ان
 مقدمتها او ثبوتها شخصيات بل بحجة كلمة المحكم بالانصال والانصال في الشرطية
 انما يكون كلمة اذا كان الشال لازما للمقدم في المتصلة للزومية ومعاندا له
 اي في المتصلة العنادية في جميع الارمان وعلى جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع
 المقدمة وهي الاوضاع التي يحصل للمقدم بسبب فرضه في الامور الممكنة الاجتماع معه
 فاذا قلنا كل ما كان زيدا شائنا كان جوهنا اردنا به ان لزوم الجوازية للانسانية
 ثابتة في جميع الارمان ولست انقص على ذلك التقدير بل زيد مع ذلك ان اللزوم يخفى
 على جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد مثل كونها قائما او قاعدا
 او كون الشمس على العنق او كون الحمارا ههنا الى غير ذلك مما لا يمتناهي وانما الخبر في
 الاوضاع ان يكون ممكن الاجتماع لانه لو اعتبر جميع الاوضاع سواء كان ممكن الاجتماع

او لا يكون تصديق شرطية كلية الشال في الاتصال فلا بد من الاوضاع ما لا يلزم معه
 كعدم الشال وعدم لزوم الشال فان المقدم اذا فرض على شئ من هذين الوضعين استلزم
 عدم الشال وعدم لزوم الشال فلا يكون الشال لازما له على هذا الوضع والا لكان
 المقدم على هذا الوضع مستلزما للمقبض وانتم في فعل بعض الاوضاع لا يكون الشال
 لازما للمقدم فلا تصديق ان الشال لازم على جميع الاوضاع وهذا مفهوم من الكلمة على
 ذلك التقدير واما في الاتصال فلا بد من الاوضاع ما لا يمتناهي الشال المقدم معه
 الخواص فان الشال على هذا الوضع لا يمتناهي فيكون بعض الشال معاندا للمقدم
 فليكن المقدمة معاندا للشال على هذا الوضع لزوم معاندة الشئ للمقبض وانتم في فعل
 بعض الاوضاع لا يمتناهي الشال المقدم فلا تصديق ان الشال معاندا للمقدم وعلى هذا
 الاوضاع وانما خص هذا التفسير بالمتصلة للزومية والمتصلة العنادية لان
 الاوضاع المعترضة الاتفاقية ليست في الاوضاع الممكنة الاجتماع به مطلقا بل
 الاوضاع الكلية تجب نفس الامر لانه لو لا ذلك لم تصديق الاتفاقية الكلية الزلزل
 بين الجزئية معاندا لانه لو جرد الشال على مقدم صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم
 الشال مع المقدمة والا لكان بينهما ملازمة فالشال ليس متحققا على تقديم المقدمة على

وعن حملية ومعلقة وعن حملية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل من الثلاثة
 الاخرى في المتصلة تنقسم الى قسمين لا متباينة مقدما عن فاليها بالطبع بخلاف المنفصلة
 فان مقدما انما يتبع عن فاليها بالوضع فقط وانما المتصلات تسعة والمنفصلات
 ست وانما الاشئلة فصلتك باستخراجها من نفسك **اقول** لما كانت الشرطية مركبة
 من قسمين والاضحية اما حملية او متصلة او منفصلة كان تركيبها اما من حمليتين
 او متصلتين او منفصلتين او من حملية ومنفصلة او حملية ومنفصلة او منفصلة
 ومنفصلة لا يزيد على ذلك الاقسام لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخرى تنقسم
 في المتصلة الى قسمين لان مقدما المتصلة ممتزجة عن فاليها بحسب الطبع اي بحسب المفهوم
 فان مفهوم المقدما ^{شئ} الملتزم ومفهوما الشئ الذي لا يمتزج ويحتمل ان يكون الشئ ملزوما
 لا يمتزج ولا يكون الا في المقدما في المتصلة متعين ان يكون مقدما والشئ متعين
 ان يكون مقدما والشئ متعين ان يكون نالها بخلاف المنفصلة فان مفهوم الشئ
 فيها المعاني ومفهوما المقدما ^{شئ} المعاني والمعاني لا يكون معانيها ايضا لان معاني
 احدا لشئين لا يمتزج في قوة صناد الاخرات فالحال كل من جزئها عند الآخر طال ولعدة
 وانما عرض الاحدهما ان يكون مقدما والاخر ان يكون نالها بجزءه وضع لا بحسب طبعه

ثانيين المتصلة المركبة من الحملية والمتصلة والمقدما فيها الحملية وبهذا وانما المقدما
 فيها المتصلة بخلاف المتصلة المركبة فيها فافرق بين ما اذا كان المقدما فيها
 الحملية والمتصلة وكذلك المركبة من الحملية والمنفصلة ومن المتصلة والمنفصلة
 فافرق وانقسمت الاقسام الثلاثة الاخرى في المتصلة الى قسمين دون المتصلة فاما
 المتصلات تسعة واقسام المتصلات ستة **امثلة** ^{الاول} من حمليتين كقولنا
 كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان والثاني من متصلتين كقولنا كلما كان الشئ
 انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن الشئ حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين
 كقولنا كلما كان داما ان يكون العدد زوجا او فردا فاما ان يكون شئنا
 بمقتضى او غيرها وغير منقسم ^{الرابع} من حملية ومنفصلة كقولنا ان كانت الشمس على وجه
 النفا فكل ان كانت الشمس ظا العذرا فانه موجودا ^{الخامس} عكسه كقولنا كلما كانت
 الشمس ظا العذرا فانه موجودا ^{سادس} فوجود النفا ^{لان} فوجود الشمس ^{سابع} من حملية
 ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فانه واما زوج واما فردا ^{ثامن} بالعكس كقولنا
 كلما كان هذا اما زوجا او فردا كان عددا ^{تاسع} من متصلة ومنفصلة كقولنا
 كلما كانت الشمس ظا العذرا فانه موجودا فاما ان تكون الشمس ظا العذرا فاما ان

امثلة المتصلات

انهما موجودا التاسع ممكن ذلك كقولنا ان كان دائما ان يكون الشمس طالعة
 دائما ان لا يكون النفا موجودا فكذلك كانت الشمس طالعة فالنفا موجودا **مفصلة**
 فالقول من حملته كقولنا دائما ان يكون العدد زوجا او فردا **الثاني** من مصلته
 كقولنا ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنفا موجودا دائما ان يكون ان كانت الشمس
 غائبة فلم يكن النفا موجودا **الثالث** من مصلته كقولنا ان يكون هذا العدد
 زوجا او فردا وان يكون هذا العدد لازوجا او لا فردا **الرابع** من حملته ومصلته
 كقولنا ان لا يكون الشمس على الوجود النفا دائما ان يكون كذا كانت الشمس طالعة
 فالنفا موجودا **الخامس** من حملته ومصلته كقولنا ان يكون هذا البرعد دائما
 ان يكون زوجا او فردا **السادس** من مصلته ومصلته كقولنا ان يكون كذا
 كانت الشمس طالعة فالنفا موجودا دائما ان يكون الشمس طالعة دائما ان لا يكون النفا
 النفا موجودا **قال الشافعي** في الحكماء القضاياه وفيه اربعة مباحث **المبحث الاول**
 في التناقض وجعل بانه اختلاف في قضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضي ذلك
 ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة **اقول** لما فرغ من تعريف القضية واقسامها
 شرع في لواحقها واحكامها وابتدأ منها بالتناقض لتوقف معرفة غيره من الاحكام

امثلة المفصلة

عليه وهو اختلاف في قضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضي لانه صدق احدهما
 وكذبا لاخرى كقولنا زيد انسان وزيد ليس بشا انسان فانهما مختلفان بالاجاب والسلب
 اختلاف يقتضي كذا ان يكون الاولى صادقا والاخرى كاذبة فالاختلاف جزمي بعد
 الاتفاق يكون بين قضيتين وقد يكون بين كالتاء والارض وقد يكون بين قضية
 ومفرد فقوله قضيتين يخرج غير قضيتين فالاختلاف قضيتين اما بالاجاب والسلب
 دائما بغيرهما كالاختلافهما بان يكون احدهما احلته والاخرى شرطية ومفصلة او
 معدولة او موصلة فقوله بالاجاب والسلب يخرج الاختلاف بينهما بالاجاب والسلب
 الاختلاف بالاجاب والسلب يكون بحيث يقتضي ان يكون احدهما صادقا والاخرى
 كاذبا وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمسافر فانهما
 قضيتان مختلفتان اجابا وسلبا لكن اختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذبا
 الاخرى بل هما صادقتان فعبث بقوله بحيث يقتضي لخرج الاختلاف في غير المقصود
 والاختلاف في المقصود ان يكون مغضبا للذات وصورة وان لا يكون بل هو **سلطه**
 اربسا او بمصوفاة **الواسطه** فكذلك اجاب قضيه وسلب لانها المتأق
 كقولنا زيد انسان زيد ليس بشا فان الاختلاف بينهما يقتضي صدق **المبحث الثاني**

وكذب الآخرى ^{لا لاداعي} ما لان قولنا زيد ليس بناطقي في قوة قولنا زيد ليس يا انسان ولنا لان
قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق ولنا اختصاص المادة بكلمة قولنا كل انسان
حيوان ولا شئ من الانسان بحیوان وقولنا بعض الانسان حيوان بعض الانسان
ليس بحیوان فان اختلفا فيهما بالاجاب والسلب فينقض صدق أحدهما وكذب الآخرى
لا لصورته وهي كونهما كائنتين او جزئيتين بل بخصوص المادة ولا لزم ذلك في كل كائنتين
او جزئيتين مختلفتين بالاجاب والسلب وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان
ولا شئ من الحيوان باسان كائنتان مختلفتان بالاجاب والسلب واختلفا فيهما لا ينقض
صدق أحدهما وكذب الآخرى بل هما كائنتان وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان
وبعض الحيوان ليس يا انسان جزئيتان مختلفتان وليس أحدهما صادقا والآخرى
كاذبا بل هما صادقتان مختلفتان قولنا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان
با انسان فان اختلفا فيهما فينقض لئلا صورة ان يكون أحدهما صادقا والآخرى
كاذبة حتى ان اختلفا في الاجاب والسلب في كل كائنتين جزئيتين فينقض ذلك
قال ولا يحقق التناقض في الخصوصيين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج
فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان المكان

والاكتناف والقوة من الفعل في المحصورين لا يتبع ذلك من الاختلاف في الكيفية ^{المحصورين}
لصدق الجزئيتين وكذب الكائنتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من الجزئيتين
من الاختلاف فالجمله في الكل لصدق الكائنتين وكذب الجزئيتين في مادة ^{كان}
اقول الفقيهان المختلفان بالاجاب والسلب في خصوصيتان ومحصورين
لان المهمات لكونها في قوة الجزئيات من المحصورات في الحقيقة فان كانتا محصورين
فالتناقض لا يتحقق فيهما الا بعد تحقيق ثمانية وحدات الاول وحدة الموضوع اذ
لو اختلفا في موضوع فيهما لم يتناقضا في موضوع واحد وكذا فيهما معا كقولنا
قادر صمد وليس بقائم الشاهد وحدة المحمول فانه لا يتناقض عند اختلاف المحمول كقولنا
زيد قادر زيد ليس بضاحك الثالث وحدة الشرط لعدو التناقض عند اختلاف الشرط
كقولنا الجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض الجسم ليس مفرقا للبصر بشرط كونه اسود
الرابع وحدة الكل والجزء فانه اذا اختلفا في كل الجزء لم يتناقضا كقولنا القوي اسود
اي بعض القوي ليس يا اسود اي كله الخامس وحدة الزمان اذ لا يتناقض اذا اختلفا في زمان
كقولنا زيد قائم لئلا ليس بقائم اي في زمان السادس وحدة المكان لعدم التناقض
عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس اي في المكان زيد ليس جالس اي في السوف

السابعة وحالة الاختلاف فانه اذا اختلف الاختلاف لم يتحقق التفاضل كقولنا زيد ابى العبد
 وزيد ليس بابى ليكر التامن وحدة القوة والفعل فالنسبة اذا كانت في احدى الغضبتين
 فالفعل في الاخرى بالقوة لم يتناقصا كقولنا الحرة الذي مسكرى بالقوة وليس مسكر
 اى بالفعل في هذا مما يشترط ذكرهما القدماء ليعتقدوا التفاضل ودهما المتناخرون
 الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة القول فان وحدة الموضوع تندرج فيها وحدة الشئ
 ووحدة الكل والجزء اما اندراج وحدة الشرط فلا في الموضوع في قولنا الجسم يفرق البصر
 وهو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه ابصر والموضوع في قولنا الجسم ليس يفرق البصر والجسم
 بشرط كونه اسود فان اختلاف الشرط في شئ في الموضوع فلو اختلف الموضوع اختلف
 الشرط واما اندراج وحدة الجزء والكل فلا في الموضوع في قولنا الزنجى اسود بعض الزنجى
 في قولنا الزنجى ليس اسود كل الزنجى ومما اختلفا في وحدة المحمول في قولنا زيد ابى العبد
 اى اندراج وحدة الزمان فلا في المحمول في قولنا زيد قائم في قولنا زيد قائم
 ليس بقائم قائم فيها فاختلف الزمان يستدعي اختلاف المحمول واما اندراج وحدة
 المكان والاضافة والقوة والفعل فعلى ذلك لقياس ودهما القاربان الى وحدة
 واحدة هي وحدة النسبة المحببة حتى يكون السلب وارد على النسبة التي ورد عليها

الاجابات عند ذلك يتحقق التفاضل عما واما كانت مردودة الى تلك الوحدة لانه
 او اختلف شئ من الامور الثمانية لختلف النسبة ضروري ان نسبة الجسم الى احد الامور
 مقابلة لنسبة الى الاخر ونسبة العدل الامر الى شئ مقابلة لنسبة الاخر اليه ونسبة احد الامر
 الى الاخر بشرط مقابلة لنسبة اليه بشرط اخر وعلى هذا انتهى اختلفت النسبة اختلفت الكل
 ان كانت القضية ثنائى محصورتين فلا يتبع ذلك اى مع اتحاد هذه الامور الثمانية من
 اختلافها في الكم اى في الكيفية والجزئية فانها لو كانتا كلتاهما او جزئيتان لم يتناقصا
 لجزء كل واحد في كل واحد والجزء يتبع من مادة يكون الموضوع لعمومها كقولنا اكل حيوان
 انتك لا شئ من حيوان باسان فانها كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض
 الحيوان ليس باسان فانها صادقتان فان قلت الجزئيتان اتما بتصادقهما لا خلا
 الموضوع لا لاتحاد الكيفية فان بعض المحكوم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه
 بسلب الانسانية فنقول النظر في جميع الاحكام اتما مرادى مفهوم القضية ولنا الوحد
 مفهوم الجزئيتين وهو لا يجاب لبعض افراد السلب عن البعض لم يتناقصا واما
 تعين الموضوع فامر خارج عن المفهوم فاختلف ليس اعتبر وحدة الموضوع في الماتية
 الى اعتبار شرط اخر في المحصورات قلت المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لا ذات

الموضوع وان لا يكون بين الكليته والجزئية تناقض فان ذات الموضوع في الكليته جميعا فلا
 وفي الجزئية بعضها وبعضا مختلفا فان هذا كله في المركب الغضائى من وجهين اما اذا
 كانتا متوجهين فلا بد مع تلك الشرايط من شرط اخر ان كل اى في المحصول والمحمول
 وهو الاختلاف في المحصول لانها لو اتحدتا في المحصول لكانتا نفسا واحدة لغير وجهين في
 مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كذلك فان كاتب بالضرورة فانها
 يكذبان لان ايجاب الكتابة لشي من افراد الانسان ليس ضروريا ولا سلبها ضرورة
 الممكنين فيها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وليس كذلك فان كاتب بالامكان
 قد بان اننا خلافا من الجزئية لا بد من التوجهات **قالت** فنقبض الضرورية المطلقة ^{الممكنة}
 العامة لان سلب ضرورية مع الضرورية مما ابتدئنا فضاء من هذا ونقبض لذلك المطلقة
 العامة لان السلب في كل الاوقات سلبا لا يوجب في البعض وبالعكس ونقبض ^{للمطلقة} لضرورة
 العامة للحيثية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورية بحسب الرصف عن الجانب الخالف
 للوصف كقولنا كل من يذوق الحبيب يمكن ان يسفل في بعض اوقات كثيرة مجتوبا ونقبض
 العريضة العامة للحيثية المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت الجول للبرص واول سلبه
 في بعض اجبان وصف الموضوع ومثالا ما من اقوله واعلم ان لا نقبض كل شيء

مقدر وهذا القدر كاف في اخذ النقض لقضية قضية حتى ان كل قضية يكون نقضها
 يقع تلك القضية فاذ قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقبضها انه ليس كذلك وكذلك
 في سائر القضايا لكن اذا وقع القضية فربما يكون نقضا لقضية لها مفهوم محصل معين عند العقول
 من القضايا المعبر وبقية المركب نقضا لقضية لها مفهوم محصل معين عند العقل
 من القضايا بما يمكن لرفعها لغير سلب مفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك ^{الذي}
 والحق اسم النقض عليه يجوز الفصل لقضايا القضايا مفهومات محصلة عند العقل
 فاما حصلت تلك المفهومات ولم يكن في القدر الاجمالي اخذ النقض ليعمل ^{في}
 في الاحكام فالمراد بالنقض في هذا الفصل احدا لا مريها اما نقض النقض ولا مريه
 المتساوي واذا عرفت ذلك فنقول نقبض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان
 الامكان العام هو سلب ضرورة عن الجانب الخالف ولا خفاء في اثبات الضرورية في
 الجانب الخالف وسلبها في ذلك الجانب مما ابتدئنا فضاء من ضرورة الايجاب فنقبضها
 سلب ضرورية الايجاب وسلب ضرورية الايجاب بعينه لكان عام وسلب ضرورية السلب
 نقبضها سلب ضرورة السلب هو بعينه لكان عام موجب كذلك امكان الايجاب
 نقبضه سلب لكان الايجاب سلب ضرورية السلب الذي هو بعينه ضرورية السلب

لا ضرورة بحجب الذات تناقض سلب الضرور بحجب الذات كذلك لضرور بحجب
 ونقيض العرفية العامة المحببة المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت أو النفي للفعل
 بعض اوقات وصف الموضوع ومثالها ما مر من قولنا كل من به ذات الجنب بسفل ^{الفعل} ^{أحيان} قال
 في بعض اوقات كونه مجنونا ونسبها الى العرفية العامة نسبة المطلقة الى الدائمة
 فكما ان الدوام بحسب الذات ينافي للاطلاق بحسبه **قال** وانما المركبات فان كانت
 كلية فتعنيها احد تقضي عن بعضها وذلك سهل بعد الاطاحة بحجاث المركبات و
 نقابن بساط فانك اذا تحقق ان الوجودية لا دامة تركبها من مطلقين
 فاما من احدهما موجبة والاخرى سالبة وان نقض المطلقة هو الدائمة تحققت
 ان نقضها امّا الدوام الخالص والدوام الموافق **أقول** الفضية المركبة عبارة
 عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجبار والسلب فتعنيها دفع ذلك المجموع لكن
 دفع الجوز انما يكون برفع احد جزئيه لا على التعيين فان جزئيه اذا تحققت تحققت الجوز
 ورفع احد الجزئين هو احد نقضتي الجزئين لا على التعيين فيكون لازما مساويا
 لنقض المركبة وهذا المعنى هو المراد من نقض الجزئين لان احدا لنقضيه من
 مردبين هذا وبما اننا اخذنا النقض امّا اذك وبالحقيقة هو منفصلة وانفة

المطلوب

لا ضرورة بحجب الذات تناقض سلب الضرور بحجب الذات كذلك لضرور بحجب
 ونقيض العرفية العامة المحببة المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت أو النفي للفعل
 بعض اوقات وصف الموضوع ومثالها ما مر من قولنا كل من به ذات الجنب بسفل ^{الفعل} ^{أحيان} قال
 في بعض اوقات كونه مجنونا ونسبها الى العرفية العامة نسبة المطلقة الى الدائمة
 فكما ان الدوام بحسب الذات ينافي للاطلاق بحسبه **قال** وانما المركبات فان كانت
 كلية فتعنيها احد تقضي عن بعضها وذلك سهل بعد الاطاحة بحجاث المركبات و
 نقابن بساط فانك اذا تحقق ان الوجودية لا دامة تركبها من مطلقين
 فاما من احدهما موجبة والاخرى سالبة وان نقض المطلقة هو الدائمة تحققت
 ان نقضها امّا الدوام الخالص والدوام الموافق **أقول** الفضية المركبة عبارة
 عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجبار والسلب فتعنيها دفع ذلك المجموع لكن
 دفع الجوز انما يكون برفع احد جزئيه لا على التعيين فان جزئيه اذا تحققت تحققت الجوز
 ورفع احد الجزئين هو احد نقضتي الجزئين لا على التعيين فيكون لازما مساويا
 لنقض المركبة وهذا المعنى هو المراد من نقض الجزئين لان احدا لنقضيه من
 مردبين هذا وبما اننا اخذنا النقض امّا اذك وبالحقيقة هو منفصلة وانفة

المطلوب

بحيث يكون بحيث في وقت لا يكون في وقت آخر يكون كل واحد من افراد اجزاء السلب مع اتحاد الموضوع صدق
 دائما وهو لا يتروك بدليل نقض الجزئين لكل واحد واحد على كل واحد لا يخرج عن نقضها
 فمثال تلك المتبادلة كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما وقتا على ثلث فهو
 لان كل واحد من الموضوع اما ان يثبت له المحذور دائما او ليس يثبت دائما ولا يخرج اما ان يكون
 مسلوبا عن كل واحد دائما او مسلوبا عن البعض دائما ثابتا البعض دائما فالجزء الشاف
 مشتمل على مفهومين فلو تركبت منفصلة واحدة الخاطئة من هذه المفردات الثلث لكانت
 مساوية ايضا لنقضها فهو طريق ثان في اخذ النقض فان قلت المركبة الكلية عبارة
 عن مجموع قضيتين فكذلك المركبة الجزئية ورفع المجموع انما هو رفع احد الجزئين
 اي احد نقض الجزئين الذي هو مفهوم المراد فكما يكون في نقض الكلية فليكن في نقض
 الجزئية والافعال المرفقة فنقول مفهوم الكلية بعينه مفهوم الكليات المتخالفين بالافعال
 والسلب فاذا اخذ نقضا فما يكون احد نقضيهما مساويا لنقضيهما واما مفهوم
 الجزئية المركبة فهو ليس بمفهوم الجزئية المتخالفين اجبا او سلبا لان موضوع
 الاجبا في المركبة الكلية بعينه موضوع السلب موضوع الجزئية الموجبة لا يجب ان يكون
 موضوع الجزئية السالبة لغيره انما هو بل مفهوم الجزئية بعينها اعم من مفهوم الجزئية

لانه متى صدق الجزئية المتخالفين بالاجبا في السلب مع اتحاد الموضوع صدق
 الجزئية بدون العكس فيكون احد نقضيهما اخص من نقض الآخر فلا يكون مساويا لنقضه
 ولذا اجاز اجتماع المركبة الجزئية مع الكليات على الكذب فان احد الكليات لم يكن دائما
 اخص من نقض المركبة الجزئية والاخص يجوز ان يكذب بدون الاخر فبقا صدق
 نقض المركبة الجزئية ولا يصدق احد الكليات وحده معهما على الكذب كافي
 المثال المضروب فان قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما كاذب فيصدق نقضه مع
 كذبا احد الكليات الاخص من نقضه **قوله** واما الشرطية فنقض الكليات منها الجزئية
 الموافقة لها في الجنس النوع والمخالف في الكيف وبالعكس **قوله** اما الشرطيات فنقض
 الكلية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة في الجنس في الاتصال والافعال
 والنوع اي في الزمور والعناد والاتفاق وبالعكس فنقض الزمورية الموجبة الكلية
 اتفاقية الزمورية الجزئية والعنادية الكلية العنادية الجزئية والاتفاقية
 الكلية الاتفاقية الجزئية وهكذا في باقي الشرطيات فاذا قلنا كلنا كانا ب في د
 لزومية كان نقضه ليس كلنا كانا ب في د لزومية واذا قلنا دائما انما ان يكون ا ب
 اوج د حقيقتة فنقضه ليس دائما انما ان يكون ا ب د حقيقتة وعلى هذا القياس

مفهوم الجزئية لان نقض
 الاخص اخص من نقضه

قال البحث الثاني في عكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا
والثاني اولاً بقاء الصدق والكهنة **قول** من احكام القضايا العكس المستوي هو
عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولاً بقاء الصدق والكهنة
بما هما كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان بدلنا جزئيه فقلنا بعض الحيوان
انسان او عكس قولنا الاثنى من الانسان يحرق قلنا الاثنى من الحيوان قاتل بالجزء
الاول والثاني الحيوان في الذكر لافي الحقيقة فانه جزء الاول والثاني من القضية في
الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول بالعكس لا يصح ان الموضوع يحول لا وصف المحمول
موضوعاً بل موضوع العكس ذات المحمول في الاصل وحول وصف الموضوع فالتبديل ليس
الآن الجزئين في الذكر وفي الوصف العكسي ووصف المحمول لانه الجزئين الحقيقةين لا يمتنع
فعل هذا بل من ان يكون المنفصلة عكس لان جزئيهما متعززان في الذكر والوضع وان اعتبر
حسب الجميع فاذا بدلا احد ههنا بالآخر يكون عكسهما الصدق التعريف عليه لهما من حرا
بأنهما لا يمكن لما لا نقول لانه ان المنفصلة لا عكس لهما فان المفهوم من قولنا انما يكون
العدد زوجاً وانما ان يكون فرداً الحكم على زوجيته بمقتضى فردية من قولنا انما يكون
العدد زوجاً والحكم على فردية العدد بمقتضى الزوجية ولا شك ان المفهوم من مقتضى

فرداً

هذا

هذا لذلك غير المفهوم من مقتضى ذلك لانه فيكون للمنفصلة عكس غير لها في المفهوم
الآن انما لم يكن في مقتضى لم يعتبره فكانا هم ما عنوا بقوله لا عكس للمنفصلة الا
وانما قال الجزء الاول من القضية ثانيا لا يتبدل الموضوع بالجزء كما ذكره بعضهم لشيء
عكس للماهيات والشرطيات وليس المراد ببقاء الصدق ان العكس لا يصلح كونه ان
صادقته في الواقع بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لم يصدق العكس
وانما اعتبر الزوم في الصدق لان العكس لا يمتنع من الوارد في القضية ويستحيل صدق
المفروض ويصدق صدق الآخر ولو اعتبر بقاء الكذب لا يلزم من كذب المفروض
كذب الآخر فمقتضى قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكس هو قولنا بعض
الانسان حيوان والمراد ببقاء الكذب ان الاصل لو كان موجيباً كان العكس بقاء
موجباً وان كان سلباً فبأنه لا يقع الاصطلاح عليه لانهم لم يعوا القضايا
فلم يحدوها في اكثر بعد التبدل صادقة لازمة لا موافقة الكهنة **قال** وانما
السؤال فان كان كليته فسيج متجاوزي الوقيتات والوجوديات والممكنات
والطائفة العامة لا تنكس لا متعلق العكس في اخصها وهي الوقيتة لصدق قولنا
بالضرورة الاثنى من القمر يخفت وقت التبريح لا وانما وكذب بعض المصنفين

لان احد الحكماء قد
مشقة على الاخرى
محيطة

صفة لثوبين ثبت لاحدهما بالفعل دون الآخر فيكون الفوج الآخر متساويا على التلكا اصفه
 بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت اصفه لثوبين في سلبها عنه بالضرورة كما ان يكون
 زيد يكون ممكنا لا غير والحال ثابتا للمفرد دون الحاصل فيصدق الاشئ من مركوب زيد
 بخلاف بالضرورة ولا يصدق الاشئ من الحاصل بمركوب زيد بالضرورة اصدق بعض الحاصل
 زيد بالامكان **قال** ولما المشروطة والعرفية العائستان فيمكن ان عرفية عامة كلية
 لانه اصدق بالضرورة او دائما الاشئ من ج ب ما دام ج دائما الاشئ من ج ب ما
 ب ولا لا بعض ج حين هو ب وهو على الاصل ينج بعض ب ليس هو ج واما الشرط
 والعرفية الحائستان فيمكن ان عرفية عامة كلية لانه بالضرورة لانه بالضرورة
 لازمة للعائتين واما اللازم او فلا لانه لو كذب بعض ج بالفعل اصدق الاشئ
 من ج دائما فيعكس الاشئ من ج دائما وقد كان كل ج بالفعل هذا خلف **قال**
 الشالبة الكلية المشروطة والعرفية العائستان فيمكن ان عرفية عامة كلية لانه
 متى صدق بالضرورة او دائما الاشئ من ج ب ما دام ج صدق دائما الاشئ من ج ب
 ج ما دام ب ولا بعض ج حين هو ب لانه يقبضه ونضمه مع الاصل بان يقول
 بعض ج هو ب وبالضرورة او دائما الاشئ من ج ب ما دام ج بالبيع بعض ب ليس

حين هو ب وانه محال فاش من فيمكن العكس في العكس حتى ونضمه من زعم ان المشروطة العامة
 تنعكس كمتساويا فيمكن لان المشروطة هي التي اوصفت الموضوع فيها وخلص تحقيق الضرورة
 على ما سبق فيكون مفهوم الشالبة المشروطة متناقضات وصف الحمول لمجموع وصف الموضوع
 وفاته ومفهوم عكسها متناقضات وصف الموضوع لمجموع وصف الحمول وذا انه من الممكن ان لا
 لا يستلزم الشالبة واما المشروطة والعرفية الحائستان فيمكن ان عرفية عامة كلية
 باللازم او دائما البعض فانه اصدق بالضرورة او دائما الاشئ من ج ب ما دام ج لا
 دائما اصدق دائما الاشئ من ج ب ما دام ب لا دائما في بعض ج بعض ج بالفعل
 فان اللازم او دائما في القضا باء الكلية مطلقا عامة كلية على ما عرفت واذا اريد بان
 تكون مطلقا عامة خبرية اصدق العرفية العامة وهي الاشئ من ج ب ما دام ج دائما
 لازمة للعائتين ولازم العامة لازم الخاص وان اصدق اللازم او دائما في بعض فلا لانه
 يصدق بعض ج بالفعل اصدق الاشئ من ج دائما وقد كان لا دائما او لا
 كل ج بالفعل هذا خلف واما لا فيمكن ان الى العرفية العامة المقيدة باللازم او دائما
 فالكل لانه يصدق الاشئ من الكاتب يساكن الاصابع ما دام كاتبها لا دائما ويكتب
 الاشئ من الكاتب ما دام يساكنها لا دائما الكذب لا دائما وهو كل يساكن كاتب

ينعكس ان الاشئ من ج ب

بالاطلاق لصدق بعض الشاكن ليس بكاتب دائما لان من لا ك ان ما هو الشاكن دائما
 كالارض **قال** وان كانت جزئية فالشرط والعرفه الخاصان يتعكسان عرفه خاصا
 صدق دائما بعضه ليس بصدق بالضرورة او دائما بعضه ليس بصدق بالضرورة ولا دائما بعضه ليس بصدق بالضرورة
 دمج وبالفعل وببعضه ليس بصدق بالضرورة وليس بصدق بالضرورة لان كان ج حين هو
 ب وب حين هو ج وقد كان ليس بصدق دائما ج هذا خلف وانما اذا صدق الجيم والبا
 عليه وشنا فبانه صدق بعضه ليس بصدق دائما ج ما دام ب لا دائما وهو المعلوم انما البواقي
 فلا تتعكس لانه بصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان وبالصقور وبعض
 القمر ليس بمخفف وقت التربع لاذنما مع كذب عكسها بالامكان العام لكن الصقور
 اخصل بالبط والوقية اخصل بالكلية الباقية شي لم يتعكسا ولم يتعكس شي منها
 لما عرفت ان انعكاس اعم مستلزم لان انعكاسا محاسا **اقول** وقد عرفت ان التواليد
 الكلي سابع منها لا تتعكس وت منها تتعكس التواليد الجزئية لا تتعكس ولا الشرط
 والعرفه الخاصان فانما تتعكسان عرفيه خاصه لانه اذا صدق بالضرورة دائما
 فبعضه ليس بصدق دائما ج لاذنما صدق دائما ليس بعضه بصدق ما دام ب لاذنما
 لاذنما تفرض ذلك البعض الذي هو ج وليس بصدق ما دام ج لاذنما دمج وبالفعل وهو ظاهر

وكتب بحكم الاول واما رد ليس بصدق ما دام ب والامكان ج في بعض اوقات ب فيكون
 في بعض اوقات ج لان الوصفين اذا وافا ذات ثبت كل منهما في وقت آخر وقد كان
 ج ليس بصدق ما دام ج هذا خلف واذا قد صدق ج وب على وقتا فبانه ليس بصدق
 لم يكن ب وبني كالب لم يكن ج صدق بعضه ليس بصدق ما دام ب لاذنما فانما صدق
 على ب وليس ج ما دام ب صدق بعضه ليس بصدق ما دام ب وهو الجزء الاول من العكس
 ولما صدق عليه ان ج وب صدق بعضه ب بالفعل وهو لا بد والعكس في صدق
 العكس بحزبه معا واما التواليد الجزئية الباقية فلا يتعكس شي منها لانها اما
 التواليد الاربع التي هي الدائمات والعلمتان واما التواليد السبع المذكورة فخص
 الاربع الضرورية واخص السبع الوقيية وشي منها لا تتعكس اما الضرورية فلصدق
 بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة مع كذب بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان
 او كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقيية فلصدق بعض القمر ليس بمخفف وقت التربع
 لاذنما وكذب بعض المنصف ليس بغير بالامكان لان كل منصف قمر بالضرورة واذ لم
 لاخص لم يتعكس لانه لان انعكاس الاعتم مستلزم لان انعكاسا لاخص لا يقال قد ثبت
 ان السوال السبع الكلية لا تتعكس وبقره من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان الكلية

اخبر من الجزئية مع انعكاس لا يفسد لزوم انعكاس لا يتم وكان في ذلك كفاية فلا حاجة
 الى التعليل بل لاننا نقول بهذا الطريق ان عدل انعكاس الجزئيات وتبعين الطريق ليس هو
 دائما لما ظهروا **قال** واما الموجبة ككسرة كانت او جزئية فلا انعكاس ككسرة لا احتمالي كون الجواب
 اعم من الموضوع واما في الجهة فالضرورة والديمومية والعامة ان انعكاس جبهية مطلق لانه
 اذا صدق كل ج ب باحدى هذه الجهات الاربع المذكورة فبعض سيج حين هو ب والافلاشي
 من سيج ما اذا مر ب وهو مع الاصل ينتج لاشي من سيج دائما واما في الضرورية والديمومية ما اذا
 ج في العامين وموقع واما الخاصتان فتعكسان جبهية مطلقا فيثبت بالذات واما
 الجبهية المطلقة فلكونها لازمة لعامةها واما في الدوامية والاصل الكلي لانه لو كذب
 صدق كل سيج دائما فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كما في ج ب
 ما اذا مر ج بالفتح كلب ب باما ونضمه الى الجزء الثاني وهو قولنا لاشي من سيج ب بالاطلاق العامة
 فينتج لاشي من سيج ب بالاطلاق العامة فيلزم اجتماع التبعين وموقع وهذا الجواب فنخرج
 وهو لا يوجب الفصل ولا التكان ج دائما وب دائما لدوامه لا يبدل والجزء يمكن الدوام في الجواب
 الاصل بالذات واما الوجودية وان والاطلاق العامة فتعكس مطلقا عامة
 لانها اصدق كل ج ب باحدى جهات الجمل المذكورة فبعض سيج ب بالاطلاق العامة

والافلاشي من سيج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشي من سيج دائما وهو مع القول ما امر
 كان حكم التوازي واما الموجبات فهي لا تعكس في الحكم ككسرة سواء كانت كلية او جزئية فيكون
 يكون الجواب اعم من الموضوع واستماع حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل انسان حيوان
 تعكس كليا كما في اشياء في الجهة الضرورية والديمومية والعامة ان انعكاس جبهية مطلق
 بالخاص فماذا اصدق كل ج ب باحدى جهات الجمل الاربع اي بالضرورة او دائما او ما اذا
 ج وجب ان يصدق بعض سيج حين هو ب الا لصدق نفسه وهو لاشي من سيج ما اذا مر
 ب وهو مع الاصل ينتج لاشي من سيج دائما ان كان الاصل ضروريا او دائما او ما اذا مر ج
 ان كان احدى العامين وموقع وليس لاحد ان يمنع استحالة البناء على جواز البناء لاشي من نفسه
 عند عدمه لان الاصل لا يمتنع اذا اصدق بالضرورة او دائما كل ج ب با بعضه بل اذا
 ج لا دائما اصدق بعض سيج حين هو ب لا دائما اما الجبهية المطلقة وهي بعض سيج
 حين هو ب فلكونها لازمة لعامةها واما الدوام وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق
 فلا يتركب لصدق كل سيج دائما ونضمه الى الجزء الاول من الاصل فتكذب كل سيج دائما
 او بالضرورة او دائما كما في ج ب ما اذا مر ج بالفتح كلب ب باما ونضمه الى الجزء الثاني الذي
 بعد الدوام ونقول كل سيج دائما لاشي من سيج ب بالاطلاق لاشي من سيج ب بالاطلاق

موجب فكون ج ضرورة
 ولما كان تعكسا مطلقا

فلو صدق كل شيء بلو صدق كل شيء بـ دائماً لا شيء من بـ بالاطلاق فانه اجتماع التقيضين
وهو محتمل اذا كان الاصل كلياً امثلاً اذا كان جزئياً فلا يتم فيه هذا البيان لان جزئياً هو
والجزئ لا يفتح فكبره الشكل الاول على ما استعمله فلا يقد من طريق آخر وهو لا فراض بان
تفرض الذات التي صدق عليها ج وب ما دام ج دائماً فذهب وهو ظود وليس ج بفصل
والا لكان ج دائماً فيكون ب دائماً الا اننا حكمنا في الاصل انه مرتباً بـ دائماً وقد كان ب دائماً
فذا حلف واذا صدق عليه ذهب وليس ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل
مفهومه لا دام العكس ولو اجري هذا الطريق في الاصل الكلي وانضم على البيان في الاصل
الجزئي ليمتد وكفى على ما لا يخفى الوقتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكسان
مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج بل حدى الجملات الخمس فبعض ج ب بالاطلاق والافلا
من ج ب دائماً وهو الاصل ينتج لا شيء من ج ب دائماً وهو ج دائماً وان شئت يمكن
تفصيل العكس في الموجبات لصدق تفصيل الاصل والاختصاص اقول للمقوم في بيان
عكس انقضائنا ثالث طرفي طريق الخلف وهو ضم تفصيل العكس مع الاصل ينتج مخالفاً
والا فلا من وهو ذات الموضوع شيئاً معينا وحمل وصف المحمول والموضوع عليه يحصل
مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات والتوالي المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف

الخالف فانه يعلم الجميع والثالث طريق العكس وهو ان يعكس تفصيل العكس ليحصل ما ياتي في
الاصل فلما تميز فيها سبق على الطريقين الاولين حاول التفتيش على هذا الطريق ايضاً فقلت
ان يعكس تفصيل العكس في الموجبات لصدق تفصيل الاصل والاختصاص فتان الاصل
اذا كان كلياً ونفرض عكس سلب كل يعكس التقيض كنفسه وقد لكم كلياً وهو اخضع من تفصيل
الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقة عامة انعكس تفصيل عكسها الى ما ياتي انقضائنا لان
تفصيل عكسها سلباً كلياً دائماً وهو يعكس كنفسها الى ما ينقضها وان كان احد
الانقضائين الباقية انعكس تفصيل عكسها الى ما هو خضع من نقض انقضائنا في الدائمين
والعامةين والخاصتين فلان تفصيل عكسها غير عامة وهي تعكس الى العرفية العامة
ليخضع من نقض انقضائنا واما في الوجوديتين والوجوديتين فلان تفصيل عكسها سلباً دائماً
وعكسها الخضع من نقض انقضائنا امثلاً اذا صدق بعض ج ب بالاطلاق لصدق بعض ج ب
بالاطلاق والافلا لا شيء من ج ب دائماً وينعكس الى لا شيء من ج ب دائماً وهو تفصيل بعض
ج ب بالاطلاق في بلو اجتماع التقيضين واذا صدق بعض ج ب بالضرورة فبعض ج ب
حين هو ب والافلا لا شيء من ج ب ما دام ب بالافلا لا شيء من ج ب ما دام ج وهو اخضع من تفصيل
بعض ج ب بالضرورة اعني قولنا لا شيء من ج ب بالاسكان وعلى هذا القياس وانما يخص

فلا يثبتها الا من بين ما علمت به
الوجوب بخلافه

هذا الطريق بالموجبات كما توفقت بيان انعكاسها على عكس التوابع قالوا وانما الكائن
فيها التامة لا انعكاس وعدم غير معلوم لتوفقت البرهان المذكور للاعكاس فيها على انعكاس
التسالية الضرورية كنعسها وعلى انتاج الضعفي الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل
الاول لا تميز كل خاصا غير متحقق وعدم الظفر بدليل يوجب الاعكاس وعدمه اعلم
قد تاه المتطعنون ذهبوا الى انعكاس الممكنة من ممكنة طاعة واستدلالا عليه بوجود
الحال فانه اذا صدق بعض بيا بالامكان صدق بعض بيا بالامكان العاقل والاول
من بيا بالضرورة ونعنه من الاصل ونقول بعض بيا بالامكان ولا شيء من بيا بالضرورة
يلحق بعض بيا بالضرورة وانما هي الاقراض ويمن بعض ذات بيا وبذلك
بالامكان ووج بعض بيا بالامكان وهو ملط وثالثها العكس فانه لو كذب بعض بيا
بالامكان فلا شيء من بيا بالضرورة وينعكس الى الاشئ من بيا بالضرورة وقد كان بعض
بيا بالامكان فيجمع النقصان وهذا الدلائل لا يتم اما الاول لان فلتوفقها اصل
انتاج الضعفي الممكنة من الشكل الاول والثالث وسنفرقها عتبة وانما الثالث
فلتوفق على انعكاس التسالية الضرورية كنعسها وقد بين انها لا تنعكس للاذات
فلا لم يتم هذا الدلائل ولم يظفر المع بدليل يدل على انعكاس على عدمه وتوفق فيه

لان بيان انعكاس
به موقوف على عكس
الموجبات كما توفقت
صحة

واعلم ان اعترنا الموضوع بالفعل على مذهب الشيخ فظهر عدم انعكاس الممكنة
لان مفهوم الاصل انما هو بيا بالفعل بيا بالامكان ومنه هو العكس انما هو بيا بالفعل
بيا بالامكان ويجوز ان يكون بيا بالامكان لا يخرج من القوة الى الفعل اصلا فلا يصدق
العكس مما يصدق له المثل المذكور في التسالية الضرورية فلا يصدق كل حار مركب
فيلد بالامكان ويكذب بعض ما هو مركب فليد بالفعل حار بيا بالامكان لان كل ما هو
مركب فليد بالفعل فليس بالضرورة ولا شيء من الفرس حار بيا بالضرورة فلا شيء مما هو
فليد بيا بالضرورة اما ان اعترنا بيا بالامكان كما هو مذهب الفاضل في منعكس الممكنة
كنفسها لان مفهومها انما هو بيا بالامكان فهو بيا بالامكان فاما هو بيا بالامكان ج بالامكان
لا محالة فينتج لك من هذه المباحث ان انعكاس التسالية الضرورية كنعسها مستلزم
بالانعكاس الممكنة الموجهة كنعسها وبالعكس كذلك بطريق العكس قالوا وانما
الشرطيات فالمشكلة الموجهة تنعكس موجهة جزئية والتسالية الكلية تسالية كلية
او لو صدق نقض العكس لا يضمن مع الاصل قياسا استحقا للحال وانما التسالية الجزئية
فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان فليد حار فليد انسان مع كذب العكس ولما
المتفصلة فليد حار فليد العكس لعدم الاستدلال بين جزئها بالطبع اقول والشرطيات

المتصلة ان كانت موجبة فمساوية كانت موجبة كلية او موجبة جزئية تنعكس موجبة جزئية
 وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية بالتحالف فانه لو صدق بعضها العكس لا ينظم مع اصل
 قياسا متبعا للقياس اما اذا كانت موجبة فلا تترادف صدق كل اكان ابا بعد يكون اذا كان
 ابا فجد وجب ان يصدق قد يكون اذا كان جد فاب والافليس البشر اذا كان جدي فاب و
 مع اصل هكذا قد يكون اذا كان ابا فجد وليس البشر اذا كان جدي فاب بنفج قد لا يكون اذا كان
 ابا فاب وهو مخرج ضرورة صدق قولنا كلما كان ابا فاب واما اذا كانت سالبة فلا تترادف
 اذا صدق فليس البشر اذا كان ابا فجد وجب ان يصدق فليس البشر اذا كان جدي فاب والافليس
 يكون اذا كان جدي فاب وهو مع اصل بنفج قد لا يكون اذا كان جدي فاب فاب واما
 لم تنعكس الموجبة الكلية لموازاة ان يكون التماثل اعم من المقدور واستناع استدلال العالم للحاصل
 كلما كقولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وعكسه كلما كان كاذبا واما التباينة الجزئية
 فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون الشيء حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد
 لا يكون اذا كان هذا انسانا كان حيوانا لانه يصدق كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
 هذا اذا كانت المتصلة لزومية اما اذا كانت تفاقية فان كانت خاصة لم يقدح عكسها
 لان معناها موافقة صادق لصدق وكلما ان هذا الصادق موافقة ذلك الصادق

فيصير

كذلك يوافق هذا ولا فائدة في وارتكازت عامة لم ينعكس لموازاة موافقة الصادق للصدق
 بدون العكس حيث لا يكون التقدم بمصادقا واما المتصلات فلا يمتد بها العكس
 لعدم استبانة جزئها بحسب الطبع وقد عرفت ذلك في صدر البحث قال المتصلة
 في عكس لبعضها ومعبارة عن جعل الجزء الاول من القضية يقضي لشيء والثاني في
 خبر الاول مع مخالفته لاصح في الكيف وموافقة في الصدق اقوال قال قدمنا
 المذهبين فكل التقضي من جعل يقضي الجزء الثاني جزء الاول ويقضي الاول ثانيا
 مع بقائه الكيف والصدق بخلافه اذا قلنا كل انسان حيوان كان عكسه كل ما ليس بحيوان
 ليس با انسان وحكم الموجبات فيه حكم التوازلية العكس المستوي وبالعكس حتى انكوت
 الكلية تنعكس كمنطقا فاذا صدق قولنا كل ج ب تنعكس الى قولنا كل ما ليس بـ ج
 والافليس بـ ج وبالعكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ج ليس بـ ج وقد كان كل ج
 ب فذلك خلف وينضم الى اصل مكذبا بعض ما ليس بـ ج وكل ج ب بنفج بعض ما ليس بـ ج
 ب وانه مح والموجة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذا في بعض
 الانسان لا حيوان والتماثلة كلية كانتا وجزئية تنعكس الى ما ليس بـ ج فاذا قلنا
 لا شيء من ج ب وليس بعضه ب فليصدق في ليس بعض ما ليس بـ ج ولا في كل ما ليس

باليسج وتنعكس بعكس التفضيل قولنا كل ج وقد كان لا شيء من ج بل وليس بعض
 ج ب هذا خلاف وهكذا الشرطية المستقلة الموجبة الكلية تنعكس كقوله لا شيء اذا صدق
 كلما كان ا ب فكل ج كل ا ب لم يجد له يمكن ا ب والاشياء ما لا اذ مع بقائه الملزوم
 لان انما في الملزوم وهو ما يهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا
 قد يكون اذا كان الشيء حيوانا ما كان لا انسانا وكذا قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسا
 لم حيوانا والشايبان ينعكسان الرسالة جزئية لانه اذا صدق ليس بشيء فقد لا يكون
 اذا كانت ا ب فقد لا يكون اذا لم يكن ج د لم يكن ا ب والا فكلما لم يجد له يمكن ا ب وتنعكس
 بعكس التفضيل الى كلما كان ا ب كان ج د وقد كان ليس لشيء او قد لا يكون اذا كان ا ب ج د
 فقد خالف قال المتأخرون لانهم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ببعض غاية
 ما في الباب انه يلزم صدق قولنا ليس بعض ما ليس باليسج لكنه لا يلزم منه صدق
 بعض ما ليس ب ج لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المستقلة وصدقوا لاعم
 لا يستلزم صدق لخص فليكنوا تلك الطريقة غير التعريف الى ما عرفت بالمعروف
 جعل الجزء الاول من القضية نقض الثاني والثاني عين الاول مع عطف الاصل في
 الكذب وموافقا لصدق قالوا ومن القضية هي هنا هي التي يحصل بعد هذا التبدل

بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي فانها هي الاصل اعني ناخذ الجزء الثاني
 من الاصل ونجعل الجزء الاول نقضا له وناخذ الجزء الاول من الاصل ونجعل الثاني
 عكسه فاذا حاولنا عكس قولنا كلما كانت احيوانا اخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الثاني عكسه
 فنحصل الاشياء ما ليس حيوانا باقسان وهي القضية المطلوبة من العكس والاضحى ان يقال
 انه جعل نقض الجزء الثاني من الاصل اولين للجزء الاول ثانيا مع عطف القضية في الكذب
 والموافق في الصدق قالوا اما الموجبات فان كانت كلية فبمعنى متفاد هي
 التي لا تنعكس سواء اباها بالعكس المستوي فلا تنعكس لانه يصدق بالقضوية كل متكرر
 ليس بخفيف وقت التبريج لا دائما دون عكسه لما عرفت وتنعكس القسورية والذات
 بذات كلية لانه اذا صدق بالقسورية او دائما كلما ج ب فلا تما لا شيء من اليسج ج ب
 فبعض ما ليس ب ج ب بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب فهو ب بالقضوية
 ولذا تما في الدائمة وهو ج واما المشروطة والعرفية العاشران فينعكسان عرفت في عامة
 كلية لانه اذا صدق بالقضوية او دائما كلما ج ب ما ا م ج فلا تما لا شيء من اليسج ج ب
 ليس ب الا بعض ما ليس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب
 فهو ج حين هو ليس ب وهو محال واما الخاصيتان فينعكسان عرفت في عامة لانه في بعض

اما العرفية العامة فالاستلزام العام بين اياها وانما قيد اللاد واما قلنا يصدق بعض
 ما ليس بواجب بالاطلاق العام ولا بالاشي من ليس بواجب دائما فيعكس الى الاشئ من ليس
 دائما وقد كان الاشئ من بواجب بالفعل يحكم اللاد واما ويلزم كل بواجب هو ليس بواجب بالفعل لوجود
 الموضوع هذا خلف **القول** على انما المتأخرين حكم الموجبات حكم السوالية عكس المستوى
 بدون العكس فالموجبات ان كانت كلية فالسبع التي لا تعكس سواها بالاعكس المستوى
 لا تعكس لان الوقيية الخاصة هي لا تعكس سواها بالاعكس المستوى لصدق قولنا
 بالضرورة كل قول ليس بخائف وقت التزيع لا دائما مع كذب عكسه وهو ليس بواجب الخائف
 بالامكان العام لما عرفت من ان كل منصف قبال ضرورة واذ لم تعكس لوقية لا يعكس
 شئ من السبع لان عدو انعكاس لا يخفى يستلزم عدو انعكاس لا عظم لما عرفت من و
 الضرورية والدائمة بتعكس ان دائمة كلية لانه اصدق بالضرورة او دائما كل بواجب
 لا شئ ما ليس بواجب والا فبعض ما ليس بواجب بالفعل ونضه الى الاصل ونقول بعض ما ليس
 بواجب بالفعل وبالضرورة او دائما كل بواجب ينتج بعض ما ليس بواجب بالضرورة ان كان
 الاصل ضروريا واما ان كان الاصل دائما فواجب بالضرورة لا تعكس كنعكس الا
 بصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب زيد فرب مع كذب لا شئ ما ليس بواجب

مركوب

مركوب يد بالضرورة لصدق قولنا بعض ما ليس بواجب مركوب زيد بالامكان العام
 وهو الحاد والمشرط والعرفية الخاصة بتعكس ان عرفية عامة كلية لانه اذا قلنا بواجب
 او دائما كل بواجب ما دائما بواجب لا شئ ما ليس بواجب ما دائما بواجب والا فبعض ما ليس
 بواجب حين هو ليس بواجب ويقتض مع الاصل هكذا بعض ما ليس بواجب حين هو ليس بواجب بالضرورة
 او دائما كل بواجب ما دائما بواجب ينتج بعض ما ليس بواجب حين هو ليس بواجب وانما خلف و
 المشرط طمة والعرفية الخاصة بتعكس ان عرفية عامة لادائمة في البعض فاذ اصدق
 بالضرورة او دائما كل بواجب ما دائما فواجب لا شئ ما ليس بواجب ما دائما بواجب لادائمة
 في البعض اما لصدق قولنا لا شئ ما ليس بواجب ما دائما بواجب فانه لازم للعائدين و
 لازم العام لانه الخاص وانما اللاد واما في البعض اي بعض ما ليس بواجب بالاطلاق العام
 فلا لانه لولا لصدق لا شئ ما ليس بواجب دائما فيعكس الى قولنا لا شئ من ليس بواجب دائما
 وقد كان لاد واما الاصل لا شئ من بواجب بالفعل المستلزم لقولنا كل بواجب هو ليس بواجب بالفعل
 لا يستلزم الالبسة البسيطة الموجبة المبدولة عند وجود الموضوع الذي تخفى بها
 سلب الجواب الاصل لكن كل بواجب هو ليس بواجب بالفعل صادق ملزوم في كذب
 لا شئ من ليس بواجب دائما فيكون اللاد واما في البعض حقا قال وان كانت جزئية

فالحاشان تنعكسان عزيمة خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ما اذا
 ج لا دائما فنرضي الموضوع وهو ج وقد ليس ببالفعل للادوام ثبوت البناء لمولس ج
 ما اذا لم ليس ببالفعل لان كان ج حين هو ليس ب وليس ج حين هو ج وقد كان ب ما اذا ام ج
 خلف ج بالفعل في بعض ما ليس ب ليس ج ما اذا لم ليس ب لا دائما وهذا المطلب والمطلوب²
 فلا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان هو ليس بانسان بالضرورة المطلقة وبعض
 القمر ليس مخفف بالضرورة الوقتية دون عكسها وسمى لم تنعكس في انعكس شي منها
 لما عرفت لا العكس المستوي اقول الخاصتان الموجبات الجزئية تنعكسان عزيمة
 خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ما اذا ام ج لا دائما بعض ما ليس
 ليس ج ما اذا لم ليس هو ب لا دائما لاننا نرضي ذات الموضوع وقد ليس ب بالفعل
 لا دوا ولا اصل ب ليس ج ما اذا لم ليس ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس فهو
 ليس ب في بعض اوقات كونه ج وقد كان ب في جميع اوقات كونه ج وهذا خلف ودي
 بالفعل وهو لا اذا صدق على دائمة ليس ب وانه ليس ج ما اذا لم ليس ب فبعض ما ليس
 ب ليس ج ما اذا لم ليس ب وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق عليه نتيج بالفعل في بعض
 ما ليس ج بالفعل وهو مغفورا للادوام فيصدق العكس بجزئية وهو المطلب والمطلوب³

الجزئية الباقية فلا تنعكس لان الوقتية اخف السبع والضرورة اخف الاربع التي هي الدائمة
 والعامةتان وهما لا ينعكسان واما الضرورية فاصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان
 هو ليس بانسان بدون عكس وهو بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام لصدق
 كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقتية فلا يصدق بعض القمر هو ليس مخفف⁴
 مع كذب بعض المتخفف ليس بقمر بالامكان لان كل مخفف قمر بالضرورة ومتى لم
 لم ينعكس شي من الموجبات الجزئية لما عرفت فاما قال واما السوالب فكلمة كانت
 او جزمية فلم تنعكس ككلمة لاحتمال كون الموضوع اخف من يقبض الجول وتنعكس الخاصة
 جزمية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لشي من ج ب ما اذا ام ج لا دائما فنرضي
 الموضوع وهو ليس ب بالفعل ج في بعض اوقات كونه ليس ب لانه ليس ب في جميع اوقات
 كونه ج فبعض ما ليس ب وهو ج في بعض احيان ليس ب وهو المدعى واما الوقتية بان
 الوجود بان فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لشي من ج ب باحدى هذين اللفظين
 نرضي الموضوع وهو ليس ب بالفعل ج فبعض ما ليس ب فهو ج بالفعل وهو المطلب
 وهكذا كونه ج منها اقول اما السوالب فكلمة كانت وجزئية لم تنعكس ككلمة
 لاحتمال ان يكون يقبض المحسوس من الموضوع واستناع ايجاب لا اخف لكل افراد ال⁵

كقولنا لا شيء من الانسان يخرج من غير ان يخرج من الانسان فاستنع ان تنعكس الى كل ما لا يخرج
 انسان فتعكس الخاصة انسان حبيبة مطلقة فلا تزداد صدق بالضرورة او اذا انما لا شيء من
 شيء او ليس بعصبة ما دامح كذا انما فلا يصدق بعض ما ليس به جيب هو ليس به لان رآ
 الموضوع موجود لئلا لا يلدو وام عليه فنفسه وقد ليس به وهو مفهوما للجزء الاول
 ووجه في بعض اوقات كونه ليس به لانه كان ليس به في جميع اوقات كونه جيا فاذ صدق على
 ذاته ليس به وانج في بعض اوقات كونه ليس به في بعض ما ليس به جيب هو ليس به هو
 المذموم هذا في الكتاب والصواب انهما ينعكسان حبيبة لاذ انما اما الحبيبة
 فاما ذكرنا الاولاد وام فلا تزداد صدق على وليس به بالفعل والاول كان جيا انما فيكون
 ليس به دائما الاولاد وام سلب لئلا يلدو ام الجسم وقد كان ليس به لاذ انما هذا خلف
 واذ صدق على ذاته ليس به وان ليس به بالفعل صدق بعض ما ليس به ليس به بالفعل
 وهو مفهوما للادوام اما الوقتية انسان والوجه في ان تنعكس مطلقة عامة لانه
 اذا صدق لانه اذا صدق لا شيء من شيء او ليس بعصبة لاذ انما باحدى هذه الهمات
 وجبان يصدق بعض ما ليس به بالاطلاق العام لاذ انما فنفس الموضوع وقد ليس به
 وهو مفهوما للجزء الاول ووجه بالفعل بحكم الاولاد وام بعض ما ليس به بالاطلاق

وهو المطاوع انما لم يتعد قبل الاولاد وام والضرورة ان العكس لجواز ان يكون جيا لضرورة
 فلا يصدق وليس به بالامكان كقولنا ليس بعصبة انسان بالاكاتب بالضرورة مع كذب
 بعض الكاتبة انسان لاذ بالضرورة لان كل كاتبة انسان بالضرورة قال واما انوار
 السؤال والشرطية من جهة كانت او سلبية فغير معاومة لا انعكاس لعدم الظفر بالبركة
اقول من الناس من ذهب الى انعكاس السؤال الباقية والشرطيات اما انعكاس
 الفعليات منها فلا تزداد صدق لا شيء من جيب بالاطلاق في بعض ما ليس به بالاطلاق
 ولا فلا شيء من ليس به جيا انما فلا شيء من جيب ليس به دائما ويلزمه كل جيب دائما
 وقد كان لا شيء من جيب بالاطلاق واما انعكاس الممكنين فلا تزداد قلنا لا شيء من جيب
 ب بالامكان العام او الخاص في بعض ما ليس به بالامكان العام ولا فلا شيء من جيب
 ليس به بالضرورة فلا شيء من جيب ليس به بالضرورة فدخل فيه كل جيب بالضرورة وهو بيتا
 الاصل واما انعكاس الشرطية الموجبة فلا تزداد صدق كل ان كان جيبا فليس البتة
 اذا لم يكن جيبا وكان اب والاف قد يكون اذا لم يكن جيبا وكان اب وهو مع الاصل بفتح قد
 اذا لم يكن جيبا ووجه في ان تنعكس لاقولنا قد يكون اذا كان اب لم يكن جيبا فيكون اب ملزوما
 للمنفصلين واما انعكاس الشرطية السالبة فلا تزداد قلنا ليس البتة اذا كان اب نقيدا

وهذا خلف

فقد يكون اذا لم يكن ج د فاب فليس التبع اذا لم يكن ج د فاب فقد لا يكون اذا كان اب
 لم يكن ج د ويلزمه قد يكون اذا كان اب ج د وهو ما يقتضي الأصل ولما لم يتم هذه الدلائل
 عند المعاد لم يظهر دليل على ان لا يكون ج د فاما ما لا دليل الا في فلو انما
 لا يتم ان قولنا الاشئ من ج ليس بامنا يستلزم كل ج ب د فاما ان التبع للمعدلة
 لا يستلزم الوجبة المستلزمة واما الشاف فلو انما لا يتم ان قولنا الاشئ من ج ليس بامنا
 تنعكس لبقولنا الاشئ من ج ليس بامنا ضرورة ما عرفت من ان التبع للفرعية
 لا تنعكس بنفسها ولان سلبنا ه لكن لا يتم استلزام الاشئ من ج ليس بامنا ضرورة كل ج
 ب ب بالضرورة وسند الجمع ما مر فاما الثالث فلو انما لا يتم استلزامه فلو انما قد يكون
 اذا لم يكن ج د ج وبتوث الملازمة للفرعية من ج كل امرين ولو كانا نقضين بمران من
 الشكل الثالث وهو ان كل تحقق النقيضان تحقق احدهما وكما تحقق النقيضان
 تحقق الآخر فقد يكون اذا تحقق احدا النقيضين تحقق الآخر ولا يتم ايضا استلزام اب
 للنقيضين ج لجواز ان يكون اب محالا او محال جازان يستلزم المحال واما الرابع فلا
 ولا فلو انما قد لا يكون اذا كان اب لم يكن ج د يستلزم وقد يكون اذا كان اب فلو انما
 ان يكون الشئ ملازمة لاحد النقيضين فان اكل زيد لا يستلزم لا كل عمرو ولا ينفخه

قال البحث الرابع في تلازم الشرطيات اما المتصلة بالوجبة الكلية فليست ملازمة منفصلة
 مانعة الجمع من عين المقدمة ونقيض التالي ومانعة الحلو من نقيض المقدم وعين التالي
 متعاكسين ملحقا بالابطال للزوم والانعصال بالانفصال الحقيقية فليست ملازمة
 اربع متصلات مقدمة اثنين عين احدهما لخرين واما لهما نقيض لآخر ومقدمة اخرى
 نقيض احدهما لخرين واما لهما عين الاخر وكل واحدة من غيرها لحقيقة مستلزمة
 للآخرى مركبة من نقيض الجزئين **اقول** المراد بالمتصلة في هذا الباب اعني اب
 تلازم الشرطيات للزوم وبها المتصلة العنصرية فتصدق للزوم الكلي بين امرين
 يصدق منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم ومنع الحلو بين نقيض الملزوم و
 عين اللازم وهذا ان انفصالا لا ينعكسان على الزوم اى متى تحقق منع الجمع بين
 امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما للنقيض الآخر متى تحقق منع الحلو بين
 امرين يكون نقيض كل منهما مستلزما لعين الآخر اما ان الزوم بين امرين يستلزم
 الانفصال فلا لولا ذلك لابطال الزوم بغيره فاما على تقدير الزوم بين امرين لولا
 منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم لجاز ثبوت الملزوم مع نقيض اللازم
 ووقع الملزوم بدون اللازم فيقتل الملازمة بينهما وكذلك لولا يصدق منع الحلو

فمحقق

بين بعض المذموم وبين اللازم مجازا لا نقاش في بعض المذموم وبين اللازم فيجوز ثبوت المذموم
 بدون اللازم فينطلي الملازمة بينهما هذا الخلف وإنما ان الانفصال بين متعاكسان على
 اللازم فلا تلازم لطل لا انفصالا فانه اذا تحقق منع الجمع بين امرين فلو لم يجز ثبوت بعض
 الآخر على تقدير عين كل منهما لما ثبتت عين الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماع العينين
 فلا يكون بينهما منع الجمع وكذلك اذا تحقق منع المذموم بين امرين فلو لم يجز ثبوت عين لا
 على تقدير بعض كل منهما لما ثبتت ثبوت بعض الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما
 فلا يكون بينهما منع الخلو والمفصلة الحقيقية تستلزم اربع مستلزمات مقدم
 عين احد الجزئين وتاليهما فيفيض الآخر ومقدّمه لخرين بعض احد الجزئين وتاليهما
 الآخر متى صدق الانفصال الحقيقي بين امرين استلزم عين كل واحد منهما فيفيض
 الآخر فيفيض كل واحد منهما عين الآخر اما الاول فانه لو لم يجز ثبوت بعض الآخر على
 تقدير عين كل واحد منهما لما ثبتت عين الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما
 وكان بينهما انفصال حقيقي هذا الخلف وان الثاني فلا تلازم لوجوب ثبوت عين لا
 على تقدير بعض كل واحد منهما لما ثبتت ثبوت بعض الآخر على تقدير بعض كل واحد منهما
 فيجوز اجتماع الجزئين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي والمقدّم خلافا لهذا الخلف

واحدة

وكلا واحد من غير الحقيقة بل من مائة الجمع والخلو يستلزم الآخر من بعض جزئياتها
 صدق منع الجمع بين امرين صدق منع الخلو بين بعضيهما فانه لو جاز اجتماع البعضين
 لجاز اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع ومنها صدق منع الخلو بين امرين صدق
 الجمع بين بعضيهما فانه لو جاز اجتماع البعضين لجاز اجتماع العينين فلا يكون بينهما
 منع الخلو قال المقادير في القياس في بعضا آخره فصول الفصل الاول في تعريف القياس
 فاقسامه القياس قول من لفت من قضاياها اذا سلمت لزوم بعضها لغيرها قول اخر قال المقصد
 والمطلب لا يخل من الفن الكلام في القياس لانه العدة في استحصال المطالبات تصدق
 انه قول من لفت من قضاياها اذا سلمت لزوم بعضها لغيرها قول اخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حاش
 فانه قول مركب من قضيتين اذا سلمت لزوم بعضها لغيرها ان العالم حادث فالتقول هو المركب
 المقوم على امرين جند القياس المعقول وانما المقبوط هو جند القياس المقبوط والمركب
 القضائي اما في قضيتيه واحدة وليست اولى القياس البسيط المؤلف من قضيتين كما ذكرنا في القياس
 المركب من قضائيه اثنتين كاسحق واحترق من القضية الواحدة المستلزمة لغيرها
 المشدوى وعكسها فيقضيتها فانه لا تستقيم استا او قوله اذا سلمت استا ان ذلك التقضا
 لا يجب ان يكون مسلمة في نفسها بل يجب ان يكون محتملا لمعناها قول اخر لا بد من

المتوحد القياس الصادق المقدمات وكذا هذا كقولنا كل انسان حجر وكل حجر جوفان فان ما بين
 المقدمات وان كذبنا الا انها بحيث لو سلمت الوتر عنها ان كل انسان حمار وتولد لزم
 منها مخرج الاستقراء والمبطل فان مقدمتهما اذا سلمت لا يلزم عنها شي طر لا مكان فخلت
 مدلولها ما فيها وقوله لانه يخرج به عما يلزم لانه بل بواسطة مقدمه غير مبطل في القياس
 المساوات وهو ما يتركب من قضيتين متعلقين بمحمول ولها يكون موضوع الاخرى كقولنا
 انسانا ولب وب ساو ج فانها يستلزم ان انا مساو لـ ج لكن لا لانهما بل بواسطة مقدمه
 غريبة وهي ان كل مساو لمساو مساو ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام لاجب مقتضى
 هذه المتابعة كما في قولنا املزوم لب وب ملزوم لـ ج فاملزوم لـ ج لان ملزوم الملزوم ملزوم
 وقولنا الذئ في الحقة في البيت فالذئ في البيت لان ما في الشيء الذي هو في البيت
 اما اذا لم تصدق تلك المقدمة فلم يحصل منه شيء كما اذا قلنا املزوم لب ج بملزوم لـ ج
 منه ان املزوم لـ ج لان ملزوم الملزوم لا يجب ان يكون مبايناً وكذلك اذا قلنا انصف
 ب وب نصف ج لم يحصل من ان نصف ج لان نصف النصف لا يكون نصفاً وقوله
 قول المراد اذ بان القول اللازم يجب ان يكون مغايراً للحل واحدة من المقدمات فانه
 لو لم يعتبر ذلك في القياس لزم ان يكون كل قضيتين قياسات كيف كانتا استلزامهما

احدهما وهذا الحق منقوض بالقضية المركبة المستلزمة لبعكها او عكس بعضها فان
 يصدق عليها انها قول مؤلف من قضيتين يستلزم لانه قول اخر لكن لا يقي قياساً
 قال وهو استثنائي ان كان عين النتيجة او بعضها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا ان كان
 هذا الجسم فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وفي بعضها مذكوراً فيه ولو قلنا ان كل جسم متحيز
 فليخرج ليس بجسم وب بعضها مذكوراً فيه وانما ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف
 وكل مؤلف حادث فليخرج كل جسم حادث وليس هي ولا بعضها مذكوراً فيه **وقول**
 القياس ما استثنائي او افترافي لانه انما ان يكون عين النتيجة او بعضها مذكوراً فيه بالفعل
 او لا يكون شئ منها مذكوراً فيه بالفعل فالاول استثنائي كقولنا ان كان هذا الجسم فهو متحيز
 لكنه جسم فليخرج متحيز وهو عينه مذكور في القياس ولكنه ليس مستخرج فليخرج ان ليس بجسم
 اي قولنا ان جسم مذكور فيه وانما استثنائي لانه لا شئ له على جري الاستقراء اعني كقولنا
 انما في مؤلف كقولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فالجسم حادث فليس هو ولا بعضها
 في القياس بالفعل وليست في افترافي لانه لا في الحد وفيه وانما قيد ذكر النتيجة او بعضها في
 التعريف بالفعل لانه اذا لم يقيد بالافترافيات في حد القياس لا استثنائي في النتيجة
 مركبة من مادتين وهي طرفاها من صيغتين وهي هاتان التابقتين مادتهما مذكورتان في الاستدلال

ومادة الشيء ما حصل بالقوة فيكون الشيء المذكور فيهما بالقوة فلا يكون له الشئ
 في التعريف لا تغض تعريف الاستثنائي منها وتعريف الآخر في جملة الآخر
 لا بد وهو ما بطلان تعريف القياس وبطلان نسبة الشيء إلى الشيء لأن الاستثنائي لا يكون
 قياسا بطلان التقسيم والآن نسبة الشيء إلى نفسه والى غيره وان كان قياسا بطلان التعريف
 لا بد اعتبار بيان يكون القول للآخرين معناه لكل واحدة من المقدمات وإذا كان النتيجة المذكورة
 فالقياس بالفعل لا يمكن مقابلة لكل واحدة من مقدماته لأننا نقول لا بد من النتيجة إذا كان
 المذكورة فالقياس بالفعل لا يمكن مقابلة لكل واحدة من المقدمات وإنما يمكن كذلك
 لو كان الشيء جزءا المقدمه مع وجودها في المقدمه في القياس الاستثنائي ليس فذلك الشئ
 كما لا بد استلزامه لوجود التقابل والآخر الشيء وتبعضها فبعضها لاحتمالها الصدق
 والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي ليس ببعضها فبعضها من النتيجة وتبعضها
 فيه مذكور بالفضل لأننا نقول المراد بذلك ان يكون طرفا النتيجة او تبعضها مذكورين
 بالترتيب الذي في النتيجة وعلى هذا فلا إشكال **قال** وموضوع المطالب فيه حتى اصغر
 وهو لا يكون والعصبة التي جعلت جزء قياس في مقدمه من المقدمات التي فيها الاصغر
 تسبق الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والمذكور بينهما احدا اوسطا وانما ان الصغرى بنا

يتبع الاشكال

سبح

ليس في شيء غيرهما والهيئة الحاصلة من كيقته وضع الحد الأوسط عند الحديث الآخر
 يعني شكلا وهو اربعة لان الاوسط ان كان محولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل
 الاول وان كان محولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث
 ان كان موضوعا في الصغرى محولا في الكبرى فهو الشكل الرابع **قال** القياس ما حمل ان تركيب
 من جملتين ما شمل ان لم يتركب منهما ولما كان الحلي ابطا فليبدأ به ونقول القول للآخرين
 حصوله من القياس يسبق نتيجة وباعتبار استحصاله من شرطه ما وكل قياس على الابتدائية
 من مقدماته احدها ما شمل على وضع المطالب بحجم في المثال المذكور وثانيتهما على
 محمولها كالحادث وما يشتركان في حد اوسطا كما لو اختلف موضوع المطالبين اصغر لا يكون
 الاغلب خسر ولا يحصل على افرادهما يكون اصغر ومحموله يسبق اكبر لانهما كانا اعم فمحمولهما
 والحد المشترك المذكور بين الاصغر والاكبر ليس هو حد اوسط التوسط بين طرفي المطالب والمقدم
 التي فيها الاصغر الصغرى في الاثبات الاصغر والتي فيها الاكبر الكبرى لا تقا ذات
 الاكبر واقران المتصغرين الكبرى في لفظها ما وسليها وكاتبتهما وجزئتهما تسبق في شيء
 والهيئة الحاصلة من وضع الحد الأوسط عند الحديث الآخر من حيث جملتهما او
 لهما او احدهما على حد ما ووضعها لا يثبت شكلا وهو اربعة لان الاوسط ان كان محولا

في الصغرى ونصوصها في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فبهنا فهو الشكل
 الثاني وان كان موضوعا فبهنا فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى
 ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع وان وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل
 الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الاتصال من موضوع المط الى المحل ^{سط}
 ثم منه الى محمول حتى يلزم هذا الاتصال من موضوعه الى محمول وهذا لا يوجب الا في الاول
 فلما وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب لاشكال الباقية اليه ^{كبر}
 ايام في صغره وهو اقرب للمقدّمين لاشتمالها على موضع المط الذي هو اقرب من المحل
 اذا المحل ثم يطلب لاجل انما يجابا او سلبا ثم الشكل الثالث لان قربنا اليه ^{كبر}
 اياه في اختل لمقدمتين ثم الرابع لاقرب اصل المحل لقلنا في المقدّمين وبعده
 عن الطبع ^{بزر} **قال** واما الشكل الاول فشرطه ليجاب للصغرى والاكبر ^{بزر} يندرج الاصغر
 في الاوسط وكلية الكبرى ولا احتلان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم ^{عليه}
 على الاصغر وفروبه الشافحة اربعة الاول من موجبتين كلتاهن ينفج موجبة كلية كقولنا
 كل ج ب وكل ج ب فكل ج ^ا الثانية من كلتاهن والصغرى موجبة والكبرى سالبة ينفج
 سالبة كلية كقولنا كل ج ب لاشي من ب ا فلا شئ من ج الثالث من موجبين والصغرى

جزئية ينفج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب كل ب فبعض ج الرابع من موجبة جزئية
 صغرى وسالبة كلية كبرى ينفج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب لاشي من ب فبعض
 ج ليس لاشي من ج هذا الشكل يبينه هذا **قال** العلم ان لانتاج اشكاله اربعة
 شرائط يجب كهيئة المقدّمات وكيفية شرائط يجب جهة المقدّمات واما الشرائط
 التي يجب كهيئة ^{المحملة} فبنايتك بناها في فصل المختلطات واما الشرائط التي يجب
 الكيفية والكبرى في الشكل الاول ان احد ما يجب كهيئة الجواب للصغرى فبنايتنا
 يجب الكلية كلية الكبرى اما الاول فلان للصغرى او كانت سالبة ليرتدج اصغر
 تحت الاوسط فله يحصل لانتاج لان الكبرى تدل على ان ما ثبت له الاوسط فهو
 محكوم عليه بالاكبر والصغرى على انه يبر كونه سالبا فبنايتنا ان الاوسط مساو
 عن الاصغر فالاصغر لا يكون وانما فبنايتنا الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط
 لا يقتضي الى الاصغر فلا يلزم النتيجة واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لكان
 معنا ما ان بعض الاوسط محكوم عليه بالاكبر وجاز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض
 فالحكم على بعض الاوسط لا يقتضي الى الاصغر لايصدق كل انسان حيوان وبعض
 الانسان فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس وفروبه النتيجة باعتبارها وفروبه

الشرطين او بغيره لان ضروري لممكنة لا تعقدا في كل ككل شئ عشرا فانك قد علمت
 ان القضية مختصة في الشخص والمحمول والمحملة لكن الشخص بمنزلة الكلية
 لانها جها في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا قد زيد و زيد انشا انما في الضرورة هذا
 انشا والمحملة قوة الجزئية فالقضية المعبر ليست لا المحمول وهي بغير الجاهل
 والجزئيات هي صيغة في الصغرى والكبرى فاذا قرنت احداهما لصغرى كانت الاخرى
 باحدى الكبريات لاربع يحصل ستة عشر ضربا لكن اشراط امو الاول اسقطت
 اضرب الصغرى بان السالبتان مع الكبريات لاربع والامر الثاني ان بعض الصغرى
 الموجبتان مع الجزئيتين الكبريتين فلم يبق الا اربعة اضرب الاول موجبين كليتين
 ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب اكل ج ا الثاني من كليتين والكبرى ليست
 ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شئ من ب ا فلا شئ من ج ا الثالث من موجبتين
 والصغرى جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا بعض ج ا الرابع من موجبة جزئية وصغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ب ا بعض ج ب ليس
 وشايج هذه الضروب بغير هذا لا يحتاج الى برهان واعلم ان ههنا كبريتان
 ايجاب سلبات فمسا الايجاب لان وجوده والسلب عدمه والوجود اشرف وكبريتان

الكبرى

الكبرى والجزئية واشرفهما الكلية لانها اشبط وانفع في العلوم واخص من الجزئية والافضل ^{شماله}
 على انما اشرف على هذا ان يكون الموجبة الكلية اشرف المحصورات لاشتراكها على الشرفين و
 احتياط السالبة الجزئية لاحتمالها على حسنهما السالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية
 لان شرف السلب الكلي باعتبار الكلية وشرف الايجاب الجزئي بحسب الايجاب وشرف الايجاب
 من جهة واحدة وشرف الكلية موجبات متعددة ولما كان المقصود من الايجاب نتائجها
 ردت باعتبار ترتيبها ايجابا اشرفا فعدم المنع لا اشرف على غيره **قال** وانما الشكل الثاني
 بشرطه اختلفا في مقدمة بحسب كيف وكلية الكبرى والاحتمال لا اختلاف في الموجب لعدم
 الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة فان مع سلبها اخرى **اقول** ^{ولا ينتج الا سالبة}
 الانتاج الشكل الثاني ايضا شرطان بحسب الكيفية والكيفية اما بحسب الكيفية فاختلفا في
 مقدمتيهما فكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وانما بحسب الكيفية فكلية
 الكبرى وذلك لانه لو لم يحقق احدي الشرطين لحصل الاختلاف وهو صدق القياس
 فان مع الايجاب والاخرى مع السلب والاختلاف موجب للعقوبات الزوم والاختلاف
 على ثلث اشياء الشرط الاول فلا بد لو اتفقت المقدمات في كيف بان يكونا جنين
 او سالبتين وانما ما كان يحقق الاختلاف ما اذا كانتا موجبتين فلا بد بصدق كلا

ولا ينتج الا سالبة

حيوان وكل ناطق حيوان والحوى لا يجاب لو بدلتا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان
 الحق الثالث ما اذا كانتا سالين فله صدق قولنا الاشئ من الانسان بحجر ولاشئ
 من القرس بحجر والحق الثالث لو بدلتا الكبرى بقولنا الاشئ من الناطق بحجر فالحق لا يجاب
 وانما الزعم الاختلاف على تقدير استفاء الشرط الثاني فلا بد لو كانتا كبرى جزئية فهي
 اما ان يكون موجبة وسالبة وعلى كلا التقديرين يخلف الاختلاف ما على تقدير ان
 فله صدق قولنا الاشئ من الانسان بفرس وبعض الجنون فرس والصادق لا يجاب
 لو بدلتا الكبرى وبعض الصادق لو كان الصادق الثالث ما على تقدير ان
 فله صدق قولنا كل انسان حيوان وبعض البشر ليس بحيوان والصادق لا يجاب
 الجز ليس بحيوان والحوى الثالث اما ان الاختلاف في العم القياس فلا بد لما صدق
 مع الاجاب لم يكن مستجبا للثالث لما صدق مع الثالث لم يكن مستجبا للاجواب لا يفتى
 بالانتهاج استلزام القياس لاحدهما قال وضروبه لنا فخر اربعة الاول من كليتين
 والاصغر موجبة ينتج سالبة كبدلة كقولنا كل كلب ولاشئ من اب فلاشئ من ج ابا
 وهو قسم يقضي النتيجة الى الكبرى لينتج يقضي الصغرى وبالعكس الكبرى ليرتد الى
 الاول والثاني من كليتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كبدلة كقولنا الاشئ من ج ب

وكل اب فلاشئ من ج ابا بخلاف وبالعكس الصغرى وجعلنا الكبرى ثم عكس النتيجة الثالثة
 موجبة جزئية صغرى وسالبة كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ولاشئ من ا ب ليس
 بعض ا با بخلاف وبالعكس الكبرى ليرجع الى الاول وتفرض موضوع الجزئية وكل د ب ولا
 من اب فلاشئ من د ا ثم نقول بعض ج د ولاشئ من د ا بعض ج ليس الرابع من سالبة جزئية
 صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل اب فبعض ج ليس
 با بخلاف **اقول** اقرب النتيجة الشكل الثاني بحسب مقتضى الشرطين ايضا اربعة لان
 بسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية ضربا لثلاثان والموجبتان الكليتان والموجبتان
 والمختلقتان باعتبار الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرى الموجبة الموجبة مع السالبة والجزئية
 السالبة مع الموجبتين فبقية اقرب لنا فخر اربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة
 ينتج سالبة كلية كبدلة كقولنا كل ج ب ولاشئ من ا ب اياها بخلاف وبالعكس اما
 المختلقة هذا الشكلان يؤخذ يقضي النتيجة ويحصل صغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة
 فبقية صا وهو الموجبة يقضي الصغرى الشكل الاول يحصل كبرى لقياس كبرى لانها
 كليتها تصلى الكبرى الشكل الاول يقضي صا قياسا الشكل الاول ينتج لما بدأنا
 الصغرى فيقال ليس صدق الاشئ من ج الصدق بعض ج او فبعضه الى الكبرى هذا بعض ج ا

ولا شيء من ابنتي من الشكل الاول بعض ليس وقد كان الصغرى كل ج ب هذا خلف ^{الحال}
 ان يلزم من الضورة انما بدبهة الانتاج فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة
 الصديق فحين ان يكون من بعض النتيجة فيكون على الاقوال النتيجة خطا والعكس في ان
 عكس الكبرى لم يتدلى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة فيقال متى صدقت الكبرى
 صدقة الصغرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة
 فتنى صدقها العينية صدق النتيجة وهو المطلب الثاني من الكليات والصغرى من النتيجة
 سالبة كلية لاشي مزج ب وكل اب فلا شيء من ج ابا خلف والعكس انما الخلف فيها الطويل
 المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يجابها لا تتعكلى ولا جزيئة من الجزيئة
 لا ينتج فالكبر في الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا
 لاشي من ج ب الى لاشي من ج ب وجعلنا ما كبرى كبرى لقياس وقلنا كل اب لاشي من
 ج انتج من الثاني الاول لاشي من ج ا وهو يعكس الى لاشي من ج ا وهو المطلب الثالث من
 موجبة جزيئة وكبرى سالبة ينتج سالبة جزيئة بعض ج ب ولا شيء من اب بعض ج ليس اب
 والعكس كما مر من الاضطرار وهو ان يفرض موضوع الصغرى فكل دب وكل دج ثم نضم المقد
 الاول الى الكبرى وبهذا كل دب لاشي من اب لنتج من اول هذا الشكل لاشي من ا

ثم نضم

ثم نضم المقد الثاني الى بعض ج وبقية مع نتيجة القياس الاول هكذا بعض ج
 د ولا شيء من ا بنتي من الشكل الاول بعض ج ليس ا وهو المطلب الثاني من ج ب يكون ابدا من
 قياسين احدهما من ذلك الشكل ولكن من ضرب ج ب الى الاخر من الشكل الاول الرابع من
 سالبة جزيئة وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزيئة بعض ج ليس ب وكل اب بعض ج ليس ا
 لا يمكن بيانها بالعكس لا يمكن الكبرى لانها تتعكلى جزيئة والجزيئة لا تصلح لكبرية والشكل
 الاول لا يمكن الصغرى لانها لا تقبل العكس ويقتدر قبولها لا تنفع في كبرى الشكل الاول
 بيانها ما باخلفنا وبهذا الاضطرار اذا كانت الشالبة الجزيئة مركبة ليستحق وجوب الموجز
 وانما ادققت القبول على ذلك الزنبي لان الضربين الاولين مستحان للكل فالابدية
 من تقدير بعضا على الاخرين وتقدم الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشيما العاطل
 صغرى الشكل الاول بخلاف الثاني والرابع قال واما الشكل الثالث فشرطه جزيئة
 الصغرى ولا يحصل الاختلاف وكل واحد مقدم والآخران البعض المحكوم عليه
 بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلم يعد التقدمة ولا ينتج الا الجزيئة وضربنا
 مثلا الاول من موجبين كلين ينتج موجبة جزيئة كقولنا كل م ب وكل ب ج بعض
 ج ا ما خلف وهو ينتج النتيجة الى الصغرى لنتج بعض الكبرى وبالرول الاول بعكس

الثاني من كتابين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل سيج ولاشي من بعض
 ليس بالخالف وبالعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى سالبة ينتج موجبة جزئية
 كقولنا بعض سيج وكلاب افعضج ابا الخلف وبالعكس الصغرى ونفرض موضع الجزئية د
 وكلوب وكلاب فكل د اثم نفعل كل د ج وكل د افعضج اوهو المظهر الرابع من موجبتين جزئيتين
 صغرى وسالبة ككلمة كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض سيج ولاشي من ب افعضج
 ليس بالخالف وبالعكس الصغرى والافراض لكل ف الخامس من موجبتين والصغرى
 ككلمة ينتج موجبة جزئية كقولنا كل سيج وبعض ب بالخالف وبالعكس الكبرى جعلها
 ثم عكس النتيجة والافراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج
 سالبة جزئية كقولنا كل سيج وبعض ب ليس افعضج ليس بالخالف والافراض كانت
 السالبة مركبة **اقول** يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات اجابا
 الصغرى وبحسب الكلمة كلمة احدى المقدمات انما اجابا للصغرى فلايتها لو كانت
 سالبة فالكبرى اما تكون موجبة او سالبة واما ما كان يحصل للاختلاف الموجب لعدم
 الانتاج اما اذا كانت موجبة فكقولنا لا شي من الانسان بعض وكل انسان حيوان
 او ناطق والمثل في الاول لا اجاب وفي الثاني السلب اما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلتنا

الكبرى

المصادر

الكبرى بقولنا ولاشي من الانسان بصبنا او جماد والصادق في الاول لا اجاب في الثاني
 السلب اما كلمة احدى المقدمات فلايتها لو كانتا جزئيتين اجماعا لان يكون البعض من الاول
 المحكوم عليه بالاكبر غير البعض من الاول المحكوم عليه بالاصغر فلم يجب تعديته للحكم من الاول
 الى الاصغر كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه فرس فالحكم على بعض الحيوان بالفرس لا يبعد
 الى البعض المحكوم عليه بالانسان فباعتبار هذا في الشرح يحصل الترتيب سنة لان
 اشتراط اجابا للصغرى عند ثمانية ارب كان في الاول واشترط كلمة احدى المقدمات في
 اخرين وهما الكبرى ان الجزئيتين مع المرجعية الجزئية الاول من موجبتين وكلمتين ينتج موجبة
 جزئية كقولنا كل سيج وكل د افعضج اوهو من احدى الخلف وطريقه في هذا الشكل
 ان تجعل بعض النتيجة كلمة كبرى في هذا الشكل لا ينتج الا جزئية وصغرى فقباس الاجابا
 صغرى قبل انظم من قبل قياس هذا الشكل الاول من قبل قياس الكبرى فقباس الاول وحده
 بعضج الصادق لا شي من سيج الكل سيج ولاشي من سيج ينتج لا شي من سيج وقد كان الكبرى
 ككلمة احدى المقدمات وثانها عكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المطبوعها
 الثاني من كتابين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية محتمل ج ب ولاشي من سيج بالخالف
 وبالعكس الصغرى كما سبق في اخرها الاول لا فرق واما المصنف فذلك الصريان الكلمة

لجواز ان يكون الاصغر اعظم من الاكبر واستناع ايجاب لاخص لكل اثر اذا لا يحتمل وسلبه عن
 كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولاشي من الانسان يفر من هذا المبدأ ^{الكل} ^{الشكل}
 اذ ينتج من الضروب السابقة لان الضرب الاول اخصل الضروب السابقة المنتجة للايجاب
 والضرب الثاني اخصل الضروب المنتجة للتسليم ^{عند} انتاج الاخص من سائر اعداد انتاج
 الاخص الثالث من موجبتين والاكبر كلمة ينتج موجبة جزئية بعض ب ج وكل ب ا بعض
 ج اباختلف وبعكس الصغرى وهو ظ والافراض وهو ان نفرض موضوع البرهان وكل
 د ب وكل د ج ثم نضم المقدمة الاولى الى كبرى القياس لينتج من اول هذا الشكل ^{الاول} كل د ا
 ثم نجعلها كبرى للمقدمة الثانية لينتج من اول هذا الشكل بعض ج ا وهو المطلوب الرابع من
 موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ب ج ولاشي من سالبه
 ج ليس بالطرق الثلاثة والكل ظ الخامس من موجبتين والصغرى كلمة ينتج موجبة جزئية
 كل ب ج وبعض ب بعض ج اباختلف والافراض وهو فرض موضوع الكبرى وعكس
 د ب وكل د ا ونضم المقدمة الاولى الى صغرى القياس ونجعلها كبرى ينتج كل د ج ثم نجعلها
 هذه النتيجة صغرى للمقدمة الثانية الحاصلة من افراض فنقول كل د ج وكل د ا ينتج
 من اول هذا الشكل بعض ج ا وبكسر الكبرى وجعلها صغرى ثم بعكس النتيجة لبعكس

الصغرى لان الكبرى جزئية لا تصلح كبرى في الشكل الاول السادس من موجبة كلية صغرى
 وسالبة جزئية كل ب ج وبعض ب بعض ب ج فمحركا ليس اباختلف والافراض الكبرى كان
 مركبة لبعضها وجدا الموضوع لا بعكس الصغرى لان الجزئية لا تنفع كبرى الشكل الاول ^{بكسر}
 الكبرى لانها لا تقبل العكس بتقدير انعكاسها لا تصلح الصغرى من الاول وانما وضعت
 هذه الضروب في هذا المراتب لان الاول لا يخرج الضروب المنتجة للايجاب والثاني ^{اخص}
 الضروب المنتجة للتسليم لاخص انشرف وقدم الثالث والرابع على الاخرين لاشتمالها على
 كبرى الشكل الاول **الفصل** واما الشكل الرابع فشرطه يجب ان يكتبه في الكتب ايجاب المقدمات
 مع كلمة الصغرى واختلفا في ما بالاكبر مع كلمة احدهما والا يحصل الاختلاف الرابع
 لعدم الانتاج وضربا للنتيجة مما ينسب الاول من موجبتين كلتين ينتج موجبة جزئية
 كقولنا كل م ب ج وكل ا ب بعض ج ابعكس المترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين و
 الاكبر جزئية ينتج موجبة كقولنا كل م ب ج وبعض ب بعض ج اباختلف الثالث من كلتين
 والصغرى سالبة ينتج كلمة كقولنا لاشي من م ب ج وكل ا ب فلاشي من ج اباختلف الرابع من
 كلتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل م ب ج ولاشي من ا ب فبعض م ب ج
 لما انتا في السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية

بشكل المقدمات

كقولنا كل حيوان يعض اللحم فيعض بعضه ليس بعكس الكبرى لثالث الشا من س
 كلمة صغرى وموجبة جزئية كبرى ينفيها البنية جزئية كقولنا لا شيء من س يعض
 ليس بعكس للترتيب ثم عكس التبعيض **اقول** بشرط لا يحتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية
 احد الطرفين وهو ان اجاب المفديتين مع كلمة الصغرى واختلافهما بالكيف مع كلمة احد
 وذلك لانه لا احد منهما الزم احد الاخرين الثلاثة اما سلب المفديتين او اجابهما مع جزئية
 الصغرى واختلافهما في الكيف مع جزئية لهما وعلى الثاني يفتقر الاختلاف والموجب
 لعدم الاستنتاج اما اذا كانتا سالتين فالصدق قولنا لا شيء من الانسان يعض ولا
 من الحمار وباتسان والحق السلب ولا شيء من الانسان يعض ولا حيوان الاجاب اما
 اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلا يصدق قولنا بعض الحيوان انسان وكلنا
 حيوان مع حقيقة الاجاب وكل من حيوان مع حقيقة السلب اما اذا كانتا مختلفتين
 بالكيف وجزئيتين فلا ان الموجبة ان كانت صغرى صدق قولنا بعض الانسان انسان
 وبعض الحيوان ليس بشيء او بعض القرى ليس بشيء والصادق في لا قلة الاجاب
 وفي السلب ان كانت كبرى صدق بعض الانسان ليس بقرى وبعض الحيوان انسان
 والحق الاجاب وبعض الانسان والحق وهو رتبة الناجز بحسب هذا الشرط **اما**

الاشراط

استقراء

استقراء اربعة اشخبات باعتبار عظم الشا من س وضرب بين لعظم الموجبتين مع جزئية
 واخرى لعظم المختلفتين الجزئيتين الاول من وجبتين كلتيهما ينفي موجبة جزئية كل
 ج ما وكل انب فيعض ج بعكس للترتيب ثم عكس النتيجة فانما اذا عكسنا الترتيب بقدر
 الى الشكل الاول يمكننا ان كل اب وكل س يعض كل ج وهو عكس الى بعض ج او هو الملم
 ولا ينفي كلتا الجوان بان يكون الا صغرا عظم من الاكبر واستنتاج حمل الاخر على كل قولنا
 كقولنا كل انسان حيوان وكل فاطم انسان مع ان الحق بعض الحيوان فاطم الثاني من
 موجبتين والكبرى جزئية ينفي موجبة جزئية كقولنا كل س يعض اب فيعض ج بعكس
 الترتيب كما مر الثالث من كلتيهما والصغرى سالبة ينفي سالبة كلمة لا شيء من س يعض وكل
 اب فلا شيء من ج بعكس للترتيب كما مر الرابع من كلتيهما والصغرى موجبة ينفي سالبة
 جزئية كل س يعض ولا شيء من اب فيعض ج ليس بعكس للمفديتين ليرجع الى الشكل الاول
 مؤكدا بعض ج في كونه من اب فيعض ج ليس او هو الملم ولا ينفي كلتا الاحتمال عموما الصغرى
 كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من القرى بائسان مع ان الصادق ليس بعض الحيوان
 قرى كما مر من موجبة جزئية صغرى وسالبة كبرى ينفي سالبة جزئية بعض ج
 ولا شيء من اب فيعض ج ليس بعكس للمفديتين كما مر السادس من سالبة جزئية صغرى

وموجه كبرى فيبلغ سالبه جزئية بعرض السرج وكلاب فبعض ليس بعكس الصغرى ليرتد
 الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها السابع من موجبة كبرى صغرى وسالبة جزئية كبرى
 ينتج سالبه جزئية كبرى وبعض ليس بعرض ليس بعكس كبرى فينتج الى الشكل الثالث
 وينتج النتيجة المطلوبة الثامن من سالبه كبرى صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبه جزئية لاشئ
 مريب بعرض بعرض ليس بعكس ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وترتيب
 هذه الضرب ليس باعتبار اقسام الانفا بعد ما عن الطبع لم يعد باعتبارها بل باعتبار ^{انفسها}
 فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين كبرى وبالإيجاب لكل اشرف الاربعة وقدم الثاني
 ايضا وان كان الثالث والرابع من كبريين والكل اشرف وان كان سلبا من الطرفين وان كان ايجابا
 لثا رتبة الاول في ايجاب المقدمتين وفي الكلام الاختلاف لما استقر ثم الثالث لارتداده
 الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع لكونه اخر من الخماس ثم السادس والتابع على
 الثامن لاشتراكها على ايجاب لكل دونه وقدم السادس على السابع لارتداده الى الشكل ^{الثاني}
 دونه السابع ويمكن بيان خمسة الاول بالخلف وعرضه ينتج النتيجة ^{الاولى} المقدمتين
 لينتج ما بعكس الى نفسين الاخرى والثاني والخامس بالافراض وينتج ذلك في الثاني
 ليقاس على الخامس وليكن البعض الذي هو ب وكل دب فنقول كل ب ج وكل دب فبعض

ج وهو المطلوب يمكن بيان اشراج الضرب الخمسة الاول بالخلف وهو ان يعنى ينتج النتيجة
 الى احد المقدمتين لينتج ما بعكس الى نفسين الاخرى اما في الترتيبين المتبقين لايجاب فبعض
 النتيجة لكونها كبرى وصغرى المتناس لايجابا صغرى فبعضها من كل خمسة الشكل الاول
 كما في الخلف المستعمل في الشكل الثالث ونحصل نتيجة بعكس الى ما ياتي في الكبرى فلو لم يصدق
 بعض الصادق لاشئ من ج اعتبنا كبرى الصغرى القياس وهو كل ب ج لينتج لاشئ من ب ا
 فبعكس لاشئ من ب ا وهو ان بعضا وكبرى في الضرب الاول وبناقص كبرى في الضرب الثاني
 ولما في الضرب والمنتج يحصل بعض النتيجة لايجاب صغرى وكبرى القياس كبريها كبرى
 لاقلنا في الشكل الثاني ليجازي الشكل الاول ينتج بعكس الى ما ياتي في الصغرى مثلا لكونه
 بصدق لاشئ من ج اصدق بعضها الصغرى كبرى القياس وهو كل ب ج لينتج
 بعض ج ب فبعض ج ب فبعضها الصغرى القياس لاشئ من ب ج هذا خالف وكذلك
 يمكن بيان الضرب الثاني والخامس بالافراض اعتبارا بانه في الثاني وهو ان تفرض البعض
 الذي هو ب وكل دب فبعض كل دب كبرى الصغرى القياس ونقول كل ب ج وكل دب
 لينتج من اول هذا الشكل بعض ج د وبعضها صغرى لكونها لاينتج من الاول بعض ج ا
 المطلوب وانما بانه في الخامس فهو ان تفرض البعض الذي هو ب ج وكل دب فبعض

نقول كحل دس لا شيء من اب يتبع من الشكل الثاني لا شيء من دا فبعضها كبرى لكل واحد من يتبع
 من الشكل الثالث اعلم ان محصل الافتراض ان يؤخذ مقدمة من مقدمة القياس ويجعل صغرى
 موضوعها ومجملها على ذات الموضوع فيحصل مقدمة متساوية كليات وان كانت مقدمة القياس
 جزئية باعتبار شاير افراد ذلك البعض فتصيرها بدنان قلت وبما يتعد ذات النوع
 بل يكون محصرا في فردا فيحصل كلية لا تضاهي الكلية تعدد الافراد فنقول فحينئذ يحصل
 قضيتان شخصيتان وقد سمعنا ان الشخصيات في الاشياح بقوله الكليات على
 ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لا شك ان احدا لوصفين هو لحد لا وسط فينظم هذه
 المقدمة الافتراضية مع المقدمة الاخرى على القياسية وينتج نتيجة اذا وضعت في المقدمة الاخرى
 الافتراضية فيحصل النتيجة المطاوعة فعلى الافتراض في انسان نعم القوم وان احدهما لا بد ان يكون
 في انظم الشكل الاول والاخر على نظم الشكل المطاوعة وهو ليس صحيحا على الاطلاق لا سيما
 وخامس هذا الشكل ليس كذلك لانه القياس فيه من الشكل الثاني والآخر من الشكل
 الثالث والافتراضية ثابته ايضا لا يجب ان يقر كما قرئ فانه يمكن ان يثبت بحيث يكون
 القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثاني على الاستنتاج من الاول والثاني
 اطرحوا بين من الاستنتاج من الرابع والاو لانه انك تراهم يفرزون من قابل يعكسون في

الكليات

الكليات والمجربيات ولا يفرزون في بابها الا فيس لا في المجربيات ومما يميز لهم
 مطلقا بل الافتراض من الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمة الكلية لان احدتها
 اما غير شاملة على اشياء الاشياح او مرتب على هيئة الضرب لمطاشا جوات الافتراض في
 الشكل الرابع فتدبر في المقدمة الكلية كما في كبرى الضرب الاول وصغرى الضرب الرابع
 وعلى ك الاستعداد والامتحان بما اعطيتك من القانون الكلي فالر والمقدرون
 الضرب الثاني في الخمسة الاول ولعدم انتاج الثلاثة الاخرى الاختلاف في القياس
 بسيط ومن كون السابطة من احدا خاصتين فسطها ذكر وانما الاختلاف في
 والمنظرون كانوا يحصلون الضرب المنتجة في هذا الشكل في الخمسة الاول وكان عندهم
 ان الضرب الثلاثة الاخرى عظمى لخصوا الاختلاف فيها اما في الضرب السادس فليس
 قولنا ليس بعض الحيوان با انسان وكل فرس حيوان او كل فالحق حيوان وانما في
 السابع فلا تصديق قولنا كل انسان فالحق وبعض الفرس ليس با انسان او بعض الكلاب
 ليس با انسان واما في الثامن فكقولنا لا شيء من الانسان يفرس وبعض الفرس فالحق انما
 او بعض الحيوان انسان واما في المقام الجواب بان بيان الاختلاف في هذه الضرب ثما
 يتم اذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكنها تشترط في انتاجها ان تكون

اذ مع كانت النتيجة كالتي في فلا بد من ارجح البين فان الكبرى قد استخرج على ما ثبت له
 الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المحترقة في الكبرى لكن لا يستوي اثباته
 الاوسط بالفعل فيكون محكوما بالاكبر ببلل الجهة المحترقة واما الشاهد واما الاكبر فلا بد
 احدا لو مضى انما لا يقع كانت النتيجة كالصغرى ولان الكبرى قد تعدل على ان دوام الاكبر
 لا يصغر دوام الاوسط ولما كان الاوسط مستقيما للاكبر كان ثبوت الاكبر لا يصح
 ثبوت الاوسط فان كان ثبوت الاوسط انما كان ثبوت الاكبر ايضا فاما ان كان ثبوت
 كان في وقت وان كان الاوسط مستقيما للاكبر بالضرورة كان في الشرطين كان ضروريا
 ثبوت الاكبر لا يصغر بضرورة ثبوت الاوسط كون الصغرى للضرورة ضروريا واما
 حذف الادوار الصغرى ولا ضروري فاما ان الصغرى لما كانت موجبة كان الادوار
 او الاضرورية منها بالضرورة لا بد من ارجح البين فان الكبرى قد استخرج على ما ثبت له
 ضروريا جاز انما الاكبر على كل ما ثبت له الاوسط لكن لا يصغر ثبوت الاوسط
 فهو انما كان الاكبر عن الاصغر فله بعد ضرورية الصغرى الى النتيجة والاشارة الى ان
 الكبرى فلا بد من ارجح البين انما قد تعدل على ان الاكبر ضروريا لكل ما هو اوسط الا
 مما هو اوسط فيكون الاكبر ضروريا لكل ما هو اوسط ولا يصغر مما هو اوسط فيكون الاكبر

الحصر الصغرى
 فلا ان الكبرى اذا
 لم تكن فيها ضرورية

غير دائم لكل ما هو اوسط ولا يصغر مما هو اوسط فيكون الاكبر ضروريا لكل ما هو اوسط ولا يصغر
 مما هو اوسط فيكون الاكبر ضروريا لكل ما هو اوسط ولا يصغر مما هو اوسط فيكون الاكبر
 ضروريا لانه لا بد من ارجح البين انما قد تعدل على ان الاكبر ضروريا لكل ما هو اوسط الا
 منها لانه لان القياس يلزم النتيجة ولما انتظم القياس اعتادوا المقدمات منها
 لم صدقوا للزم بدون اللادوام وانه مع العرفية العامة ينتج دائمة لحدوث الضرورية
 وهي مختصة بالصغرى منها فلم يبق الا الدوام ومع العرفية الخاصة دائمة لحدوث الضرورية
 وضع اللادوام والقياس اعتادوا المقدمات لا ينتظم منها ايضا كما اذا عرفت
 وصغرى دائمة لادوامها كالمصنف مع احد العاشرين ينتج دائمة مع احد الخاضعين
 دائمة دائمة ولا يصدر من مقتضى القياس منها كالمصنف كما عرفت لانه لا يشترط ان يثبت
 ما دام الوصف ينتج الصغرى الدائمة مع ضرورة لان الحكم في الكبرى بضرورة الا
 لكل ما ثبت له الاوسط ما دام وصف الاوسط وما يصدق له وصف الاوسط هو الاكبر
 فيكون الاكبر ضروريا لثبوت لوان عرفت بالضرورة بشرط الوصف لم ينتج الصغرى الضرورية
 مع ضرورة كالدائمة لانه لا بد من ارجح البين انما قد تعدل على ان الاكبر ضروريا لكل ما هو اوسط الا
 ليس لان الاكبر ضروريا للاصغر بشرط وصف الاوسط لكن وصف الاوسط واجب الخلف

لان النتيجة الصغرى بعينها
 ومع الشروط الخاصة بضرورة

عدم استعمال الممكنة الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبرية الشريطين ومقتضاه
 ان الممكنة ان كانت صغرى لا تستعمل الا مع الضرورية المطلقة والشريطين وان كانت
 كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة الا في الاول فلا بد من شرط الاول ان الممكنة
 الصغرى لا ينتج مع السبع الغير المعكلة لتوالي عدم صدق الدوام على الصغرى وعدم
 كون الكبرى من الثالث الممكنة لتوالي استعمل الممكنة الصغرى مع الضروريات
 الثالث فكان اختلاطها مع الدائمة عقيم لئلا يكون الثابت شي بالامكان مساويا
 عنه دائما كقولنا كل رومي فهو سودا بالامكان ولا شيء من الرومي بالسودا مما يقع
 سلبا شي عن نفسه ولو بد لنا الكبرى بقولنا لا شيء من التركي بالسودا فاما امتنع
 الايجاب بلزم من عقم هذه الاختلاط عقم اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفيتين
 اتام مع العرفية العامة لان الدائمة تخص وعقم لا تخص بوجوب عقم الا مع العرفية
 الخاصة لعدم اتساع العرفية العامة مع الممكنة وعدم اتساع الدوام واقعا ايضا لان
 الاستعمال كما كان يحتاج اليها الممكنة في كبريت كان الدوام مؤثما لما في كبريت فلا اتساع
 في هذا الشكل من المتعقبات في كبريت متى لم يقع العرفية الخاصة مع الممكنة بخلاف
 كون العرفية الخاصة مع ما عطف بها المعنى بان اتساع القضية المركبة مع قضية اخرى

في الدوام
 الثالث الذي هو الدائم
 والعرفية ان كان
 مع الدائم عقيم

اتساع احد منهما مع ما بعده واتساع ما بعده من اتساع من اتساعهم بقول
 القياس من بسطتين قياس واحد من مركبة وبسطة قياسان ومن مركبتين اربعة قياس
 فان المنتج منها قياسا واحدا كان نتيجة القياس بسطة والتركيب اتساع وجعلت نتيجة
 القياس واما الثاني وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة
 فلا بد من شرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيمة
 لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من الضابطا الثالث فلو استعمل
 الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج لئلا يكون
 المسلوب عن الشيء بالامكان ثابتا له دائما كقولنا كل رومي ابيض دائما ولا شيء من
 الرومي ابيض بالامكان مع اتساع السلب ولو قلنا ان لا كبرى ولا شيء من العرفية
 بالامكان امتنع **قال** والنتيجة الدائمة ان صدق الدوام على عدم مقابلة
 فكما الصغرى عند فاشها الدوام والاضروية اربعة ضرورية كانت **اقول** الاختلاط
 المنتج في هذا الشكل **عجب** الشريطين اربعة وثلاثون لان الشرط الاول اسقط
 سبعون سبعة اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب واحد بعشر صغرى وسبع كبريات والشرط
 الثاني اسقط ثمانية الممكنات الصغرى مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة

والقناطنة في استباحها ان الدوام ان يصدق على احدى مقدمتيه بان يكون ضروري
او دائمي او لا يصدق فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة والا فاما
كالصغرى بشرط ايجاد ضد الوجود والعدم واللا ضرور متناه وعنف الضرورة
متناه سواء كانت وصفيته او وظيفته اما ان النتيجة كالمقدمة الدائمة او كالصغرى
فبالبرهان المذكور في المطالبات من الخلف والعكس والافترض مثلا اذا صدق
كل ج بالاطلاق ولا شئ من ا ب بالضرور او دائما فلا شئ من ج دائما او لا بعض
ج ا بالاطلاق ويجعله صغرى لكبرى القياس هكذا بعض ج ا بالاطلاق ولا شئ من
ا ب بالضرور او دائما ينتج من الاول بعض ج ب بالضرور او دائما وقد كان كل
ج ب بالاطلاق هذا خالف وبالعكس الكبرى الى لا شئ من ب دائما ينتج المطروح
ينظر ان الشاكلة الضرورية لو انعكست كنفسها انتج الضرورية في هذا الشكل
ضرورية فلما بين ذلك اقصى النتيجة على الدوام لا يفيان المقدمتان اذا كانتا
ضروريتين لكن يذم صدق النتيجة ضرورية لان الاوسط اذا كان ضروريا ثبوت
لا احد الطرفين ضروريه السلب الا ان يكون احدهما من ضروريه السلب الاخر لا فاما
نقول الحكمي المقدمتين ليس لان الاوسط ضروري الثبوت لذات احدهما الطرفين ضروري

السلب عن ذات الاخر واللا ضرور من ذات احدهما الطرفين ضروري السلب الاخر وهو
ليس بطالب بل المطالب بان وصف احد الطرفين ضروري السلب عن الاخر ولا يلزم
من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور لا
من الجان بقرس بالضرورة وكل مركوب بدقوس بالضرورة مع كذب قولنا بعض الجان
ليس مركوب بدقوس بالضرورة لان كل ج ا مركوب زيد لا مكان واما حذف زيد
من الصغرى فلا فاما ان كانت مع بسيطة كان ضد وجودها متوافقا لها في الكف
وان كانت مع مركبة لم ينتج مع اصلها لما ذكرنا ولا يقيد وجودها لان ضد زيد هو
اسماء مطلقان او ممكنان او مطلقة وممكنة فلا اشراج في هذا الشكل عتفا
واما حذف الضرور من الصغرى فلان المقدمتان الدوام لا يصدق على الصغرى
فلو كان بينهما ضرور كانت اما الضرور المشروطة او الضرور الوظيفية او الضرور
المنشئة واحصل الاختلافات من محدها ومن مقدمتها اخرى لاختلاف من شرطتين
او من وظيفتين وشرطتين والضرورية فيهما لا تبعها الى النتيجة اما في الاختلافات
فلان الاوسط بينهما ضروري الثبوت لمجوع ذات احدهما الطرفين ووصفه ضروري السلب
بجوز ذات الطرفين الاخر وكسفه ولا بدقوسه لا المناقاة الضرورية للمجوعين والمطلوب

مقتداه ومنه موصوفاً بالبر لا دوام الكبري ان كانت إحدى الخاصتين اما انما النتيجة كما
 لو كعدل الصغرى في الشرط المذكور من لعكس والخلاف لا في ارض على ما سبق بيانها
 واما حذف الادوام عكس الصغرى فلا في ارض من لعكس الصغرى موجبة فيكون لا دوام
 سالبه لا يدخل لها في صغرى هذا الشكل واما ضم لا دوام الكبري فلا في صغرى مع الصغرى
 لا دوام النتيجة ونفصيل نتائج اختلافات هذا القسم في هذا الجدول

نتيجة	ضم لا دوام الكبري	ضم لا دوام الصغرى	حذف لا دوام الكبري	حذف لا دوام الصغرى
النتيجة	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
الشرط	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
النتيجة	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
الشرط	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
النتيجة	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
الشرط	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
النتيجة	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
الشرط	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
النتيجة	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب
الشرط	مطلوب	مطلوب	مطلوب	مطلوب

قال اما الشكل الرابع فخرط انما جـ حسب اربعة امور خمسة الاول كون القياس من الفعلين

الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الادوام على صغرى الضرب لثالثا والعرف
 العام في كبراه الرابع كون الصغرى في السادس من المنعكسة السوالب انما هو كون الصغرى
 في الثامن من احدى الخاصتين والكبرى من احدى جملته في العام **اقول** لا نتائج الشكل
 الرابع بحسب الجملته شرط خمسة الاول كون القياس من الفعلين حتى لا يستعمل في الممكنة
 اصلا لان الممكنة اما ان تكون موجبة او سالبة واما ما كانت لا ينفج اما الممكنة السالبة
 فلها شرطان الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه واما الممكنة الموجبة فلها انما
 ان تكون صغرى كبرى وعلى كلا المقدمين يتحقق الاختلاف انما اذا كانت صغرى فاصدق
 قولنا في الفرض المذكور كل ناهق مركوب يدب بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة مع ان
 الحق الساب صدق هذا الاختلاف مع حقيقة الايجاب كقولنا وكل حمار ناهق مركوب
 يدب بالامكان وكل فرس ناهق مع صدق كل مركوب يدب بالضرورة واما اذا كانت
 كبرى فتقولنا كل مركوب يدب بالضرورة وكل حمار مركوب يدب بالامكان الخاص بانه
 الايجاب فلو يدبنا الكبرى بقولنا كل حمار مركوب يدب بالامكان كان الحق الايجاب
 الشرط الثاني ان تكون السالبة المستعملة فيه منعكسة لان الحق السوالب الغير المنعكسة في السالبي
 الوقيبة وهو ان تكون صغرى وكبرى واما ما كان لا ينفج انما اذا كانت صغرى فاصدق

قولنا الاشئ من القمر يخفضه الوقت لا دائما وكل ذي محقق فهو في الضرون والحق لا
 دائما اذا كانت كبرى فاصدق قولنا كل مخفض فهو ذو محقق بالضررون ولاشئ من المخفض
 بالتوقيت لا لا محقق مع امتناع السلب الشرط الثاني ان يصدق الدوام في الضرب الثاني
 على صغره بان يكون ضروريا او دائما او العرف العام على كراه بان يكون من القضايا بالاشئ
 المتعكسة السؤال الثالث لو انشئ الامر ان كان الصغري حاكما للقضايا بالاء الجبر الضرورية
 والدايمة وفي احدى عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت الصغري في هذا الضرب بالاشئ
 وقد تبين ان السالبة المستعمل في هذا الشكل يجب ان تكون متعكسة لسط من تلك
 الجملة اختلاط صغري احدى السبع مع الكبرى ان السبع غير من الاختلاط احد الوصفين
 الاربعة مع احدى السبع واخص الصغري ان الشرط الخاصة والكبريات الوقتية وهي لا ينج
 معهما فلم ينج البواني وذلك لانه يصدق الاشئ من المخفض يعضى بالاضافة القريبة بالاشئ
 ما دام مخفضا لا دائما وكل قمر فهو مخفض بالوقت لا دائما مع امتناع سلب القمر من
 بالاضافة القريبة واعلم ان البيان في الشرط الثاني والثالث انما بينهما وبينهما انما
 لا يجاب حتى يلزم الاختلاف لكن لم يظفر بصور نقض قد دل عليه الشرط الرابع كون الكبرى
 في الضرب السادس من القضايا بالاء المتعكسة السؤال الثاني ان هذا الضرب انما يثبت انما يثبت

الضرب

الصغري لم يقد الى الشكل الثاني فلا يثبت من شرط ان يكون الصغري سالبة خاصة
 السلب الانعكاس كما عرفت فيما سبق وثالثهما ان يكون الكبرى الموجبة معاملة الشرط المعبر
 بحسب الجبر في الشكل الثاني فحصل النتيجة وشرط ان لا يصدق الدوام على صغره تكون كبرى
 من السالبة المتعكسة السؤال الثالث يجب ان يكون كبرى الضرب السادس كذلك الشرط الخامس كون
 في الضرب السادس من احدى الخاصيتين وكبراه مما يصدق عليه العرف العام لان السالبة انما يظهر
 بعكس الترتيب ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة فلا بد ان يكون مقدما به بحيث لا يثبت
 بالاشئ انما سالبة خاصة لتقبل الانعكاس في النتيجة السالبة الموجبة العرفية الخاصة
 وهي تعكس الى بقية المطر والشكل الاول انما ينج سالبة خاصة لو كانت كبرى احدى الخاصيتين
 وصغره احدى القضايا السالبة التي يصدق عليها العرف العام اما اذا كانت احدى
 الوصفيات الاربعة فقط واما اذا كانت احدى الخاصيتين فلا ان النتيجة تخرج ضرورة الا اذا
 او دائمة لا دائمة ولما اخص من العرفية الخاصة فصدق في النتيجة السالبة المطلوبة
 فيجب ان يكون صغري هذا الضرب احدى الخاصيتين لا انها كبرى الشكل الاول وكبراه من القضايا
 السالبة الخاصة في الشكل الاول ومن هنا يظنون الضرب السابع لما كانت خاصة بالاشئ
 بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب ان يكون السالبة المستعملة فيها بالاء لا

وان تكون الموجبة مع عكسها على شرط ان الشايع الشكل الثالث فالبديهي ان شرطها من شرطها احدا
 ان تكون الثانية احدى الخاصتين وثانها ان تكون الموجبة فعلية لان الضعفي الممكنة صفة
 في الشكل الثالث وانما لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل الضا
 والثاني قد علم من اول الشرط وهو عدم استكمال الممكنة في هذا الشكل **قال** والنتيجة
 في الضعفين الاولين عكس الضعفي ان صدق الدوام عليهما او القياس من التالفة التالفة
 والا فطالعة عامة وفي الضعيف الثالث دائمة ان صدق الدوام على احد معتدلين والا فنعكر
 الضعفي وفي الرابع والخاصة ان صدق الدوام على كبرى مقدميه والا فنعكر الضعفي
 محذوف فاعلموا الدوام في السادس كافي الثاني بقدر عكس الضعفي وفي السابع كافي الثاني
 بعد عكس الكبرى وفي الثامن بعكس النتيجة بعد عكس قول المنهج من الاختلافات بحسب
 الشرايط المذكورة في كل واحد من الضعفين الاولين مائة واحد وعشرين **وهي**
 من ضربها الموجبات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضعيف الثالث ستة واربعون
 وهي الحاصل من الضعفين الثامنين مع الفعليات لاحدى عشرة من الضعفيات
 المشروطتين والضعفين مع التالفة التالفة في الرابع والخامس ستة وستون
 وهي التي تحصل من الضعفيات الفعلية لاحدى عشرة مع التالفة وفي السادس

الشرط

الترتيب

والثامن اثنا عشر من الضعفين الخاصين مع التالفة التالفة التالفة
 وفي السابع اثنا عشر من الضعفين الكبريين الخاصين الفعليات
 الاحدى عشرة والنتيجة في الضعفين الاولين عكس الضعفي ان كانت ضرورية
 او دائمة او كان القياس من التالفة التالفة التالفة
 وفي الضعيف الثالث دائمة ان كانت احدى مقدمتيه ضرورية او دائمة
 والا فنعكر الضعفي وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى
 ضرورية او دائمة والا فنعكر الضعفي محذوف فاعلموا الدوام بيان
 الكل بالبراهين المذكورة في المطلقات في السادس كما في الشكل
 الثاني بعد عكس الضعفي وفي السابع كافي الثالث بعد عكس الكبرى
 وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس النتيجة بعد عكس التالفة
 وبالجمل لما كانت هذه الضعفيات الثلاثة الاخيرة مزيدا الى الاشكال
 الثلاثة المذكورة بما ذكر من الطرق كانت نتائجها نتائج
 تلك الاشكال بعينها في السادس والتابع وبمعكسها في الثامن
 وعليك بمطالعة هذا الجدول

هذا هو الاختلاف طاف ضربيين اولين من الشكل الرابع

[illegible]

جدول الضرب الثالث الشكل الرابع

This image shows a manuscript page from the Voynich manuscript, folio 10v. It features a grid of 10x10 cells. The top row contains 10 columns of text, likely representing the alphabet. The grid is filled with various symbols and characters, some of which are connected by lines, suggesting a complex system or code. The text is written in a dark ink on aged, slightly discolored paper.

جذوق ضرب الشاديس من الرابع

[illegible]

جکول ضربا لثابع منہ

[illegible]

عبدول الضرب الشايع منه

الشيعة القائمة	الشيعة القائمة	الشيعة القائمة	الشيعة القائمة	الشيعة القائمة	الشيعة القائمة
العقيدة القائمة	العقيدة القائمة	العقيدة القائمة	العقيدة القائمة	العقيدة القائمة	العقيدة القائمة

قال الفصل الثالث في الاضرابيات الكائنة
من الشرطيات

وهي خمسة اقسام **القسم الاول** لما يتركب من المتصلافة والطبوع منه ما كانت الحروف

فجر تمام من المقدسين ويعتقد الاشكال الاربعة فيه لانه كان تالفا في الصغرى

مقدما في الكبرية فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في الصغرى وقال الباقون الكبرية هو الشكل الاول وان كان
مقدما في الكبرية فهو الشكل الرابع وان كان مقدما في الصغرى فهو الشكل الثاني وقالوا ان الشكل الرابع
هو الشكل الرابع وشروطه اثنا عشر وعدد الضروب والتقسيمات والكيفية والكمية وان كان مقدما فيهما
فهو الشكل الرابع

في كل شكل من الحركات من غير فروقات الضرب الاول من الشكل الاول كل الحركات

ابن جرد و كل ما كان جديف لم ينجح كلما كان اب فلهذا **قول** وليس المراد بالقياس الشرطي المرتب

من الشرطيات المحضة ومن الشرطيات والجمليات وافضل ما محمد لانها اما ان يكون

من متصلين او منفصلين او حلقية ومقطعة او حلقية ومنفصلة او مقطوعة و

مفصلة القدر الاول ما تترك من متصلين والشركة بينهما اصابني جزا تام

كل واحد منهما هو المقدم أو المتأخر وأما في خرج قوام من أحدهما غير قوام من الآخر

فصل ثلثة اقسام لكن القسم بالظن منها الاول وهو ما يكون الشركة في جزء عام

المؤمنين، ويعتقد في الأشكال الأربعة، لأن الأوسط هو الشريك بينهما، أنهما

والصغرى مقدم في الكى فهو الشكا الاول قولنا كما كان ان فعل

كما انما كان اذ فيه وان كان تالفاً فانه في الشك الثاني كقولنا

كلما كان اب فجزء ليس البتة اذا كان هزج فليس البتة اذا كان اب هجوا ^{مقدما} ^{كان}
 فيها غير الشكل الثالث كقولنا كلما كان جد فاب وكلما كان جد هجوا فمقدما يكون ^{كان}
 اب هجوا وان كان مقدما في الصغرى والباء في الكبرى فهو شكل الرابع كقولنا
 كلما كان جد فاب كلما كان هزج فمقدما يكون اذا كان اب هجوا وشروط الشايع من
 ان كانت كالجملة الحركات من غير فرق حتى يشترط في الاول ان يجاب الصغرى وكلية الكبرى
 وفي الثاني اختلاف مقدمتهما بالكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك وكذلك عدد
 ضروبها الا في الشكل الرابع كان فهو سهيلنا خمسة لان الشايع الصغرى انثنية ^{خبرة}
 بحسب التركيب السالبة وغيره من شرطيات وكذلك حال النتيجة في الكيفية
 فتكون النتيجة للتشريك لا قبل من الشكل الاول ^{كلية} من جهة جزئية ومن الشكل الثاني سالبة
 وعلى هذا القياس قال القسم الثاني في تركيب من المتصلات والمطبوع من ^{كانت}
 الشرة في جزء غير تام من المقدمات كقولنا اما كل اب او كل ج د واما كل د ه او كل د
 ينفع اما كل اب وكل ج ه او كل د لا متشايخ الحوا الوافي عن مقدمتي التاليف عن احد
 الاخرين ^{ويستعمل} ولا شك الا بربعة والشرائط المعبرة بين الحليات في بعضها
 بين المتشايخين ^{ويستعمل} اقول القسم الثاني من الاخر اذ كانت الشرطية ما بتركيب من متصلاتين

وهو ايضا ينقسم الى ثلثة اقسام لان الشرة بينهما اما في تمام بينهما او في جزء منهما
 او في جزء واحد من احدهما غير تام من الاخر الا ان المطبوع في هذا الاقسام ما يكون الشرة
 في جزء غير تام من المقدمات وبشرط انشاها بحاجات المقدمات وكلية احدهما وصدق
 متبع الحوا عليها كقولنا اذا اما اما كل اب وكل ج د واما اما كل د ه او كل د ينفع اما كل
 اب وكل ج ه وكل د لا متشايخ الحوا الوافي عن مقدمتي التاليف وما كل ج د وكل د ه ومن
 احدي الاخرين اي كل اب وكل د واذ كانت المتصلات متشايخة متشايخة الحوا وجب ان يكون
 احد طرفي كل واحد منهما او متشايخا الوافي من المتصلة الاولى ما الطرف الغير المتشايخ
 او الطرف المشارك فان كان الطرف الغير المشارك فهو احد جزاء النتيجة ولن كان الطرف
 المشارك فالواقي معد من المتصلة الثانية اما الطرف المشارك فيصير الطرفان
 المتشايخان على الحدق وتصدق نتيجة التاليف وهو الجزء الاخر من النتيجة ^{الطرف}
 الغير المتشايخ وهو الجزء الثالث منها فان ^{الحوا} الوافي منهما لا يخرج عن نتيجة التاليف
 وعن الطرفين الغير المتشايخين ويصدق لا شك الا بربعة في هذا القسم ايضا ^{الطرفين}
 المتشايخين ويعتبر بينهما ان يكون على شرائط الاشارة المعبرة بين الحليات ^{وقال}
 القسم الثالث في ابرزك من الحلية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت الحلية الكبرى

منها في التاليف

المشركان

والشركة مع ثالي المتصلة ونسبة متصلة ومقدمها مقدم المتصلة ومقابلها نتيجة
 التاليف بين التاليف والمصلحة كقولنا كل ما كان اب وج وكله ينتج كل ما كان اب فكانت
 وينتج فيه الاشكال الاربعه والشرائط المعبره بين المصلحة بين معتبره ههنا بين التاليف
 والمصلحة فقولك القسم الثاني من التاليف ما تركب من المصلحة والمتصلة والمصلحة
 فبما ان يكون صغرى وكبرى وانما كان فالما شارك لنا اما ثالي المتصلة او مقدمها
 فثلاث اربعة اقسام الا ان المطبق منها ما كانت المصلحة كبرى والشركة مع ثالي المتصلة
 انتاجه لاجاب المتصلة والنتيجة متصلة ومقدمها مقدم المتصلة ومقابلها نتيجة
 بين التاليف والمصلحة كقولنا كل ما كان اب فجد وكله ينتج كل ما كان اب فكانت
 مقدم المتصلة صدق التاليف مع المصلحة اما صدق التاليف فظا وانما صدق المصلحة فظا وانما هذا
 في نفس الامر فكون صناديقه على ذلك التاليف كل ما صدق صدق التاليف مع المصلحة فصدق
 نتيجة التاليف وكل ما صدق مقدم صدق نتيجة التاليف وهو المطبق وينتج فيه الاشكال
 الاربعه باعتبار اشكال التاليف والمصلحة والشرائط المعبره بين المصلحة بين معتبره ههنا بين التاليف
 وبين التاليف والمصلحة قال القسم الرابع ما تركب من المصلحة والمتصلة وقول
 حين الاول ان يكون المصلحة بعد اجزاء الانفصال بشاركون كل واحد منهما

من اجزاء

من اجزاء الانفصال التاليف التاليف من النتيجة كقولنا كل ج اما ب واما د واما
 وكل ب وكل د وكل ج وكل د ينتج كل ج لصدق واحد اجزاء الانفصال مع ما تشارك
 من المصلحة واما مع انفصال التاليفات في النتيجة كقولنا كل ج اما ب واما د واما
 وكل ج وكل د وكل ج وكل د ينتج كل ج اما ب واما د واما د واما د واما د واما د
 فكل من اجزاء الانفصال ولكي المصلحة واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة
 مع احدها كقولنا اما كل ا او كل ب وكل ب ينتج اما كل ا او كل ب ولا تشارك في
 الواقع من مقدم ثالي التاليف وعن الجزء الغير المشارك اقول القسم الرابع من اقسام
 الشرط ما تركب من المصلحة والمنفصلة وما قسمه لان المصلحة ثمانية ان تكون بعد
 اجزاء الانفصال او تكون اقل منها وهذه القسم ليست طاهرة لاجزاء كقولنا اكثر عدد الاجزاء
 الانفصال الاول او تكون المصلحة بعد اجزاء الانفصال ولتفرض ان كل واحد من
 المصلحة تشارك جزء واحد من اجزاء الانفصال فثلاث في النتيجة او مختلفة فظا
 اما ان كانت تاليف التاليفات واحدة فقول القياس المقسم بشرط ان يكون المنفصلة
 مرجحة كليتها ما انفصلت فكل واحد حقيقته كقولنا كل ج اما ب واما د واما د واما د
 وكل د ينتج كل ج لانه لا بد من صدق واحد اجزاء الانفصال والمصلحة صناديقه في نفس

اما ان تكون التاليف
 بين المصلحة و اجزاء
 الانفصال ص

104

كان اب فاشا كلج ماود ذوالاستقصاء في هذه الاقسام الى الرسالة التي علمنا ما
في فن المنطوق [أ] اوراقها الاقرانيا الشارطة ما تركب من المصلحة والمفصلة
بالشركة بينهما اشافي جزء تام منها وفي جزء غير تام منها وفي جزء قام في احد هما
غير تام من الاخرى فهذه الاقسام ثلثة اقصر المقص على القسمين الاولين وكل منهما ينقسم
الى قسمين لان المفصلة فيها اما ان يكون صغري او كبري لكن المطبوع منهما لما يكون المثلية
صغري والمفصلة موجبة كبرى اما الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من القلتين
فالتمفصلة اما مافعة الجمع او مانعة الخلو طو كانت مافعة الجمع نقولنا كلما كان اشتداد
وذاتما وقد يكون اما جادا وهو مافعة الجمع ينتج دائما وقد يكون اما اب وهو ان جادا
لازم لاب وهو متمنع الاجتماع مع جد كليتا او جزئيا فيكون هو متمنع الاجتماع مع اب
لذلك لان اشتناع الاجتماع مع اللزوم دائما وفي الجملة يستلزم اشتناع الاجتماع
مع المعلوم دائما وفي الجملة وان كانت مافعة الخلو كما في المثال المذكور والمفصلة مافعة
الخلو يتبع قد يكون اذا لم يجراب فعل لان نفيعض لا وسط وهو نفيعض جد يستلزم طرفا
اعني نفيعض اب وعين هذا اذا استلزم نفيعض اب فلا ان نفيعض اللاف يستلزم نفيعض
المعروف واما انه يستلزم عين فهو نفيعض الخلو بين ج د وهو وكل امرين بينهما مانع الخلو

يستلزم تعيين كل واحد منهما عين الآخر على ما مر في نكاح الشرطيات وإذا استلزم تعيين
 الأوسط الطرفين اتجه من الشكل الثالث ان يقضي بقد يستلزم عين وهو المطلق واما
 الثاني وهو ما يكون الشرطية جزءا غير تام من المقدمين ولكن المستفصلة ما عدا المطلق
 كلما كان اب ~~في~~ فيكون دائما اما كل ده او ذ ينفع كلما كان اب فاما كل ج ه اوه لان
 لانه كلما فرض اب كان ج د والواقع حيث قد من المستفصلة اما كل ده او ذ فان كان د
 فالواقع على تقدير اب كل ج د وكل ده وهما يستلزمان كل ج ه وان كان د فيصير تقدير اب
 يكون الواقع اما كل ج ه او ذ وهو المطلق هذا كلامي في الامتيازات الشرطية والاعمال
 فاصولها فهو ما لا يليق بالمختصات قال الفصل الرابع في التباس الاستدلال
 وهو كيب من مقدمتين احدهما الشرطية والاخرى وضع لاحد جزئها او فصلين في
 الآخر او وضع يجب احدا للشرطية والآخرية المستفصلة وكلية او كلية الوضع والرفع ان
 وقت الاستدلال لا ينقص احد بعينه وقت الوضع والرفع اقول قد تزلزل التباس الاستدلال
 ما يكون النتيجة او بعضها مذكور افيها بالفعل فالمدكور غير من النتيجة او بعضها اما
 مقدمة من مقدمتها وهو مخ والاولى اثبات الشيء بنفسه او بنقصه او جزء من مقدمته
 والمقدمة التي جزءها فاضته يكون شرطية فالتياس الاستدلال فيكون مركبا من مقدمتين

احدهما

احدهما الشرطية والاخرى وضع اي ثبات لاحد جزئها او فصلين في وضع
 الآخر او وضع كقولنا اما كانت الشمس ظاهرا فانه موجود لكن الشمس ظاهرا فيجب ان
 انها موجودة لكن انها ليس بوجوده فيجب ان الشمس ليست بظاهرة وكقولنا اذا ما
 ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج فيجب ان ليس بفردي لكن ليس
 فيجب انه فرد في المتصلات فيجب الوضع والرفع وفي المتصلات فيجب الوضع
 الرفع وبالعكس ويعبر في انما ج هذا التباس شرطا احدهما ان يكون الشرطية موجبة
 فانها لو كانت سالبة لم ينفع شيئا لا الوضع ولا الرفع فان معنى الشرطية السالبة
 سلب اللزوم او العناد واذا لم يكن بين امرين لزوم او عناد لم يلزم من وجود احدهما او عدمه
 وجود الآخر او عدمه وثانها ان يكون الشرطية لزومية كانت متصلة او عناد
 ان كانت منفصلة لان العلم بصدق الافتراضية سوفرت على العلم بصدق احد
 او بكين فلو استعينا العلم بصدق احد الطرفين او بكين من الافتراضية يلزم الدور
 وثالثها العناد لا يربط وهو اما كلية للشرطية او كلية الاستدلال كلية الوضع والرفع فانه
 لو انشأ الامر ان احتمل ان يكون اللزوم والعناد على بعض الاوضاع والاستدلال
 آخر فلا يلزم من ثبات احد جزئي الشرطية ونقصه وثالثا اخر وانما في التباس الاستدلال اذا

وتم الاتصال والانفصال ووضعها هو بعينه وقت الاستثناء ووضعها في وقت
 خصة من قولنا ان قدم زيدية وقت الظهور مع غيره فافكرته لكن قدم مع غيره في ذلك الوقت بل
 فافكرته والمراد بكلمة الاستثناء ليس تحقق الاستثناء في جميع الاوقات فقط بل في جميع
 التي لا ينافي وضع المقدم فاما قلنا قد يكون اذا كان اب فجد فكان اب واقعا دائما يلزم
 بمجرد ذلك تحقق جدي في الجملة واقعا دائما يلزم لو كان اب كما وقع دائما فمع جميع الاوضاع
 التي لا ينافي اب وليس يلزم من وقوعه دائما وقوعه مع جميع الاوضاع الغير المتنافية لكونه
 ان يكون وضعه غير متناق لا يكون له تحقق اصلا والمذكور في بعض الكتب ان دوام الوضع
 او الزرع متع وهو انما يصح لو فسرنا الشرطية الكلية بما يكون للزوم والعاد في تحفظها
 مع الاوضاع المتغيرة في نفس الامر حتى يلزم من دوام الوضع او الزرع تحفظه مع جميع الاوضاع
 المعينة وليس كذلك بل هي مفسرة بتحقيق الزوم والعاد على الاوضاع الغير المتنافية للمقد
 ووجه كونهم وجودي فحينئذ يكون الزوم في الجزئية شرط لا وجودا بل مع وجود الملزوم والشرط لا ينافيها مادام
 وضع الملزوم متحققا كما يتحقق قولنا قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزم موجودا من الشكل الثالث
 وهو وجود الملزوم والواجب موجودا دائما ولا يلزم ان يكون الجزم موجودا في الجملة لان الملزوم يثبت دائما
 على وضع اجتماع الواجب الجزم في الوجود وهو ليس بواقع اصلا حال والشرطية الموضوعية فيه

ان كانت متصلة فاستثناءه عن المقدم ينفذ عن التالي واستثناءه عن التالي ينفذ
 المقدم والابطال للزوم دون العكس في شئ منهما لاحتمال كون التالي اعم من المقدم وان
 متصلة فاما كانت حبيضة فاستثناءه عن اي جزء كان ينفذ عن بعض الاخر لا سطحا للشرط
 واستثناءه عن بعض جز كان عين الاخر لا سطحا للخلو وان كانت مانعة للخلو ينفذ القسم
 الثاني فقط لا امتناع الخلو دون الجمع اقول الشرطية التي هي جزء القياس لا تستثنى الى انما
 متصلة او منفصلة فان كانت متصلة ينفذ استثناءه عن مقدمها عين التالي والا
 لم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل للزوم واستثناءه ينفذ ما لها فيبطل المقدم
 ولا يلزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل للزوم ايضا دون العكس في شئ منهما
 اي لا ينفذ استثناءه عن التالي عين المقدم ولا استثناءه عن بعض المقدم ينفذ التالي
 لجواز ان يكون التالي اعم من المقدم فلا يلزم وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم
 عدم اللازم وان كانت متصلة فان كانت حبيضة ينفذ استثناءه عن اي جزء كان
 الاخر لا امتناع الجمع بينهما واستثناءه ينفذ عن اي جزء كان عين الاخر لا امتناع الخلو بينهما
 فيكون لهما نوع متشابه اثنتان باعتبار استثناءهما عين اثنتان باعتبار استثناء
 التبعيض قولنا اثنتان يكون هذا العدد زوجا او فردا الكثرة زوج فليس يفكر

وان كانت مانعة للجمع
 القسم الاول فقط لا امتناع
 الاخير دون الخلوي

لكنه ليس زوج فهو زوج لكنه فرد فهو ليس زوج لكنه ليس فرد فهو زوج وان كانت ^{نقطة} ما
 الجمع انتج القسمل الاول فخطاى استثناءه عين اى جزء كان فبعض الآخر لا شئ لا شئ
 بينهما ولا ينتج استثناءه فبعض شئ من جنسها عين الآخر لولا اذ انتفاعها فيكون لها
 يتحققان بحسب استثناء العين كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرة او حجر لكنه شجرة
 فهو ليس بحجر لكنه حجر فهو ليس بشجرة وان كانت مانعة الخلق انتج القسمل الثاني فخطاى استثناءه
 فبعض اى جزء كان عين الآخر لا شئ انتفاعها لا ينتج استثناءه عين شئ من جنسها
 فبعض الآخر لا يمكن اجتماعها فيكون لها اية فبعضها بحسب استثناءه انتج القسمل الثالث
 ان يكون هذا الشئ الاشجار والاشجار لكنه شجرة فهو لا حجر لكنه حجر فهو لا شجرة قال القسمل الثالث
 في الواحد القياس وهو باعتبار الاول القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها بالنتيجة
 بلزم منها ومقدمة اخرى ينتجها اخرى ومعلم جزا الى ان يحصل المقام وهو ان موصول الشئ
 كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ج ب وكل ج د
 فموصول الشئ كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ج ب وكل ج د
 مركب من مقدمتين ينتج مقدمات منها بالنتيجة وهي مع المقدمة الاخرى نتيجة اخرى ومعلم
 جزا الى ان يحصل المقام وذلك انما يكون اذا كان القياس المنبج للمطلوب يحتاج مقدمته

او احدهما الى كسبه بقيا من آخر كذلك الى ان ينتهي لكسب الى المبدأ الى التمسك بالبداهة
 فيكون هناك قياسات من جهة حصوله للمطلوب لهذا سقى قياسا من كذا فان خرج
 تلك القياس سقى موصول نتاجه لوصول تلك النتاج بالمقدمات كقولنا كل ج ب
 وكل ب د وكل ج د ثم كل ج د وكل د ا فكل ج ا وكل ج ب وكل ج د وان لم يخرج بها يستعمل
 النتاج لفصلها عن المقدمات في الذكر وان كانت مراد من جهة المعنى كقولنا
 كل ج ب وكل ب د وكل د ا فكل ج ا قال الثاني قياسا الخلف وهو ان قياسا
 با بطل فبعضه كقولنا لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج الكذب ليس كل ج ا على انه امر
 محال ينتج ليس كل ج ب وهو ما اقول قياسا الخلف قياسا بطل با بطل فبعضه
 سقى خلفا اى باطلا لا لانه باطل في نفسه بل لانه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المط
 ومركب من قياسين احدهما اضرائه من متصلة او جمالية والاخر استثناءه وليكن
 المقام ليس كل ج ب فنقول لو لم يصدق ليس كل ج ب لصدق فبعضه وهو كل ج ب
 لنفرض ان عينها مقدمة صادقة فنفسر لا مثله وهو كل ج ب ويجعلها كبرية المتصلة
 ومما القياس الاخر في ليقول لو لم يصدق ليس كل ج ب كان كل ج ا ثم يجعل هذه النتيجة
 مقدمة للقياس الاستثناءه ويستثنى فبعض الثاني فنقول لكن ليس كل ج ب ا على ان كل

الاثر

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 وهو ان كل شيء لا يكون
 في ذاته بل في غيره
 والاشياء لا تكون
 في ذاتها بل في غيرها
 والاشياء لا تكون
 في ذاتها بل في غيرها

ج العرج فينتج ليركض وهو المظ قال الثالث الاستقراء وهو الحكم على كل
 لوجوده في اكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يجرى فكذلك الاستقراء عند المصنف لان الانسان
 والبهائم والاشياء كذلك وهو لا يفتقد للنسب لاحتتمال ان لا يكون الكل بحد ذاته كالمسألة
 اقول الاستقراء وهو الحكم على كل لوجوده في اكثر جزئياته واعتما على ان اكثر جزئياته
 لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مستقرا وهو الذي
 لان مقتضاه لا يقتضي الاستقراء كقولنا كل حيوان يجرى فكذلك الاستقراء عند المصنف
 لان الانسان والبهائم والاشياء كذلك وهو لا يفتقد للنسب لوجوده في اكثر
 لم يستقر ويكون حكمه محال لما استقر كالتشايح قال الرابع التمثيل وهو ان
 الحكم في جزء الخواص مشترك بينهما كقولنا العالم مؤلف فهو حادث كالبديت واشتوا
 عليه ما المعنى مشترك في زمان وبالنسبة غير المراد بين الشيء والاشياء كقولنا
 علة الحادث ما التاليف وكذا وكذا في الاخرى بالاحكام بالخلق فثبت في الاول هو
 ضعيقا اما الدوران فلان الجزء الاخر من العلة وسائر الاشياء المتساوية مثلا ربيع انما
 ليست علة واما التفسير فالعصر ثم لجزء علة غير المفكورة فثبت ان التفسير علة المشترك
 فالتفسير عليه فلا يلزم عليه علة في المقدس لجواز ان يكون خصوصية النفس عليه وطرا

الواحد جزئي
 البتة صحيح

للعلة او خصوصية المقدس فانه منها اقول التمثيل اشياء الحكم واحد جزئي لثبوته
 في جزئي الخواص مشترك بينهما والفقهاء يستعملون قياسا والجزء الاول فرع والثاني
 اصل والمشارك عليه وجا معا كقول العالم مؤلف فهو حادث كالبديت يعني البديت حقا
 لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون حادثا واشتوا عليه المشترك بوجه
 احدهما الدوران وهو ان الشيء يغير وجودا ومما كقولنا الحادث ذاتا مع التاليف
 وجودا ومما كقولنا وجودا في البديت واما عدما ففي الواجب تعالى والدوران بالبرهان
 كون المبدأ علة للدار فيكون التاليف علة الحادث وثانها ما التفسير والتفسير
 وهو ان اوصاف الاصل وباطال بعضا شغور البناء للعلة كقولنا علة الحادث
 في البديت اما التاليف والامكان والثاني بطا بالخلق لان صفات الواجب كونه
 وليست حادثا فثبت في الاول والوجه ان ضحيقان اما الدوران فلان الجزء الاخر
 من العلة الشاكلة والشرط المتساوي مدلول للعلة مع انه ليس بعلة واما التفسير
 فلان حصر العلة في الاوصاف المذكورة ممنوع لان التفسير ليس بمرتبة بين الشيء والاشياء
 فجاز ان يكون العلة غير ما ذكرت ثم يتسلم مقتضى الحصر ان المشترك اذا كان علة في
 الاصل لزم ان يكون علة في الفرع لجواز ان يكون خصوصية الاصل شرطا للعلة وخصوصية

الفرج لما نرى عظاما قالوا انما الخاتمة فيها اجناس الاول مواد الاغلب هي بغيرها
 وغير يقينية انما اليقينية الاول فثمة اوليات وهي فضايا تصور طرفها
 كاف في الجزء بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء ومثلا هذات وهي فضايا اجسامكم
 بها القوى لظاهرة او الباطنة كالحكم بان الشمس مضيئة او لظاهرة غسبا
 ومجرات وهي فضايا اجسامكم هذات مكررة مضيئة للظهور كالحكم بان ضرب
 الثور ينال رجب للاشمال بعد ميات وهي فضايا اجسامكم بان احد رقبى من النفس
 مضيئة للعلم كالحكم بان فرد القمر مستقر من نور الشمس والحدس هو سرعة الانتقال
 من المبادى الى المثلثات متواترات وهي فضايا اجسامكم بان الكثرة الشفافة ذات بعد
 بعد مياتها لان من التواطع عليها كالحكم بوجود ركنك ولا يصح سائر التماثلات
 في عدد بل اليقين هو القاطع بكال العدد والعلم كالحصول من التجربة والحدس والاول
 ليس بجزء على الغير فضايا اجساما معما وهي التي يحكم بها بواسطة لاغيب عن الذهن
 عند تصور حدودها كالحكم بان الاربعة ذوج لانها مياتها وبيوت
 اقول كالحكم على المنطق المتصور لا فية كذلك في علمه النظري مواد
 الكلية حتى يمكن الاحتراز عن الخطا في الفكر من تحقق الضيق والمادة ومواد الا

ان يقين

انما يقينية او غير يقينية واليقيني هو اعتقاد الشيء بانه كذلك مع اعتقاده بانه
 ان يكون الاكد اعتقادا مطابعا للنفس لا من غير ممكن الزوال في القيد الاول يخرج الظن
 وبالقابل للبل المربك وبالثالث اعتقاد القدرات البعينة فضرورتها هو مبادى او
 فلا كذا ومفترقات انما الضوريات خمسة لان الحكم يصدق لفضايا البعينة
 انما العقل والحس والركب منهما لا اعتقاد للمعرك في الحس والعقل فان كان الحكم
 هو العقل فاما ان يكون حكم العقل مجرد تصور الطرفين او بواسطة فان كان الحكم مجرد
 تصورهما سميت تلك الفضايا اوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء وان لم يكن حكم
 العقل مجرد تصور الطرفين بل بواسطة فان كان لا تغيب تلك الواسطة عن الذهن عند
 تصورهما والام يكن تلك الفضايا مبادى او ولي وتسمى فضايا اجساما
 كقولنا الاربعة زوج فان من تصور الاربعة والزوج تصور الانقسام بمياتها
 في الحال وترتب في ذهنا الاربعة منقسمة بمياتها وبيوت فوضوح في فضايا
 قبلا انما معما في الذهن وان كان الحكم من الحس فهي مياتها هذات فان كان
 من الحواس لظاهرة سميت حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس
 الباطنة سميت وجدانيات كالحكم بان لظاهرة غسبا وان كان من الحواس

العلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمود ومن هذا ما يكون
صداقاً وما يكون كاذباً ولكل قوم مشورات ولا مل كل صانع يجب مشورات مسلمة
وهي قضايا تأسست من الحفم فيتم عليها الكلام لوضع القياس المؤلف من هذه البتة
والعرضة فتعاضد القصير ذلك البرهان والزام الحفم بمشورات وهي قضايا لا توجد من قبل
فيه اما لا يرى ما في او من عقل ودين كما لما اخذت من مثل العلم والهدى ومطهرات
وهي قضايا لا يمكنها اتباعاً للظن كقولنا فلان بطون بالليل فصور صادق والقياس
المؤلف من عقدين يسمى حكماً والعرضة من ترتيب السامع فيها ينفع من تقديم ^{خطا} خلافاً
وامر الدين ونحوها وهي قضايا اذا وردت على النفس اثرت فيها باثر ايجابها من
وبطناً دونه كانت وكافعة كقولنا هذا الخمر باقوة سبأه والعسل مرة فهو من القبا
المؤلف منها سقى شرباً والعرضة من انفعال النفس بالترغيب في الشهوة من جهة الوزن
والصنوت الطبية هي مشات وهي قضايا لا كافيها يحكم بها الوهم في امور غير محسنة كقولنا
كل موجود مشاء واليهوزاء العلم فضاه لانها في ملوكا دفع العقل والشرع لكائنات
الاوليات تعرف كذا الوهم بموافقة العقل في مقدمات القياس لتأجيل لتفحص حكمه
وان كان بعينه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى بسطية والعرضة من

انعام الحفم وتقليده اولا من غير البقيدات لمشور وفي قضايا لا يعرف بها
جميع الناس وسبب شهرتها فيهم انما اشتهر لها على مصلحة خاصة كقولنا العدل
حسن والظلم قبيح وانما في طباعهم من الزافة كقولنا مراعاة الضعفاء محمود وانما
ما فيهم من الخسة كقولنا كشف العورة مذموم وانما انفعالهم من مصادات كقبح ذبح ^{الحيوانات} الجوارح
عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم ومن شرايع واذاب كالامور الشرعية وغيرها
ومشائات بلع الشرع بحيث يلبس بالاوليات ويفرق بينهما بان لا تان لوفرض
نفسه على امر عن جميع الامور المتأخرة لعقل حكم بالاوليات دون المشورات وهي
تد يكون صادقة وقد يكون كاذبة بخلاف الاوليات ولكل قوم مشورات بحسب عاداتهم
واذا بهم ولكل اهل صناعة ايضا مشورات بحسب صناعاتهم ومنها المسلمات وهي
قضايا تأسست من الحفم ويبنى عليها الكلام لوضع سواء كانت مسلمة فيها ايدها خاصة
او بين اهل علم كسليم العقائد مشاغل اصول الفقه كاستدلال الفقيه على وجوب التزكية
فجعل الباقية بقوله عليه السلام في الحلق وكذا قالوا قال الحنفية هذا خبر واحد ولا نسلم له حجة
فيقول له قد ثبتت هذا في علم اصول الفقه لا بد ان نأخذ بمسلمات القياس ^{التي} في
من المشورات والمسلات يستعملها والعرضة الزام الحفم وانواع من هو قاصرون

ادراك مقدمات البرهان ومنها المقبولات وهي قضايا يتخذ من يقبلها منها
 ما هو من المجزئات والكلمات كالانبياء والاولياء وانما الاختصاص بين العقل
 وبين كاهل العمل والبرهان في قاعة جدلية تعظيم امر الله والشفقة على خلقه من هذا المظهر
 في قضايا يحكم فيها حكمي جامع بغير تقييد كقولنا فلان يطبق بالقلب فيضرب
 والقياس المركب من المقبولات والمفروضات بسبق حكمي ^{خطا} العرف من غير ان يفسر
 ينفع من صور معاشهم ومعادهم كما يفعل الخطباء والوعاظ ومنها الخيارات وهي قضايا
 تحيل بها فتارة النفس على قضاء وسطا فتعبر عن رغب كما اذا قيل الخرفان في سبالة
 انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة فهو لا يفتحت وتغرت عنه
 والقياس المألف منها بسبق شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب
 في ذلك ان يكون الشعرا على وزن او ينشد بصوت طيب عنهما الوهبيا وهي قضايا كاذبة
 يحكم بها الوهم فامور غير محسوسة وانما يقيد بالامور الغير المحسوسة لان حكم الوهم في الحس
 ليس كحكم كاذب كما اذا حكم بحسن النساء وقبح الشوفان وذلك لانه لا حكم في حسنة اللان
 بها يدرك الجزئيات المنزوعة من الحسوس فهي ما للحس فاذا حكم على الحسوس كان حكمها
 صحيحا وان حكم على غير المحسوس باحكامها كان كاذبا كما لحكم بان كل موجود شارب

وان ذلك العالم قضاء لا يقناه لان الوهم والحسن سبقا الى النفس في مقدماتها
 المستخرجة لها حتى تاحكام الوهيات دينا ليرتفع عنها من الاقليات ولو اذع العقل
 والشرايع وتكذب بهما احكام الوهم بقى لثباتها بالاوليات ولما كان يرتفع اصلا
 يعرف به كذب الوهم به لثبات العقل في المقدمات المنتجة اليه حتى ما حكم فاما حكم الوهم
 بالحق من الحق في انه لو افق العقل ان الميت جناد لا يخاف من المنع كقولنا الميت لا ^{خائف}
 عنفا فاوصل العقل والوهم الى النتيجة فكبر الوهم وانكروا والقياس المركب منها حتى
 تسقطه والغرض منه ان يسطر الحس من سكاية واعظم فاندتها معروفة لا محترزا عنها
 والمغالطة قياس فاما ان يصيد صورة بان لا يكون على هيئة منجته لاختلاف شرطه
 المعبر بحسب الكمية والكيفية او بالجد او مادته بان تكون المقدمة والمطشينا واحد الكو
 الا لفاظا مراده كقولنا كل انسان بشر وكل بشر فصحاء فكل انسان فصحاء وكاذبة
 شبيهة بالصناد ثم من جهة اللفظ كقولنا الصورة القرص المنقوش على الخائط فوس وكل
 فوس فصحاء ينتج ان ذلك القرص الفلاني من جهة المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع في
 الوجهة كقولنا كل انسان وفرس فصحاء انسان وكل انسان وفرس فهو من سينج بعض الان
 فرس فيضيق الطبيعة مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس لينج الانسان

جنس اخذ الامور الذهبية مكان العنقية وبالعكس فعلك راغاة كل ذلك لنا يقع في الغلط
والاستعمل للمغالطة سوفطاني ان قابل بها الحكم ومشاعني ان قابل بها الجدلي
المغالط فينا من فاسد ان من جهة الصور او من جهة المادة اما من جهة الصور فبنا
لا يكون على هيئة مستحجة لاختلاف في شروط بحسب الكمية او الكيفية او الهيئة كما اذا كان كبر
الشكل الا لا يبرهنه او صغره سالبه او ممكنه وان من جهة المادة فيان يكون المطبق لبعض
مقدما له شيئا واحدا او هو المصادره على المطبق كقولنا كل انسان بشر وكل بشر حيوان
فكل انسا حيوان او بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة وشبه الصادقة
بالكاذبة انما من حيث الصور او من حيث المعنى انما من حيث الصورة فكقولنا الصور
الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس حيوان لان تلك الصور متقاربة
وانما من حيث المعنى فلعدم رعاية الوجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان فرس
فهو انسا وكل انسان و فرس فهو فرس بنوع ان بعض الانسان فرس والغلط في ان
المقدّمين ليس بوجوده ليس شيء موجود يصدق عليه ان انسان و فرس وكوضع القضية
الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس بنوع ان الانسان جنس
وربما تقبل العبارة ويقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت

ثابت

لثابت الشيء ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتا للانسان ووجه الغلط ان الكبرية
كلية وكأخذ الذهبية مكان الخارجيات كقولنا الحدوث حادث وكل حادث له
حدوث فالحدوث له حدوث وكأخذ الخارجيات مكان الزمنية كقولنا الجوهر موجود
في الزمن وكل موجود في الزمن قائم بالزمن وكل قائم بالزمن عرض لسلطان الجوهر عرض
منه لغات جميع ذلك لنا يقع الغلط في اخذ وضع الطبيعة مكان الكلية من فاسد
المادة نظرا لان الفساد في بعض لا اختلال في شرط الاشراج الذي هو الكلية ومن يستعمل
المغالطة ان قابل بها الحكم فهو سوفطاني وان قابل بها الجدلي فهو مشاعني
الخطا في انما في العلوم وهي موضوعات وقد عرفنا ومبادئ وهي حدود الموضوعات و
اجزائها والعروض الذاتية والمقدّمات الغير البينة في فسطح المادة على سبيل التوضيح
كقولنا ان فصل بين كل فلفطين بخط مستقيم وان نعمل باي ابعاد على كل نقطة شيئا
والنقطة والمقدّمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المتساوية يتوحد متساوية ونرى
وهي ضابها تطلب نسبة محو لا تقا الى موضوعاتها فذلك العمل كقولنا كل مقدار انسا
شارك في انسا ويا بين وقد تكون مرصع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسطى النصف وهو
ما يحيط به الطرفان وقد يكون نوعه كقولنا كل خط عكس نصفه وقد يكون نوعه مع عرض

ذات كقولنا كل خط قام على خط فان زاويتي حقيقتها في المثلثان او متساويان او
 وقد يكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين واسا محو لا يتساوى
 عن موضوعاتها لا متساوي ان يكون جزء الشيء المطلوب باثبوتها بالبرهان
 اجزا والعلوم ثلثة موضوعات ومبادئ ومساائل اما الموضوع فقد عرفناه قصد الكتاب
 وهو امر واحد كالعدد للمساائل الموروثة بعدده ولا بد من اثباتها في امر واحد
 في سائر باحث العلم كموضوعات هذا الفن فادعنا ان نتركيب في الاصل الى المطلوب
 مجهولوا الاجازة ان يكون العلوم المتفرقة على واحد وانما المبادئ في هي التي يتوقف
 عليها مسائل العلم وهي ثلث موضوعات وانما تصديقاتها من التصورات فهي حد للموضوعات
 واجزاءها وجزئياتها واعراضها الذاتية واما التصديقات فاما ثابتة بنفسها او
 معلوما متعارفة كقولنا في علم الهندسة المبادئ ثلثة او ثلثون واحدا متساوية وانما
 غير ثابتة بنفسها فان ادعى لتعلم بها بحسن الظن سميت اصولا لموضوعات كقولنا ان
 بين كل نقطتين بخط مستقيم وان يلتقيا بالانكسار والاشك سميت مصداق لموضوعات كقولنا
 ان نعمل باي بعد على كل شيء بشكل دائرة وفي كون الموضوعات جزء من العلم على حد
 نظر لان ادعى به التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم لعدم توقف العلم

بر من مائة

بل من مقدمات التفرع فيه على ما مر فان اريد به تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس
 اجزا لا يستقل وانما المسائل هي المطالب التي هو من عليها في العلم ان كانت كسبية
 ولها موضوعات ومجولات ما موضوعاتها افقد يكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار
 اما مثاله للاخر ومباين والمقدار موضوع علم الهندسة وقد يكون موضوع العلم
 عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فموضوعها محيطها بالاطراف فان المقدار
 العلم فداخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو عرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع
 العلم كقولنا كل خط يمكن تصديقه فان الخط نوع المقدار وقد يكون نوع موضوع العلم مع
 عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط فان زاويتي حقيقتها قائمتان او متساويتان
 لهما فان الخط نوع فمن المقدار وقد اخذ في المسئلة مع قيامه على خط وهو عرض ذاتي
 وقد يكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين فالمثلث عرض
 للمقدار وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل مثلث مساوي الساقين فان زاويتي
 قاعدتها متساويتان وهذه موضوعات مسائل وبالجمله هي اما موضوعات العلم ^{ثلاثة}
 او اعراضها الذاتية او اجزائها واما محمولاتها فهي الاعراض الذاتية لموضوع العلم فلا بد
 ان تكون خارجة عن موضوعاتها لا متساوي ان يكون جزء الشيء المطلوب بالبرهان لان الاجزاء

بينة الثبوت للمشي وليكن هذا الحرفا اذنا ايراده في هذه الاوراق والمجلد الواجب
 الوجود ومفضل لا اذواق والصلوة على افضل البشر على الاطلاق وآله اجمعين
 والمجد لله رب العالمين

قد وقع الفراغ من تحرير في يوم الاثنين

عشرين شهر شوال المعظم

على يد الحقير المذنب الفقير

المرجو حمد الله ابن

ابوالقاسم

محمد شيد

عفي الله

عنهما

هذا هو الكتاب الذي كتبه الحقير المذنب الفقير
 في يوم الاثنين عشرين شهر شوال المعظم
 على يد الحقير المذنب الفقير
 المرجو حمد الله ابن
 ابوالقاسم
 محمد شيد
 عفي الله
 عنهما

هذا هو الكتاب الذي كتبه الحقير المذنب الفقير
 في يوم الاثنين عشرين شهر شوال المعظم
 على يد الحقير المذنب الفقير
 المرجو حمد الله ابن
 ابوالقاسم
 محمد شيد
 عفي الله
 عنهما

هذا هو الكتاب الذي كتبه الحقير المذنب الفقير
 في يوم الاثنين عشرين شهر شوال المعظم
 على يد الحقير المذنب الفقير
 المرجو حمد الله ابن
 ابوالقاسم
 محمد شيد
 عفي الله
 عنهما

هذا هو الكتاب الذي كتبه الحقير المذنب الفقير
 في يوم الاثنين عشرين شهر شوال المعظم
 على يد الحقير المذنب الفقير
 المرجو حمد الله ابن
 ابوالقاسم
 محمد شيد
 عفي الله
 عنهما

Handwritten notes and calculations on a piece of aged paper, including various numbers, fractions, and symbols. The text is written in a cursive, handwritten style, likely in a historical or scientific context. The page is heavily scribbled over with ink, including large, dark, irregular marks that obscure some of the original content. The visible text includes:

- Top left: $\frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2}$
- Top center: $\frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2}$
- Top right: $\frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2}$
- Middle left: $\frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2}$
- Middle center: $\frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2}$
- Middle right: $\frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2}$
- Bottom left: $\frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2}$
- Bottom center: $\frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2}$
- Bottom right: $\frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2}$



خط